دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثامن عشر (18) جانفي 2011م/صفر 1432ه

معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها دراسة استكشافية لأراء الممارسين لمهنة المحاسبة
د.بوكساني رشيد
أ.حمزة العرابي

رأي المراجع الخارجي حول فعالية المراجعة الداخلية -دراسة تحليلية لبيئة المراجعين الخارجيين في ليبيا
أ.علي أحمد سويسي

الأزمات التي تمر بها سوق الأوراق المالية
أ.عبد الوهاب على حسن الغشم محمد براق

الاستثمار العربي البيني و الآفاق المستقبلية
أ.يحياوي سمير

سبل تطوير رأس المال الفكري و أساليب المحافظة عليه
د.عروب رتيبة

أهمية المعلومات و الاتصال في عملية ة التفاوض التجاري
أ.كسنة أحمد

الملصقات الاشهارية ودورها في تفعيل مسير التنمية في الوطن العربي
د.عبيدة صبطي

الاقتصاد الجزائري بين الريع و القيمة المضافة
د.عبد الرحمان تومي

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكَّمة

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات

والخدمات التعلّمية

العدد الثامن عشر

18

رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

نائب رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن ميغاري

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر-

ها: 00213.21.28.97.78

النقال: 0550.54.83.05

فا: 00213.21.28.36.48

البريد الالكتروني:

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www.basseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد: 1112-7988

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 49/ 021.68.86.48

هيئة تحرير العدد

د/ عبد الرحمن بن عنتر

د/ عبد الله بلوناس

د/ عبد الرحمن تـــومي

قواعـد النشـــر

❶ الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.

❷ تقـدم الأبحـاث إلى رئـيس التحريـر، ويُبلّـغ أصـحابها بـالقرار المتعلّـق بـالقبول أو الـرفض أو التعديل.

❸ لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.

❹ يكون البحث مرفوقا بالمراجع.

❺ يُكتـب ببرنـامج وورد (Word) مـع خـط Arabic Transparent بحجـم 13 وباللغـة العربية.

❻ يُبلغ المقال في قـرص مـرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعـة علـى ورق 29.7/21 (A4)

❼ يكون المقال جديدا لم يسبق أن نُشـر في أيـة نشرية أخرى.

❽ يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.

❾ لا تُنشـر إلاّ الأبحـاث المتخصصـة في العلـوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

الهيئـة العلميـة

– أ د. بوكابوس سعدون
(جامعة الجزائر).
– أ.د. عبد الحميد الغزالي
(أستاذ الاقتصاد– القاهرة)
– أ.د. صخري عمر
(جامعة الجزائر)
– أ د. عبد الحميد زعباط
(جامعة الجزائر)
– أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي
(جامعة تركيا)
– أ.د. سعود مجيطنة
(جامعة الجزائر)
– أ د. أقاسم قادة
(جامعة الجزائر)
– أ د. مراد ناصر
(جامعة البليدة)
– أ.د. كسرى مسعود
(جامعة الجزائر)
– د. حشمان مولود
(جامعة الجزائر)
– د. صبوعة عبد العزيز
(المدرسة العليا للتجارة)
– د. عبد الرحمان ميغاري
(جامعة بومرداس)
– د. رشيد بوكساني
(جامعة بومرداس)

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

دراسات اقتصادية

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الثامن عشر ــ جانفي 2011م صفر 1432 هـ

محتويات

الموضـــــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د. عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	5
معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة	د/ بوكساني رشيد أستاذ محاضر قسم ا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس أ/حمزة العرابي أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة	7
رأي المراجع الخارجي حول فعالية المراجعة الداخلية دراسة تحليلية لبيئة المراجعين الخارجيين في ليبيا	أ/علي عمر أحمد سويسي عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية المحاسبة – جامعة الجبل الغربي – ليبيا	23

الأزمات التى تمر بها سوق الأوراق المالية	أ/عبد الوهاب على حسن الغشم محمـــد براق استاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة- الجزائر	51
الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية	أ/يحياوي سمير المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة	77
سـبل تطـوير رأس المـال الفكـري وأسـاليب المحافظة عليه	د/ عروب رتيبة أستاذة محاضر بالمدرسة العليا للتجارة- الجزائر	101
أهميـة المعلومـات والاتصـال فـي عمليـة التفاوض التجاري.	أ/ كسنة أمحمد السنة الثالثة دكتوراه إدارة الأعمال	117
الملصقات الاشهارية ودورها في تفعيل مسيرة التنمية في الوطن العربي	د/عبيدة صبطي جامعة بسكرة	133
الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة	د/ عبد الرحمان تومي	149

بين يدي القارئ

من هنا يبدأ الإصلاح

نعمة لا تقدر بثمن: رحم الله الآباء والأجداد من قوافل الشهداء الذين قدموا أرواحهم فداء لهذا الوطن، وبنفس القدر يرحم الله آباءنا وإخواننا من المجاهدين الذين بقوا أوفياء لرسالة الجهاد إلى آخر دقيقة من حياتهم، ونحيي من على شاكلتهم، وهم على قيد الحياة، ندعو لهم بطول العمر وصلاح العمل (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) الآية.

ولو تمثلت لأحدنا كرونولوجيا الأحداث صورة وصوتا وجغرافية لما استطاع أن يتمالك نفسه وهو يجهش بالبكاء، لما يشاهده من هول فضائع الاستدمار في حق الإنسان الجزائري، وهو يمارس منهجية اقتلاع الهوية من الجذور ليزرع مكانها ظلمة الجهل وشظف العيش، شعاره في ذلك "فرق تسد". إنه مسار طوله الزمني 132 سنة، رسم بدماء وآهات ملايين الضحايا.

بالمقابل مثلما استبيحت كرامة الإنسان الجزائري، استبيحت رقعته الجغرافية بكل ما تحمل من مقومات الحياة الاقتصادية، فلم تترك يد الغدر أرضا ولا شجرا ولا حجرا إلا واستغلته في بناء اقتصادها ورفاهية شعبها، إنها ببساطة فلسفة القوة المدمرة حيث لا مكان فيها للقيم والأخلاق وحقوق الإنسان الآخر.

السؤال: هل كرس هذا المشهد في توظيف منهج «عدالة الراعي واستقامة الرعية"، هل حقيقة عملنا على توظيف نعمة الاستقلال كمبدإ وثابت وهوية وذاكرة جماعية لا تقدر بثمن؟

أقدم هذه الصورة الوجيزة لماض ليس ببعيد عن حاضرنا، لأذكر القارئ الكريم بالثمن الفادح الذي قدمه الشعب الجزائري مقابل انتزاعه لحريته، ثم لنقوم بمقاربة بين وزن هذا الماضي الذي بلغ حد النموذج القدوة لكثير من البلدان، ووزن مسيرة التنمية في ظل الاستقلال، بل وحال الإنسان الجزائري وهو يقضي يومه في محيط الرشوة والمحسوبية، وهدر المال العام، والبيروقراطية وخيانة الأمانة، بل وبيع مقدرات الأمة في النوادي الليلية بباريس ولندن وغيرهما من العواصم العالمية، من قبل أناس أداروا ظهرانيهم كفرانا بهذه النعمة، وإعلانا لردة غابت أو غيبت عنها عدالة الأرض، يمارسها رجال أفذاذ أقسموا بالنازلات

الماحقات والدماء الزاكيات الطاهرات، أن لا ينتصروا إلا للحق، وأن لا يكونوا إلا مع هذا الشعب، أمثال عميروش، زيغود يوسف، ابن باديس، عبد الرحمن شيبان، وغيرهم كثير.

هذا لا يعني أن ليس هناك إنجازات تحققت في واقعنا المعيش، إذ لا يمكن مقارنة أمس الاستعباد بيوم الحرية والتنمية، لكن أيضا لا يمكن القبول بنتائج مسيرة نصف قرن من عديد محاولات التحليق بالتنمية دون جدوى، خاصة إذا قارنا بين الإمكانات المتاحة وعدد السكان، أو بيننا وبين بلدان تتقاطع معنا في كثير من العناصر. هذا يعني أن هناك خللا يكمن في عدم قدرة صناع القرار (عبر مختلف المراحل) على تعبئة وتوظيف مكامن القوة وجعلها في خدمة التنمية، وإلا كيف تفسر معي قدرة 22 شابا جزائريا على تفجير الثورة، وإلحاق الهزيمة بالحلف الأطلسي، أليس هذا إنجازا لا يتكرر في التاريخ إلا نادرا؟

هل يمكن إعادة نفس التجربة في مجال التنمية، والارتقاء بالإنسان الجزائري إلى مصاف الشعوب المتحضرة؟ نعتقد أن ذلك ممكن، حين تتاح الفرصة لجيل الشباب، بإزالة الشرعية الثورية من أمامه، وتسليمه المشعل، وإحياء روح المبادرة فيه. إنه لمن المحزن حقا وأنت ترى في واقعنا وبصفة متكررة شبابا في مقتبل العمر، يعلن التمرد على كل القيم والقوانين، ويقدم على التخريب، بل على حرق نفسه وأسرته، أو تجده مشنوقا، أو ميتا في عرض مياه البحر، أو مجرما يمارس الجريمة بالاحتراف، وهي بالمناسبة ظواهر فاقت كل التوقعات، كما أنها في زيادة مستمرة، والحقيقة المرة التي نحصدها دوما، هي طاقة عطلت وتحولت من نعمة إلى نقمة. أما آن للفاشلين في تسيير شؤون الأمة أن يرحلوا؟ أم أنهم تيقنوا بدوام الكرسي والمهمة؟ تصدمك الإحصائيات كما تصدمني لو نطقت بصدق. كم من مسؤول تجاوز العشر سنوات في منصبه، من أبسط مهنة إلى رئيس الجمهورية، وكم هي الإنجازات الفاشلة التي تمت على يديه!

متى يحين الوقت حتى نتعلم كيف نوجه أصابع الاتهام إلى أنفسنا، بصفتنا مسئولين فاشلين لنعلن الرحيل بكل جرأة؟ لم يبق لهذا الصنف من الناس إلا الوقت بدل الضائع. إن السيل قادم وسوف يجرف كل بيوت العنكبوت، كما لا يستثني بيتا من الطوب أو قلعة من القلاع، ببساطة فقد جاء دور الشباب في التغيير، وهي فرصة لا تتكرر إلا نادرا في التاريخ، هي تماما مثل ثورة التحرير.

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي

معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها

دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة

د/ بوكساني رشيد
أ/حمـــزة العـرابـي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وكذا تهدف إلى محاولة إبراز أهم المعوقات التي من الممكن أن تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية ومعرفة سبل تجاوزها. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وقصد جمع البيانات اللازمة لذلك، تم إعداد استبانة خصيصا لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على 120 ممارس لمهنة المحاسبة (منهم خبراء محاسبون ومحافظو حسابات ومحاسبون معتمدون)، وبعد جمع البيانات وتحليلها تم التوصل لمجموعة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

-هناك تأييد كبير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة.

- وجود معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من أهمها أن النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.

ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة لتجاوز المعوقات وإنجاح عملية التطبيق هي تحسين عمل البورصة لأجل جذب أكبر عدد من الشركات الاقتصادية، قصد تحويل عملية الرقابة على تطبيق النظام المحاسبي المالي من الجهات الضريبة إلى البورصة، ومن بين التوصيات الأخرى هي عقد لقاءات علمية مهنية بين الممارسين لمهنة المحاسبة والهيئات الضريبة للاتفاق على الأسس الواجب العمل بها قصد التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي.

الكلمات الدالة: معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، العولمة.

المقدمة:

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال التي من خلالها يتم معالجة وتنظيم المعلومات المالية لمؤسسة اقتصادية، وكذا تسجيلها ومن ثم تداولها بين مختلف الأطراف المهتمة بوضعية هذه المؤسسة، وقديما كانت الممارسات المحاسبية تختلف من بلد لآخر ولم تكن هناك حاجة لتوحيدها عالميا حيث كانت النشاطات الاقتصادية في الغالب لا تتجاوز الحدود السياسية لكل بلد، ولكن مع تطور التكنولوجيا وتسارع انتشار العولمة، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة، وبظهور الشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها على القطاع الاقتصادي العالمي، أصبح من الضروري إيجاد لغة أعمال موحدة تحكم العمليات الاقتصادية، تسهل عملية انتقال المعلومات المالية من بلد لآخر، من جهة. وكذا قابلية فهمها من طرف الجهات المستخدمة لتلك المعلومات في أي بلد آخر، من جهة أخرى (Lawrence J.Dunn، 2002). وعليه تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 التي كان هدفها توحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم وذلك من خلال إيجاد لغة أعمال موحدة ومقبولة قبولا عاما بين مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة عبر العالم.

والجزائر كغيرها من الدول طبقت المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 وذلك سعيا منها لرفع درجة مصداقية وملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية وكذا محاولة منها الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح واقعا حتميا تفرضه العولمة الاقتصادية. إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها من قبل الدول المتقدمة وفقا لحاجاتها وخصائصها والتي تختلف عن حاجات وخصائص الدول النامية. وعليه بات موضوع تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع اقتصاديات الدول النامية موضوعا مهما للغاية، وباعتبار الجزائر طبقت هذه المعايير حديثا فمن المهم معرفة المعوقات التي ستواجه المهنيين في مسكهم للمحاسبة وفقا لهذه المعايير وكذا محاولة إيجاد الحلول التي ستمكنهم من تجاوز هذه العراقيل وتكييف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

أهداف الدِّراسة:

تهدف هذه الدِّراسة إلى محاولة معرفة أهم المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وعليه يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط الآتية:

1. معرفة الدواعي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم.
2. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

3. محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

مشكلة الدّراسة:

تتلخص مشكلة الدِّراسة في محاولة الوصول إلى الأهداف المرجوة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي الدواعي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم؟
2. ما هي المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟
3. كيف يمكن إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

نشأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 بهدف توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم، لتسهيل عملية انتقال المعلومات المالية عبر الدول وكذا قابلية فهمها من قبل مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي. غير أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها حسب خصائص ومميزات بيئة الدول المتقدمة، وهذا ما طرح عدة مشاكل ومعوقات عند تطبيقها على الدول النامية، وعليه تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد أهم المعوقات التي ستواجه المهنيين في الجزائر باعتبارها دولة نامية وذلك عند عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا تبرز أهمية هذه الدراسة كونها أخذت بعين الاعتبار عملية التطبيق من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة باعتبارهم المنفذين الفعليين لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الدراسات السابقة:

-دراسة (صيام، 2005) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة تأييد القائمين على مهمة المحاسبة للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، حيث بينت النتائج أن هناك تأييدا كبيرا لعملية تطبيق المعايير المحاسبية لما لها من إيجابيات، كما توصل الباحث أن هناك جملة من المعوقات تحد من عملية التطبيق من بينها اختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية والتفاوت في السلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين بين الأردن كدولة نامية تحاول تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائصها وبين الدول المتقدمة التي وضعت المعايير المحاسبية الدولية. وقد قدم الباحث

مجموعة من التوصيات من شأنها معالجة المعوقات أو الحد منها ومن بينها: تنمية كفاءات القائمين على مهنة المحاسبة لتمكينهم من التكييف مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا إعادة النظر في أسس منح الاعتمادات والتراخيص للمهنيين بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية.

-دراسة (دهبي، 2007): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا من وجهة نظر القائمين عليها، حيث تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها في سوريا لتتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية بشكل مقبول، ومن جملة ما توصل إليه الباحث هو وجود معوقات كبيرة يفرضها التفاوت بين خصائص سوريا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية مع خصائص الدول المتقدمة، وكذا تفاوت المستوى التأهيلي للمحاسب السوري بالمقارنة مع المحاسب في الدول المتقدمة، وأوصى الباحث بضرورة تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات وخصائص سوريا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضرورة تأهيل المحاسب لينافس في الأسواق العالمية.

-دراسة (مقدم، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم اختيارعينة من المؤسسات الاقتصادية لمعرفة مدى حاجتها لمعلومات أكثر ملاءمة ومصداقية لعملية اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ومن نتائج البحث أن عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جاء نتيجة الحاجة لإصلاح النظام المحاسبي لكن تبين وجود اختلافات بين البيئة الاقتصادية الجزائرية والبيئة التي أنجزت من أجلها هذه المعايير هذه الاختلافات خلقت عدة مشاكل تعرقل عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ومن النتائج الأخرى للبحث وجد أن المؤسسات ليست بحاجة لمعايير محاسبية دولية تساعدها في توفير المعلومات لأجل اتخاذ قراراتها الاقتصادية. ومن التوصيات التي قدمها الباحث هو ضرورة التبني التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة التي سلطت الضوء على أهم المعوقات التي تواجه الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، ونظرا لحداثة الموضوع باعتبار عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المبني المطبق ابتداء من جانفي 2010، فإن طابع هذه الدراسة استكشافي بالدرجة الأولى.

فرضيات الدراسة:

في ضوء أهداف الدِّراسة التي تم تحديدها، تمَّ صياغة فرضيات الدِّراسة على النحو التالي:

1. لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

2. لا توجد معوقات تحد من عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

منهجية البحث:

نظرا لطابع البحث وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة عن الإشكالية المطروحة وذلك قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا لاختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الممارسين لمهنة المحاسبة متمثلين في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وكذا المحاسبين المعتمدين. ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بحيث تم توزيع 120 استبانة أعدت خصيصا لأغراض الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية: تمَّ الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات العالمية المتخصصة التي تبحث في موضوع الدِّراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدِّراسة.

المصادر الأولية: للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاختبار الفرضيات تمَّ اعداد استبانة خصيصا لهذا الغرض (ملحق رقم 1).

الجانب النظري: لمحة عن لجنة معايير المحاسبة الدَّولية وأهدافها:

بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير بالتوفيق والتنسيق بين المبادئ والممارسات المحاسبية التي تطبقها الشَّركات المختلفة في عرض قوائمها المالية. وعموما ترجع فكرة توفيق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدَّوليّ الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا؛ حيث تمَّ الاتفاق - كخطوة أولى- على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات لمناقشة ومقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في الدول المشاركة (السيد، 2004).

وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدَّولي العاشر للمحاسبين بسيدني (أستراليا)، حيث تمَّ فيه اقتراح مشروع إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدَّولية، وبعد فترة قصيرة في 29 يوليو 1973 اتفقت تسع دول (أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، هولندا، فرنسا، اليابان، والمكسيك) على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدَّولية International Accounting Standards Committee (IASC). وتعتبر هذه اللجنة هيئة خاصة مستقلة في عملها لا تتبع أي منظمة مهنية ولا تتلقى توجيهات أو أوامر من أي جهة أخرى حكومية كانت أو مهنية. وبعدما كانت تضم لجنة معايير المحاسبة الدَّولية 9 دول أعضاء سنة 1973، انضمت إليها كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في الاتحاد الدَّولي للمحاسبين؛ ليصبح عدد أعضائها 152 عضوا في 112 دولة سنة 2000، وأصدرت 41 معيارا محاسبيا دوليا. والعديد من هذه المعايير عدلت مرة أو عدة مرات عبر السنين والبعض منها ألغي أو دُمِجَ في معايير أخرى (Alferdson et al.., 2005)؛ كما أصدرت حديثا 8 معايير تحت مسمى جديد هي المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتهدف لجنة معايير المحاسبة الدَّولية منذ إنشائها وكما جاء في دستورها؛ إلى: (دهمش، 2001)

1. تكوين ونشر معايير محاسبية دولية متعارف ومتفق عليها؛ من أجل اتباعها في إعداد القوائم المالية لغرض الاتساق والانسجام والتَّماثل في المعالجات المحاسبية.

2.تشجيع القبول العالمي لهذه المعايير المحاسبية، والعمل بشكل عام على تحسين المحاسبة الدَّولية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

المعوقات التي واجهت لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن التمييز بين نوعين من المعوقات التي واجهت لجنة المعايير المحاسبية الدولية؛ معوقات من ناحية التوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية، ومعوقات من ناحية التطور الاقتصاد العالمي؛ كما يلي:

1. من ناحية التوفيق مع معايير المحاسبة الدَّولية:

بالرغم من الهدف الذي تسعى إليه لجنة معايير المحاسبة الدَّولية في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدَّولية والتقيد بها في جميع أنحاء العالم، نجد بعض المنظمات المهنية تشير إلى وجود

بعض الصعوبات والعقبات التي تحول دون تطبيق المعايير مباشرة، نلخصها في النقاط الآتية (القاضي وحمدان، 2000):

1. تباين المستوى التعليمي.
2. اختلاف النظام السياسي (رأس مالي، اشتراكي...)
3. اختلاف قانون الشَّركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
4. مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة، الدول النامية...).
5. الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

2. من ناحية التطور الاقتصاد العالمي:

نوجز أهم الصعوبات فيما يلي (Schroeder et al.2005):

- سرعة نمو الأسواق الرأسمالية العالمية.
- المجهودات التي تبذلها المنظمات العالمية (البنك الدَّولي والمنظمة العالمية للتجارة..) والإقليمية (الاتحاد الأوربي..) في القضاء على العوائق التي تواجهها التجارة العالمية.
- التوجه نحو تدويل تنظيم الأعمال.
- زيادة تأثر معايير المحاسبة الدَّولية بالمعايير الأمريكية.
- تسارع ظهور العمليات الاقتصادية الجديدة.
- زيادة الحاجة إلى معلومات ملائمة وموثوق منها.

الجانب التطبيقي: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

أولا. التحليل الوصفي:

قبل استعراض تحليل بيانات الدِّراسة واختبار الفرضيات، تجدر الإشارة إلى أنَّه تمَّ توزيع (120) استبانة على الممارسين لمهنة المحاسبة (مراجعين خارجيين)، استرجع منها 105 استبانة، وتم استبعاد 07 استبانات، وعليه بقيت 98 استبانة لأغراض التحليل واختبار الفرضيات.

1. خصائص عينة الدراسة:

لقد تمَّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية)؛ لوصف خصائص عينة الدِّراسة من حيث (المؤهل المهني، التخصص العلمي، والعمر والخبرة المهنية). وكانت النتائج ملخصة في الجدول رقم 01، وقد تم تقسيم خصائص العينة إلى أربعة أبعاد:

أ. شهادات المهنية: نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من الحاصلين على شهادة محافظ الحسابات حيث بلغ عددهم 66 محافظ حسابات أي بنسبة 67.35٪ من إجمالي أفراد العينة، فيما بلغ عدد الخبراء المحاسبين 08 فقط بنسبة 08.16٪ من إجمالي أفراد العينة، والباقي هم محاسبون معتمدون حيث بلغ عددهم 24 محاسبا معتمدا أي بنسبة 24.49٪ من إجمالي أفراد العينة، وهذه النسب تدل على أن غالبية الآراء المقدمة من قبل أفراد العينة هي آراء محافظي الحسابات. وهي مؤشر جيد على نوعية المعلومات المحصلة.

ب.العمر: نلاحظ تركز أفراد العينة بين الفئة العمرية من 31 سنة إلى غاية 50 سنة في حين لا يوجد أي خبير محاسبي أقل من 40 سنة، وهذا مؤشر على صعوبة الحصول على هذه الشهادة، في حين نلاحظ أن غالبية محافظي الحسابات أقل من 40 سنة حيث بلغ عددهم 44 محافظ حسابات من إجمالي 66 محافظ حسابات.

ت. الشهادة الأكاديمية: نلاحظ أن كل أفراد العينة حاملون لشهادات جامعية وهذا مؤشر جيد على مدى قدرتهم على استيعاب فقرات الاستبانة، وتقديم إجابات موضوعية تفيد الباحث في عملية تقديم التوصيات اللازمة لذلك.

ث. الخبرة المهنية: نلاحظ أن غالبية أفراد العينة لهم خبرة تتجاوز 5 سنوات وهذا مؤشر جيد، كما نلاحظ أن الخبراء المحاسبين لا تقل خبرتهم عن 11 سنة وهذا مؤشر على أن هذه الشهادة تحتاج لخبرة كبيرة في مجال المحاسبة للحصول عليها؛ في حين نلاحظ أن غالبية محافظي الحسابات تتراوح خبرتهم المهنية بين 6 و10 سنوات.

جدول رقم 01: خصائص عينة الدراسة

البيان		الإجمالي		خبراء محاسبون		محافظو الحسابات		محاسبون معتمدون	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
العمر	30>	**24**	24.49	**0**	00	**20**	20.40	**04**	04.08
	31- 40	**36**	36.73	**0**	00	**24**	24.49	**12**	12.25
	41- 50	**27**	27.56	**05**	05.1	**16**	16.32	**06**	06.12
	51<	**11**	11.22	**03**	03.06	**06**	06.12	**02**	02.04
الشهادة الأكادمية	ليسانس	**91**	92.86	**06**	06.12	**61**	62.26	**24**	24.49
	ماجستير	**06**	06.12	**02**	02.04	**04**	04.08	**00**	00
	دكتوراه	**01**	01.02	**00**	00	**01**	01.02	**00**	00
الخبرة المهنية	5>	**12**	12.25	**00**	00	**12**	12.24	**00**	00
	6- 10	**53**	54.08	**00**	00	**43**	43.87	**10**	10.2
	11- 15	**18**	18.37	**02**	02.04	**07**	07.14	**09**	09.18
	16 <	**15**	15.30	**06**	06.12	**04**	04.08	**05**	5.1
الاجمالي		**98**	**٪100**	**08**	**٪08.16**	**66**	**٪67.35**	**24**	**٪24.49**

2. اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:" لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة تطبيق المعايير المحاسبة الدولية

معلومات وصفية حول درجة التأييد لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية:

يبين لنا الجدول رقم (02) مدى اختلاف درجة التأييد بين مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة، حيث نلاحظ أن الخبراء المحاسبين أعلى درجة تأييد لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية حيث بلغ متوسط التأييد 4.23 ثم يليهم محافظي الحسابات بدرجة تأييد بلغت في المتوسط 4.14، وفي الأخير المحاسبون المعتمدون بدرجة تأييد بلغت 4.02.

جدول رقم 02 معلومات وصفية لدرجة التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

	الخبراء المحاسبون		محافظو الحسابات		المحاسبون المعتمدون		**الإجمالـي**	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
درجة التأييد	4.23	0.56	4.14	0.95	4.02	0.64	4.12	0.83

قصد اختبار الفرضية رقم (01)، تمَّ استخدام اختبار one sample t test، وتشير النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (03)، إذ قدر المتوسط الحسابي لدرجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بـ 4.12 وهو أعلى من معدل أداة القياس المقدر ب 03*، وبلغت قيمة t 21.07 بمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 5٪**، وعليه نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ونقبل الفرضية البديلة ومنه فالممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر يؤيدون عملية تطبيق معايير المحاسبية الدولية.

* . معدل أداة القياس هو: 03 = (1+2+3+4+5)\5

** . قاعدة القرار إذا كانت sig > 5٪ نقبل الفرضية العدمية، وإذا العكس نرفض الفرضية العدمية.

الجدول رقم 03 اختبار one sample t test للفرضية الأولى: مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

	قيمة t	درجة الحرية	sig	االمتوسط الحسابي
مدى التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	21.07	97	0.000	4.12468

اختبار الفرضية الثانية: "لا توجد معوقات تحد من عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر".

بغية اختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار one sample t test وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (04)، حيث بينت النتائج المحصل عليها وجود عدة معوقات تحد من عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، تتفاوت هذه المعوقات حسب أهميتها من وجهة نظر الممارسين على مهنة المحاسبة، وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج المحصل عليها تم استخدام اختبار T والنتائج ملخصة في الجدول رقم 04.

بحيث تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95٪ وبمستوى دلالة 5٪

وعليه فقاعدة القرار هي كالآتي:

- إذا كانت sig > 5٪ نقبل الفرضية العدمية ومنه فالعنصر لا يعتبر معوقا.
- إذا كانت sig < 5٪ نرفض الفرضية العدمية ومنه فالعنصر يعتبر معوقا.

من أهم المعوقات التي يرى الممارسون لمهنة المحاسبة أنها تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية هي أن النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعوق 4.09 بمستوى دلالة 0.000؛ ومن بين المعوقات المهمة الأخرى هي ضعف أداء القطاع البنكي الذي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذا المعوق بـ 4.03 بمستوى دلالة 0.000.

جدول رقم 04 اختبار one sample t test للفرضية الثانية

الفقـــــرة	قيمة t	درجـــة الحرية	sig	االمتوســط الحسابي	القرار
التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة	19.34	97	0.000	3.956	**معوق**
ضـــعف في مســـتوى العلمـــي المحصل عليه من الجامعة	2.54 -	97	0.132	3.14	**ليس معوقا**
برامج المحاسبية المحوسبة المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي	8.22 -	97	0.97	2.87	**ليس معوقا**
طريقة الحصول على شهادات المهنية (الخبرة المحاسبية) تعرقل عملية التكيف السريع مع متطلبات التغير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية	4.23 -	97	0.34	3.07	**ليس معوقا**
عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.	16.65	97	0.001	3.88	**معوق**
تنازع مسألة الرقابة والإشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية كوزارة المالية مع المصف الوطني للخبراء المحاسبين.	14.35	97	0.031	3.76	**معوق**
هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع المعايير المحاسبية	18.67	97	0.000	3.93	**معوق**

الدولية دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبيين متمرسين.					
- النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.	20.71	97	0.000	4.09	**معوق**
صغر السوق المالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب فقط	11.06	97	0.048	3.67	**معوق**
ضعف أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة	20.11	97	0.000	4.03	**معوق**
المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة.	19.83	97	0.000	3.97	**معوق**
دورات إعادة التأهيل للمحاسبي غير متاحة للجميع بسبب غلائها وقلتها.	20.01	97	0.000	4.01	**معوق**
قلة المدربين الأكفاء والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي.	4.56	97	0.093	3.43	**ليس معوقا**

نتائج الدراسة:

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل لمجموعة من النتائج نلخصها فيما يأتي:

-هناك تأييد كبير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة.

-بالرغم من التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، إلا أن الممارسين لمهنة المحاسبة يقرون بوجود معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من أهمها:

- النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.
- ضعف أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة، ودورات إعادة التأهيل للمحاسبي غير متاحة للجميع بسبب غلائها وقلتها.
- عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- بعض الجهات الرسمية على وضع المعايير المحاسبية الدولية دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبيين متمرسين.
- التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة.
- تنازع مسألة الرقابة والإشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية كوزارة المالية مع المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

التوصيات:

من خلال الجانب النظري وكذا النتائج المتوصل إليها من الدِّراسة الميدانية؛ يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- تحسين عمل البورصة لأجل جذب أكبر عدد من الشركات الاقتصادية، قصد تحويل عملية الرقابة على تطبيق النظام المحاسبي المالي من الجهات الضريبة إلى البورصة.
- عقد لقاءات علمية مهنية بين الممارسين لمهنة المحاسبة والهيئات الضريبة للاتفاق على الأسس الواجب العمل بها قصد التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي.
- إصلاح النظام المصرفي قصد التمكن من التماشي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

- تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائص البيئة الجزائرية.

- إلزام الشركات تدريجيا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خصوصا تلك المعايير المتعلقة بالقيمة السوقية وإعادة التقييم.

- تسهيل قبول القوائم المالية من قبل المصالح الضريبية خلال سنة الأولى من التطبيق نظرا لعدم إلمام أغلب المحاسبين بجميع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد.

المراجـع:

- دهبي دنيا موفق، 2007، **مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- دهمش، نعيم ، (2001). معايير المحاسبة الدَّولية وهيمنة العولمة، **مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، ع 116، 8- 12.

- السيد، أمين، (2004). **المحاسبة الدَّولية والشَّركات المتعدُّدة الجنسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2000). **المحاسبة الدَّولية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- مقدم خالد، 2009، **تبني المعايير المحاسبة الدولية – حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

- وليد زكريا صيام، (2005). إيجابيات ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة في الأردن. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، م01، ع 02، 1- 17.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19 25 مارس 2009، 03- 90.

- Alferdson, K. Leo, K., Picker, R., Pacter, P. and Radford, J., (2005), **Applying international accounting standards**, Australia: John Wiley & Sons.

- International Accounting Standards Board, (2008), **International financial reporting standards**, London, UK: IASB.

- Lawrence J.Dunn .2002, **Harmonization of Financial Reporting and Auditing Across Cultural Boundaries: An Examination of 201 Company Financial Reports,** International Journal of Auditing, 6(01), Pp 265-275.

-Monir Zaman Mir & Abu Shiraz Rahaman, 2004, **The adoption of international accounting standards in Bangladesh**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 18 No. 6, pp. 816-841

- Ralph, T., 2004, **Complete Guide to international financial reporting standards: including IAS and interpretation**, London: thorogood.

- Schroeder, R. G., Clark. M. W. and Cathey, j. M., 2005, **Financial accounting theory and analysis: text readings and cases**, 8th edition, USA: John Wiley and Sons.

رأي المراجع الخارجي حول فعالية المراجعة الداخلية
دراسة تحليلية لبيئة المراجعين الخارجيين في ليبيا

أ/على عمر أحمد سويسي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة رأي المراجع الخارجي في ليبيا حول فعالية أداء المراجعة الداخلية بالاعتماد على قياس الأهمية النسبية للعناصر ذات الصلة التي تضمنتها معايير المراجعة. ولتحقيق أهداف البحث تم إعداد وتوزيع استبيانات مخصصة لهذا الغرض تتكون من محاور أساسية نعتقد أنها تساعد على تحقيق أهداف الدراسة. أما عينة البحث فتتكون من (175) مراجع خارجي في حين بلغ عدد الاستبيانات المستردة (121). أي ما نسبته (69.14٪) من مجموع الاستبيانات الموزعة. بعد تحليل البيانات التي تم تجميعها. وبعد اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن درجة تطبيق معايير المراجعة المتعلقة بتقييم فعالية المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي كانت ضعيفة، بينما بينت النتائج أن معيار استقلالية المراجع الداخلي هو الأهم من بين الأسس التي حددتها معايير المراجعة. وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من الاقتراحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء.

Synopsis:

The objective of this study is, firstly, to review literature dealt with the subject of both internal and external auditing. Secondly, to investigate how efficient is internal auditing as seen by external auditors in Libyan companies. The field work is carried out through the main of questionnaires which are prepared in a manner that could allow us to check the four established hypothesis. The study ends by few recommendations that seem practicable in Libyan environment.

المقدمة:

لقد شهدت وظيفة المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية تطوراً واضحاً في السنوات الأخيرة واتسع مجال عملها، وتزايد اعتراف الإدارات العليا في الشركات المختلفة بأهميتها نظراً لما تقدمه من تقييم حول مدى التزام الإدارة بتطبيق القواعد والقوانين المحاسبية المعمول بها. كما زاد اهتمام المراجع الخارجي بوظيفة المراجعة الداخلية لوجود تشابه في بعض الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل كل من وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك يعود إلى سبب إمكانية توفير التغطية المناسبة لعملية المراجعة الخارجية وتفادي الجهود المكررة. وقد قامت العديد من المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة بإصدار معايير يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي، فعلى سبيل المثال قامت لجنة معايير المراجعة الأمريكية المنبثقة عن (AICPA) بإصدار نشرة (SAS NO 65) التي تتعلق بالتقييم الذي يجريه المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك بهدف الاستفادة منها في تقليل حجم الاختبارات وتقليص زمنها. كما أصدرت لجنة المعايير التابعة (IFAC) معيار (ISA NO 60)[1] الذي ينص على ضرورة الأخذ في الاعتبار أنشطة المراجعة الداخلية وانعكاساتها على إجراءات المراجعة التي يقوم بها[2]. ولا يتوقف وجود وظيفة للمراجعة الداخلية فعالة على طبيعة وتوقيت وتخفيض نطاق العمليات والإجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي، بل يمتد ليشمل الاعتماد عليها في القيام بالعديد من مجالات المراجعة وهذا لا يتم لا بعد التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها في هذا الخصوص.

نظراً لما تتمتع به وظيفة المراجعة الداخلية من أهمية رقابية بالنسبة لأي شركة، ونظرا لما تقدمه من دعم ومساعدة لمختلف الوظائف التنفيذية من خلال التغذية العكسية المتصلة بمقارنة ما تم إنجازه مع ما تم تخطيطه، فإنه من المحتمل مع مرور الزمن أن يصيبها الوهن والإخفاق، ومن ثم لا بد من التحوط لذلك خاصة وأن هناك العديد من الدراسات التي قامت

---

[1] طارق عبدالعال حماد.(2007).موسوعة معايير المراجعة،شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثالث،(القاهر: الدار الجامعية.)، ص76.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)(2003)، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، عمان.: ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص350.

بتقييم دور المراجع الداخلي في الوحدات الاقتصادية سواء أكانت شركات[1] أم مصارف[2]. وقد توصلت إلى وجود قصور في دور المراجع الداخلي، مما يثير التساؤل حول مدى الاهتمام بهذه الوظيفة من قبل الجهات ذات العلاقة سواء كانت إدارة الشركة أم المراجع الخارجي.

إن محتوى هذه الورقة انصب حول محورين، تم في الأول عرض أهم الأفكار النظرية والتطبيقية التي تناولت المراجعة، بينما خصص الثاني لإجراء دراسة تطبيقية بغرض التعرف على (استقراء) موقف المراجع الخارجي من وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعته معتمداً في عملية التقييم على ما تتطلبه معايير المراجعة الخارجية بهذا الخصوص، مثل الاستقلالية والكفاءة ونطاق العمل وبذل العناية المهنية. إن البحث قد استند إلى معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعة الداخلية بهدف دراسة ومناقشة: **فيما إذا كان المراجع الخارجي في ليبيا يقوم بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة؟**

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه والذي يتعلق بالتقييم الذي يجريه المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك من أجل أولا: مساعدته في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. وثانيا: تخفيض حجم وزمن الاختبارات المبرمجة. وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

1- الجانب النظري:

تعتبر المراجعة الداخلية أهم وسائل الرقابة الداخلية، فعلى الرغم من وجود وسائل عديدة لتحقيق نظام فعال للرقابة مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، التقارير الرقابية، إلا أن المراجعة الداخلية تتميز عن هذه الوسائل جميعاً بأنها تتم من طرف موظفين مختصين أكفاء لديهم مؤهلات خاصة تسمح لهم بتقويم أعمال غيرهم. عرف المعهد الأمريكي

---

[1] بشير محمد عاشور.(1990) " تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس .

[2] كامليا مسعود سالم.(1995)"المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية"، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس.

للمراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية على أنها "نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي، استشاري مصصم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة. إنها تتم بطريقة منهجية منظمة تساعد الشركة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والسيطرة"[1]. إن الهدف الأساسي من وظيفة المراجعة الداخلية هو مساعدة العاملين بالشركة على تأدية مهامهم بفعالية، ويتم ذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات وأي ملاحظات لها صلة بالأنشطة التي تمت مراجعتها. وعادة ما تشمل أنشطة المراجعة الداخلية على واحد أو أكثر من المجالات التالية:[2] مراجعة وتقييم النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة للتطوير. اختبار مدى صحة العمليات المالية والتشغيلية، وقد يتضمن هذا الأمر فحص الطرق المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وإعداد التقارير عن تلك المعلومات. دراسة الجدوى الاقتصادية للعمليات ومدى فعاليتها وكفاءتها ومن ضمن ذلك الضوابط غير المالية. الفحص المستمر والدائم لالتزام الشركة بالقوانين والأنظمة والتشريعات السارية والمعمول بها.

ولقد بينت معايير المراجعة أهمية وظيفة المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي، وكذلك أهمية التنسيق والتعاون بينهما. وفي هذا الخصوص أشار أحد الباحثين إلى وجود ثلاثة مجالات مشتركة للمراجع الداخلي والخارجي يمكن أن توفر مجالاً واسعاً للتعاون والتكامل بينهما رغم الاختلافات في الأهداف والأساليب وهي:[3] مجال تقييم الرقابة الداخلية. مجال المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي نيابة عن المراجع الخارجي.

مجال المراجعة الإدارية: وفي نفس السياق السابق وصف أحد الكتاب العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي بأنها علاقة تفاعل ومساعدة متبادلة بينهما، فيستطيع المراجع الخارجي من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية تقديم مقترحات تساعد المراجع الداخلي على تقييم

---

[1] محمد حسني عبد الجليل.(2001) إطار مقترح لدراسة وتقييم المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية في ضؤ معيار المراجعة الدولي رقم (610) ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة حلون

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)، مرجع سابق، ص 361.

[3] السيد أحمد السقا.(1997) المراجعة الداخلية - الجوانب المالية و التشغيلية، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة)، ص165.

المنجزات الماضية ودراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية[1]. إن تحقيق التعاون والتكامل بين المراجع الداخلي والخارجي يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية بعملية المراجعة: الشركة، المراجع الخارجي، المراجع الداخلي. فبالنسبة للشركة فيزداد اطمئنانها وتأكدها من فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن عدالة القوائم المالية وبالتالي تخفيض تكلفة أداء المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير المراجع الخارجي في موعده إلى الجمعية العمومية، وحصولها على الخبرات التي تحتاجها، وتوجيه مواردها وأحكام الرقابة عليها، كما يتم تحقيق تغطية شاملة لمراجعة جميع نشاطات الشركة. فضلاً عن اكتساب المراجع الداخلي المزيد من المعرفة والخبرة نتيجة الاحتكاك بالمراجع الخارجي الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجالات المراجعة والمحاسبة بسبب تعامله مع أنواع مختلفة من الشركات. وفي المقابل يحصل المراجع الخارجي من تعاونه وتكامله مع المراجع الداخلي على مزايا عديدة، لعل أهمها: اطمئنانه على دقة نظام الرقابة الداخلية وتقديره فعاليته لأن هذه الأخيرة تختص بتقييم فعالية أدوات الرقابة الأخرى وتعمل على تقليل ارتكاب الأخطاء والتلاعب بالسجلات، وتساهم كذلك في تضييق نطاق عمل المراجع الخارجي، كما توفر أحيانا معلومات حول عمليات الفروع. لكل هذه الاعتبارات لا شك أن درجة المخاطر المتعلقة بالمراجعة ستزول أو تصبح مراقبة وتحت السيطرة[2].

وعلى الرغم من الفوائد التي يتم تحقيقها من خلال التنسيق والتعاون بين المراجعين إلا إنه يجب دوما الاحتفاظ باستقلالية أحدهما عن الآخر، وعدم المغالاة في الاعتماد على الجهود المشتركة عند وضع برنامج المراجعة لأن المغالاة قد تؤدي بهما إلى تحقيق نتائج عكسية. لهذا فإن التعاون والتنسيق بينهما يجب أن يخضع لبعض القيود التي أكدتها معايير المراجعة (المعيار الدولي للمراجعة 610، بيان معيار المراجعة رقم 65) التي نصت على ضرورة حصول المراجع

---

[1] أحمد صالح العمرات. (1990): المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.)، ص122.

[2] - Hyatt , T.A. and Prawitt , D.f. 2001. Does Congruence Between Audit Structure and Auditors Locus of Controi Affect jop performance , The Accounting Review ,76 (2) : 263-274.

الخارجي على فهم كاف لأنشطة المراجعة الداخلية حتى يتسنى له تخطيط عملية التدقيق المحاسبي. وحددت المعايير التالية كأساس لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية[1]:

1. مكانة المراجع الداخلي في التنظيم.
2. مدى العمل المتاح للمراجع الداخلي.
3. الكفاءة العلمية والفنية للمراجع الداخلي.
4. العناية المهنية اللازمة.

من خلال مراجعة دراسات سابقة حول الموضوع تبين أن هناك اجتهادات متعددة تناولت في مجملها بعض القضايا الفكرية والمهنية التي من شأنها أن تساهم في إيجاد توافق بين مصالح مختلف الأطراف التي لها صلة بالوحدات الاقتصادية، خاصة في خضم الجدل الذي احتدم حول مدى مسؤولية مدقق (مراجع) الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد حديثا ملحقة أضرارا كبيرة على اقتصاديات الدول (محليا ودوليا).

ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها (درويش، 1990)[2] حول "تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية" والتي بينت نتائجها أن أغلب الشركات الصناعية الليبية تتوفر على أقسام للمراجعة الداخلية، لكنها تفتقر إلى معظم مقومات الاستقلالية، وتفتقر كذلك إلى أغلب المتطلبات الأساسية التي تستدعي تحسين وترقية كفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين في معظم أقسام المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية، كما بينت نتائج الدراسةعدم قيام المراجعين الداخليين بتأدية نسبة كبيرة من المهام الواجب عليهم القيام بها بالرغم من محدودية نطاق عملهم.

وهناك دراسة أخرى قامت بها (سالم، 1995)[3] ترتكز حول المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية. حيث خلصت الباحثة إلى عدم توفر أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية في أربعة مصارف تجارية من بين المصارف الخمسة العاملة بليبيا، وأظهرت كذلك عدم توفر- لدى أغلبية المراجعين الداخليين بفروع المصارف-

---

[1] أحمد حلمي جمعة (2005). المداخل إلى الحديث لتدقيق الحسابات، عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.ص97

[2] بشير محمد عاشور درويش، مرجع سابق.ص 130.

[3] كامليا مسعود سالم، مرجع سابق، ص165.

المؤهلات العلمية المناسبة، والخبرة الفنية الكافية لأداء عمليات المراجعة الداخلية بالدرجة المطلوبة مع النقص الواضح في عدد المراجعين الداخليين بهذه الفروع، وبينت الدراسة أنه يتم تكليف بعض المراجعين الداخليين بأعمال تنفيذية إلى جانب قيامهم بعمليات المراجعة رغم أن هذا السلوك يتنافى مع معايير المراجعة الداخلية. كما أظهرت الدراسة أن أغلب المراجعين الداخليين بفروع المصارف التجارية الليبية لا يقومون بتأدية كامل الأعمال الواجب القيام بها، وكذلك عدم إعداد برامج للمتطلبات المالية والبشرية اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

وفي دراسة أخرى قام بها الثنائي (Whit and Alexander.1999)[1] بعنوان: "المراجعة الداخلية: اتجاهات وممارسات" لفائدة IIA في USA هدفت إلى تحديد مدى التوافق بين الجانب النظري والمهني للمراجعة الداخلية في أمريكا. حيث خلصت الدراسة إلى أن معظم المنشآت تعزز دوائر المراجعة الداخلية التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى بالإضافة إلى المحاسبة مثل الضرائب، المالية، الإدارة. كما بينت أن هناك أعمالا غير مرتبطة بشكل مباشر بالمراجعة قد شارك بها المراجعون الداخليون، وقد بلغت نسبة تلك الإعمال 16٪ من الإعمال الاعتيادية. وهذا يدل على اختلاف الواقع العملي للمراجعة الداخلية عن الواقع النظري لها، وأن قيام المراجع الداخلي بأعمال تنفيذية سيؤدي إلى إضعاف موضوعيته عند إبداء آرائه المهنية. وقد أظهرت الدراسة أن 67٪ من المستجوبين استخدموا العينات الإحصائية في إنجازهم لأعمالهم. كما بينت أن 54٪ من المستجوبين صرحوا بأن المواضيع الخاضعة للمراجعة متفق عليها مع مدير دائرة المراجعة الداخلية و43٪ منهم لا يتفقون معه. أما عن علاقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي فقد أظهرت الدراسة أن المراجع الخارجي يلعب دوراً هاما في تطوير خطة المراجعة الداخلية. فمن بين 380 حالة تبين أن تقارير المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في الجوانب التالية: المساعدة في تطوير وإعداد برامج المراجعة 15٪، التوصية بتغيير البرامج والإجراءات المتبعة 38٪، اقتراح مجالات لتقييم المراجعة الداخلية 8٪، توفير التدريب لموظفي المراجعة الداخلية 22٪.

---

[1] Whit, K.R, and Alexander,(1992) "Internal Auditing :Trends and Practices "Journal of Institute of Internal Auditor,March, pp:25

وفي سياق الدراسات السابقة قام (خريسات، 1993)[1] ببحث تحت عنوان "تقويم فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". خلص من خلاله إلى أن درجة فاعلية المراجعة الداخلية في هذه الشركات كانت متوسطة، وأن نسبة الشركات التي يوجد فيها نشاط للمراجعة الداخلية لا يزال محدودا، وتبين كذلك وجود مستويات مختلفة للمراجعة الداخلية في هذه الشركات - من حيث الموقع التنظيمي - تراوحت بين ارتباط المراجع الداخلي بالمدير العام أو نائبه أو المدير المالي أو رئيس قسم الحسابات. وقد تبين من الدراسة كذلك أن التركيز الأساسي للمراجعة الداخلية كان منصباً على المراجعة المالية بمفهومه التقليدي، وأن درجة فاعلية المراجعة الداخلية تتأثر إيجابا بحجم الشركة من حيث رأس المال وعدد العاملين فيها. وتبين كذلك أن هناك تفاوتا كبيرا بين تقويم كل من المراجع الداخلي والخارجي لعلاقة العمل التي تربط بينهما كما توصلت أن استفادة المراجع الخارجي من أعمال المراجع الداخلي لا تؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجع الخارجي.

وفي محاولة أخرى قام (مصطفى، 1994) [2] بعمل تحت عنوان "تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية في مصر. وخلصت هذه الدراسة إلى أن أكثر العوامل أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين: الكفاءة المهنية والعناية المهنية، ثم يليهما في الأهمية أعمال المراجعة السابقة والوضع التنظيمي. وجاء نطاق الوظيفة في المرتبة الأخيرة.

وفي دراسة قام بها (Scheider 1985)[3] بعنوان "اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجع الداخلي". وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة

---

[1] حمدان فرحان خريسات.(1993) تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير - غير منشورة.

[2] صادق حامد مصطفى.(1995)" تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية "، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، ع 49.ص71

[3] Sehneider , A. 1985 , The Reliance of External Auditors on the Internal Audit Function , Journal of Accounting Resarch,Autumn ,911-919.

الداخلية، والعلاقة بين قراره بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية وتقويمه لقوة وظيفة المراجعة الداخلية، وتحديد الأهمية النسبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للعوامل التي ذكرتها توصية معايير المراجعة الأمريكية رقم 9 لسنة 1975 (SAS NO 9) لتقويم وظيفة المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي، حيث نصت هذه الدراسة على وجود ثلاثة عوامل يتم من خلالها تقييم وظيفة المراجعة الداخلية وهي: كفاءة المراجع الداخلي، موضوعيته، عمل المراجع الداخلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين بشكل عام يعتمدون على المراجع الداخلي من أجل تقليل حجم ووقت اختبارات المراجعة، وأن جميع العوامل متساوية تقريباً في أهميتها النسبية بالنسبة لاتخاذ قرار الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية.

وقام (Broen,1983)[1] بدراسة بعنوان "حكم المراجع الخارجي في تقويمه لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعد هامة من وجهة نظر المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية وهدفت أيضا إلى تحديد الفروقات المعنوية في الأحكام الشخصية فيما بين شركات المراجعة الأربع موضوع الدراسة، ومستويات الخبرة داخل كل منشأة، ومستويات الخبرة من جانب كل شركة، واحتوت الدراسة على ستة متغيرات وهي الكفاءة والتأهيل العلمي والموضوعية والاستقلالية، وعمل المراجع السابق، ونوعية الأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن عامل الاستقلالية وعمل المراجع السابق هما أهم العوامل التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية.

واستمرارا لنفس اتجاه الدراسات التي سبقت قام (Colbert. 2002)[2] بدراسة عنوانها: توفير إطار عمل المراجعة الداخلية. تناول من خلالها الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المراجعين الداخليين في أمريكا بتحديث وتعديل معايير المراجعة الداخلية التي تمس كلا من الإدارة، المراجعين الخارجيين، المستثمرين. خلصت الدراسة إلى أن المستثمرين والجهات الأخرى المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي سوف تستفيد من رأي هذا الأخير في تقييم أنشطة المراجع الداخلي واستقلاليته وكفاءته وموضوعيته، وكذلك مدى التزامه بتطبيق

---

[1] Brown P.R. (1983) Independent Auditor Judgment in the Evaluation of Internal Audit Function , Journal of Accounting Research , Autumn ,444-455.

[2] Colbert,J,L.(2002)Furnishing Acontext For Internal Audit Work,CPA journal ,72 (5) : 34-43.

معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها، لأن هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة وعلى جودة أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري للمؤسسات موضوع المراجعة.

من خلال ما ورد في الدراسات السابقة يمكن تصنيف محتواها في مجموعتين: أحدهما ركزت على تقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر الإدارة، مع التطرق إلى بعض الجوانب الخاصة بالعلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي. في حين اهتمت الثانية بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي معتمدا بعضها على نشرة معايير المراجعة الأمريكية (نشرة رقم 9) والبعض الآخر على المعايير المطبقة في بعض الدول مثل ليبيا، الأردن، مصر. أما هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة في أمرين: أولهما: اهتمت بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي، ثانيهما: اعتمادها على نشرة معايير المراجعة رقم (65) لعام 1999، وعلى معيار المراجعة الدولي رقم (610) والخاصة بتقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية.

2- الدراسة العملية:

المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها يتكون من خمسة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: يهدف إلى تجميع بعض المعلومات حول المستجوبين، من حيث المؤهلات التي يحملونها، التخصص، والخبرة التي يتمتعون بها.

القسم الثاني: يشتمل على بعض الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

القسم الثالث: الغرض منه هو تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

القسم الرابع: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

القسم الخامس: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

لتقييم مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعتها استخدم الباحث الفئات التالية:

الفئة	الدرجة الوصفية
اقل من 60٪	ضعيف
من 60٪إلى اقل من 70٪	متوسط
من 70٪إلى اقل من 80٪	جيد
من 80٪ إلى اقل من 90٪	جيد جداً
من 90٪ فما فوق	ممتاز

أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد الغني. مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة إعمال، المجلد 2، ع 3، 2006، ص356.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين (أصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة) والبالغ عددهم (1205) مراجعا قانونيا على مستوى ليبيا[1]. تم توزيع الاستبيان على المراجعين الخارجين المشاركين والبالغ عددهم (170)، حيث يعتبر هذا العدد معقولا لأنه

[1] تم الحصول على هذا من سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين بتاريخ (2009/11/1)

يفوق العدد الذي يمكن اعتماده في استخدام المعادلات الإحصائية [1] بلغ عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها (121). فهي تمثل نسبة(71٪).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية عند تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية، وذلك لأن البيانات (بيانات منفصلة) وفي هذه الحالة يكون من المناسب والمفيد استخدام هذه الأساليب لأنها تعطي فكرة سريعة وواضحة ومبدئية على ما يجري، وكذلك استخدام النسب المئوية للمجاميع لأنها تعكس الصورة الواقعية على طبيعة البيانات.

2. الاختبار الإحصائي للنسب (الحدود الدنيا لقبول الفرضيات) تستخدم الحدود الدنيا لقبول الفرضيات لاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة بنعم (على سؤال معين) تساوي قيمة محددة مقابل الفرضية البديلة أن نسبة الإجابة بنعم أقل من تلك القيمة ويستخدم الاختبار في الأسئلة التي تكون إجابتها نعم أو لا ويشترط في استخدام الاختبار الإحصائي للنسب أن يكون حجم العينة كبيراً ويعتبر هذا الاختبار أكثر الاختبارات استخداماً لسهولته ودقة النتائج التي يتم الحصول عليها.

خصائص المشاركين في الدراسة:

اشتمل القسم الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم (121) مراجع. فيما يلي تحليل لإجابات المشاركين في هذا الخصوص.

1 ـ المؤهل العلمي للمشاركين:

يوضح الجدول رقم (1) – الملاحق- **توزيع المشاركين حسب المؤهلات التي يحملونها** بأن ما نسبته 66.12 ٪ من المشاركين يحملون الشهادة الجامعة (البكالوريوس)، وأن 14.05٪ من المشاركين يحملون دبلوم، بينما يشكل حملة الشهادات العليا نسبة 15.70٪، يليهم حملة

[1] محمد فتحي محمد (1981). الإحصاء في اتخاذ القرارات.القاهرة : مكتبة عين شمس،ص 129.

الثانوية العامة بنسبة 4.13 ٪، وهذه النتيجة تفيد بأن الغالبية العظمي من المشاركين هم من حملة الشهادات الجامعية العليا. وهذه المؤشرات تدل على توفر التأهيل العلمي المناسب الذي تتطلبه عملية المراجعة.

2 ـ التخصصات العلمية للمشاركين:

يبين الجدول رقم (1) – الملاحق- **توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية** أن نسبة حملة المؤهلات المحاسبية تمثل (87.60 ٪) من مجموع المشاركين، كما يلاحظ توفر نسبة بسيطة من حملة التخصصات الأخرى التي لها علاقة بمهام المراجعة كإدارة الأعمال (4.96 ٪) والاقتصاد (3.31 ٪)، والنسبة الباقية (4.13 ٪) من المشاركين يتوفرون على شهادة الثانوية العامة. وهذا يعنى أن الغالبية العظمى من المشاركين تتوفر لديهم الخلفية العملية المناسبة للمهام التي يقومون بها.

3 ـ خبرة المشاركين:

يوضح الجدول رقم (1)– الملاحق- **توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم في مجال المراجعة** أن (20.66٪) من المشاركين لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم سنوات خبرة أكثر من (5) سنوات (79.34٪). تدل هذه النسب بأن المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال المراجعة مما يمكنهم من حسن أداء مهام المراجعة وتعزيز ثقة مختلف الأطراف في التقارير المالية.

تحليل البيانات:

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات وملاحظات المشاركين في بقية أقسام الاستبيان. وتمثل هذه العملية الوصفية المرحلة الأولى من عملية التقييم التي تهدف إليها الدراسة. وفي ما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

أ - قيام المراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي: عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على **مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي** - نلاحظ أن نسبة الإجابات "بنعم" تتفاوت من سؤال إلى آخر. الجدول رقم (2) – الملحق. كما نلاحظ أن إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بأعلى مستوى إداري" قد حاز على نسبة (80.99٪)، وهذه النتيجة تدل على إدراك المراجع الخارجي

بأن ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري يعطيها نوعاً من الاستقلالية، ويمكن المراجعين الداخليين من ممارسة نشاطاتهم بحرية وبدون أي ضغوط أو قيود. وهذا بدوره يشكل حافزا للمراجع الخارجي حتى يعتمد على المراجع الداخلي بهدف تقليل حجم الاختبارات التي كان من المفروض أن يقوم بها. يلاحظ كذلك أن الإجابة "بنعم" على السؤال رقم (8) الذي ينص على "هل يتم التحقق من وجود لائحة توضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية؟" قد حازت على نسبة تطبيق تساوي (44.63٪). تشير هذه النسبة إلى أن المراجع الخارجي لا يولي هذا الإجراء الاهتمام الكافي عند قيامه بتقييم استقلالية المراجع الداخلي وهذا في اعتقادنا، يعتبر قصورا في إدراك بعض المراجعين الخارجيين لأهمية وجود هذه اللائحة في تعريف الآخرين داخل الشركة بمسؤوليات المراجع الداخلي، ونطاق عمله، وتبعيته في الهيكل التنظيمي. وعموما كانت نسبة الإجابات "بنعم" أقل من نسبة (65٪)، وهذا يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم متوسط للمعيار الخاص باستقلالية للمراجع الداخلي.

ب – قيام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي: من استعراض بيانات هذا القسم الذي يتضمن سبعة أسئلة، نلاحظ أن نسبة الإجابات "بنعم" تختلف من سؤال إلى آخر. فعلى سبيل المثال نلاحظ من الجدول رقم (3)- الملحق، أن الإجابة على السؤال رقم (10) قد حاز على أعلى نسبة تطبيق تعادل (70.25٪) مقارنة بالإجابة "بلا". تفيد هذه النتيجة بأن التحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي يلقى اهتماما من قبل نسبة كبيرة من المراجعين الخارجيين.

يلاحظ كذلك أن السؤال رقم (13) الذي ينص على "التحقق من خبرة المراجعين الداخليين بالتشغيل الإلكتروني للبيانات" قد حاز على نسبة متدنية تعادل (28.10٪)، ولعل هذه النتيجة تعود إلى عدم توفر الفهم والمعرفة الجيدة بعمل الحاسوب لدى معظم المراجعين. بينما كانت نسبة الإجابات الإيجابية أقل من (52٪) عندما تعلق الأمر بمعرفة درجة اهتمام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.

ج – قيام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي: يشتمل هذا القسم من الاستبيان على تحليل إجابات المستجوبين عن التسعة أسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي كما يوضحه الجدول رقم (4) الملحق.

تبين إجابات أسئلة هذا القسم أن نسبة الإجابات "بنعم" كانت مرتفعة في السؤال رقم (17) الذي ينص على "مراجعة تقييم المراجع الداخلي للنظام المحاسبي" وهذه النتيجة تعكس بأن هذا الإجراء يعتبر محوريا في نظر نسبة كبيرة من المراجعين الخارجيين لأنه من جهة يساهم في تدعيم دور النظام المحاسبي، وفي زيادة دقته وفعاليته، ومن جهة أخرى، يدعم عملية الرقابة المستمرة على مختلف العمليات والأنشطة المالية وغير المالية.[1] كما يتبين من الجدول السابق أن الإجابة على السؤال رقم (22) الذي يتمحور حول "مراجعة الخطة السنوية والفرعية لأعمال المراجع الداخلي" قد حاز على نسبة تطبيق منخفضة (38.02٪). تشير هذه النسبة بشكل واضح إلى ضعف اهتمام المراجع الخارجي بهذا الانشغال بالرغم من أهميته في تكوين قناعة لدى المراجع الخارجي حول نطاق عمله وما يرتبط به من برامج. يخلص مما سبق أن متوسط نسب الموافقين على أسئلة هذا القسم (60.42٪) مقارنة مع نسبة غير الموافقين (39.58٪). تدل هذه النتيجة على وجود تقييم متوسط للمعيار الخاص بأداء المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي عند قيامه بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

د - قيام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي: يشتمل هذا القسم على تحليل لإجابات المشاركين على السبعة أسئلة التي صيغت من أجل التعرف على مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي، حيث يوضح التوزيع التكراري لإجابات المشاركين حول هذا القسم من الاستبيان - الجدول رقم (5) الملحق- أن نسبة الإجابات "بنعم" عن السؤال رقم (30) الذي ينص على "**الاطلاع** والتحقق من شكل ومحتوى وطبيعة تقارير المراجعة الداخلية" تعادل (76.86٪)، تدل هذه الحقيقة على قيام المراجعين الخارجيين بمراجعة تقارير المراجع الداخلي، حيث إن تقارير هذا الأخير تبين النتائج التي توصل إليها، وكذلك البنود التي تمت مراجعتها، والأساليب المستخدمة. على ضوء هذه المؤشرات يستطيع المراجع الخارجي أن يكتشف أماكن الخلل والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وهذا من شأنه أن يساعده في تحديد حجم ووقت اختبارات المراجعة التي سيقوم بها. أما فيما يخص معرفة نتائج الإجابة عن السؤال رقم (25) والذي ينص على "هل يتم التأكد من مدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية؟" كانت الإجابة "بنعم"

---

[1] Arens, A , A, Elder, R, J,and Beasley, M.S.(2006) Auditing and Assurance Services , prentice Hall , USA.

تمثل(56.20٪). وهذه النتيجة تدل على ضعف اهتمام المراجعين الخارجيين بهذا الإجراء عند تقييمهم وظيفة المراجعة الداخلية، ويعود ذلك إلى شمول معايير المراجعة الداخلية على أمورغير مالية متعلقة بالعمليات الإدارية التي هي محل اهتمام المراجع الداخلي أكثر من المراجع الخارجي الذي يهتم أساسا بالأمور المالية التي لها علاقة بعدالة القوائم المالية. عموما كانت نسبة الإجابات "بنعم" أقل من نسبة (64٪)، وهذا دليل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم متوسط للمعيار الخاص بالعناية المهنية للمراجع الداخلي.

تلخيص موقف المراجع الخارجي من تقييم وظيفة المراجعة الداخلية:

استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانات والتي كانت مفصلة وفق ما اقتضته أهداف الدراسة فإنه يمكن تقديم الملاحظات التالية:

1. يتضح من تحليل بيانات الاستبيان أن نسبة (40.08٪) من المستجوبين لا يقومون بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وهذا يخالف معايير المراجعة (المعيار رقم 610، نشرة رقم 65)، كما يخالف ما نص عليه المعيار الثاني من معايير العمل الميداني الموضوعة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. فالمراجع الخارجي يقوم من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية باختبار مستوى درجة الثقة التي يضعها في وظيفة المراجعة الداخلية تمهيدا لإعداد مخطط عمله ولتقدير حجم المخاطر المصاحبة له.

2. كما يلاحظ أن عنصر استقلال المراجع الداخلي نال المرتبة الأولى في الأهمية من قبل المراجع الخارجي في التقييم العام لوظيفة المراجعة الداخلية وهذا يتوافق مع نتائج دراسة Brown[1]، حيث بينت هذه الدراسة أن استقلالية المراجع الداخلي تعتبر من أهم العوامل التي تستهوي المراجع الخارجي في تقييم وظيفة المراجعة الداخلية. وتختلف هذه النتيجة مع تلك التي توصل إليها[2] (مصطفى، 1994) والتي تشير إلى أن استقلالية المراجع الداخلي هي أقل العوامل أهمية في نظر المراجع الخارجي.

---

[1] Brown P.R. (1983) Independent Auditor Judgment in the Evaluation of Internal Audit Function, Journal of Accounting Research , Autumn ,444-45

[2] صادق حامد مصطفي، مرجع سابق.

وأخيرا يرى الباحث أن من بين أسباب ضعف استجابة المراجع الخارجي الليبي لمعايير المراجعة الخارجية والإرشادات المفسرة لها بخصوص تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وتقديم الإيضاحات اللازمة عن مناطق الضعف بها في الشركات موضوع المراجعة تعود إلى: ضعف وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركات والوحدات الاقتصادية الليبية[1]، ضعف إدراك بعض المراجعين الخارجيين الليبيين لأهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهام المراجعة الخارجية بالجودة المطلوبة، غياب الوضوح في معايير المراجعة في ليبيا لعدم وجود إرشادات تفسرها وتحدد أبعادها وتكون ملزمة للمراجع الخارجي الليبي.

اختبار الفرضيات:

أولا / اختبار الفرضية الفرعية الأول:

الفرضية الصفرية H_0 : المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

الفرضية البديلة H_1 : المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

تم استخدام اختبار النسب بعد أن تم التعبير عنها رياضيا كالأتي:

$$H_0 : p \geq 80$$

$$H_1 : p < 80$$

حيث (P) تمثل نسبة الإجابة بنعم حول الأسئلة المتعلقة بتقييم المراجع الخارجي لاستقلالية المراجع الداخلي من تحليل البيانات التي وردت في الاستبيان تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في سؤالين. وتبين أيضا أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في ستة أسئلة. بمعني آخر أن الأسئلة المرفوضة أكبر من حيث العدد من الأسئلة المقبولة وذلك بناء على مقارنتها مع الحد الأدنى للنسبة المقبولة. كما أن النسبة المشتركة لجميع الأسئلة تقع في أقل من الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا نرفض الفرضية الصفرية التي

[1] تقارير جهاز المراجعة المالية.

تنص على أن المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها. ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ثانيا/ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية H_0 : "المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

الفرضية البديلة H_1 : "المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في سؤال واحد فقط، وتبين أيضا أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول H_1 في جميع الأسئلة الباقية. وتبين كذلك أن النسبة المشتركة لجميع الأسئلة تقع أقل من الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها، ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ثالثا/ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية H_0 : "المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

الفرضية البديلة H_1 : "المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

اتضح من خلال تحليل بيانات الاستبيان أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لقبول H_1 في سؤالين فقط ويتبين أيضاً أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول H_1 في سبعة أسئلة حيث إن الأسئلة التي تقع دون الحد الأدنى لقبول النسبة 0.80 أكثر من عدد الأسئلة التي تقع أعلى من نسبة P_0 . أما النسبة المشتركة لجميع الأسئلة فتقع دون الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن المراجع الخارجي يعطي الاهتمام الكافي لتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها، وقبول الفرضية البديلة H_1.

رابعا/ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية H_0 : "المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها ".

الفرضية البديلة H_1 : " المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها":

تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لقبول H_1 في سؤال واحد فقط، ويتبين أيضاً أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول H_1 في خمسة أسئلة. حيث إن الأسئلة التي تقع دون الحد الأدنى لقبول النسبة 0.80 أكثر من عدد الأسئلة التي تقع أعلى من نسبة P_0 . أما النسبة المشتركة لجميع الأسئلة فتقع دون الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها وقبول الفرضية البديلة H_1 .

من اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة يتم قبول الفرضية الرئيسة التي تنص بأن **"المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعتها".**

النتائج والتوصيات:

في هذا القسم سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي خرجت بها.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل البيانات الدراسة ومناقشة نتائجها واختبار فرضياتها فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1- رغم أهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من طرف المراجع الخارجي، فإن هذا الأخير في البيئة الليبية لا يعطي الاهتمام الكافي لهذا الإجراء عند تنفيذ عمليات المراجعة الخارجية. وهذا الأمر بطبيعة الحال له أثره السلبي الكبير على طريقة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للأعمال الواجب عليهما القيام بها.

1- 1أظهرت النتائج أن نسبة (35.64٪) من المشاركين لا يقومون بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقومون بمراجعتها.

1- 2 تبين أن نسبة (48.64٪) من المشاركين لا يقومون بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.

1- 2 تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة (39.58٪) من المشاركين لا يقومون بتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقومون بمراجعتها.

1- 4 تشير نتائج الدراسة إلى وجود نسبة (36.64٪) من المراجعين الخارجيين لا يقومون بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي.

توصيات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فسيتناول هذا القسم التوصيات التي من شأنها تفعيل وزيادة كفاءة المراجع الخارجي في تطبيقه لمعايير المراجعة المتعلقة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

1. ينبغي على المراجع الخارجي الاهتمام بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعته، تنفيذاً لمعايير المراجعة وذلك للكشف عن جوانب القصور القائمة وتحديد مجالات التطوير اللازمة حتى تحقق خدمات المراجعة الدور المطلوب منها بكفاءة وفعالية.

2. ضرورة تطوير نظرة المراجعين الخارجيين نحو طبيعة وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية، لأن ذلك يعتبر ضرورياً لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية. فالمراجع الخارجي له الدور الهام في توفير الدعم والاهتمام بهذه الوظيفة وتذليل ما يعترض عملها من مشاكل أو ما يواجهها من صعوبات.

3. ضرورة تقيد الشركات بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وتدعيمها بالكفاءات البشرية الملائمة والإمكانيات اللازمة، وذلك حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه.

4.ضرورة قيام المؤسسات العلمية والمهنية (الجامعات والنقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين، جهاز المراجعة المالية) بعقد دورات وندوات ومؤتمرات العلمية لتوعية المراجعين الخارجيين والداخليين بأهمية التنسيق والتعاون بينهما في رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

5. ضرورة الإسراع في إصدار معايير للمراجعة الخارجية من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وإلزام المراجعين بتطبيقها بما في ذلك الالتزام الكامل بفحص وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية المختلفة.

6. سعياً نحو زيادة الفائدة البحثية لهذه الدراسة، يوصي الباحث بإجراء دراسة مكملة تتناول دراسة أسباب ضعف اهتمام المراجع الخارجي بتقييم المراجعة الداخلية.

المراجع:

1- أحمد حلمي جمعة. (2005): المداخل إلى الحديث لتدقيق الحسابات، عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.

2- أحمد صالح العمرات. (1990): المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.)

3- السيد أحمد السقا.(1997): المراجعة الداخلية - الجوانب المالية والتشغيلية، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة)

4- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)(2001): إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، عمان. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003.

5- اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية، تقارير مختلفة.

6- بشير محمد درويش (1990): "تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس.

7- حمدان فرحان خريسات (1993): تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير - غير منشورة.

8- صادق حامد مصطفى. (1995): "تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 49.

9- محمد فتحي محمد (1981): الإحصاء في اتخاذ القرارات. مكتبة عين شمس. القاهرة.

10- محمد حسني عبد الجليل. (2001): إطار مقترح لدراسة وتقييم المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم (610)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة حلون.

11- كاماليا مسعود سالم (1995): "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية". رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس.

12- محمد فتحي محمد (1981): الإحصاء في اتخاذ القرارات. مكتبة عين شمس. القاهرة.

13- Arens, A , A, Elder, R, J,and Beasley, M.S.(2006) Auditing and Assurance Services , prentice Hall , USA.

14- Brown P.R. (1983) Independent Auditor Judgment in the Evaluation of Internal Audit Function, Journal of Accounting Research, autumn. PP.444-455.

15- Colbert,J,L.(2002) : Furnishing Contexts For Internal Audit Work. CPA journal. 72 (5). pp : 34-43.

16- Hyatt, T.A. and Prawitt, D.f. (2001): Does Congruence Between Audit Structure and Auditors Locus of Control Affect jop performance, The Accounting Review: 263-274.

17- Whit, K.R, and Alexander, (1992): Internal Auditing: Trends and_Practices. Journal of Institute of Internal Auditor. March 1992. P. 25

18- Schneider, A.(1985): The Reliance of External Auditors on the Internal Audit Function , Journal of Accounting Research, Autumn. PP.911-919.

ملاحق البحث:

الجدول رقم (1): توزيع المشاركين حسب المؤهل والتخصص والخبرة

المؤهل الأكاديمي	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية	عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية
ثانوية عامة	٪ 4.13	محاسبة	٪ 87.60	من 1- 5 سنوات	٪20.66
دبلوم تجاري	٪14.05	إدارة أعمال	٪ 4.96	من 5 - 10 سنوات	٪24.79
بكالوريوس	٪ 66.12	اقتصاد	٪ 3.31	من 10- 15 سنة	٪23.97
ماجستير	٪ 8.26	أخرى	٪ 4.13	أكثر من 15 سنة	٪30.58
دكتوراه	٪ 7.44	قانون	0	-	-
المجموع	٪100	المجموع	٪ 100	المجموع	٪100

المصدر : بيانات الدراسة

الجدول رقم (2): تقييم استقلالية المراجع الداخلي:

رقم السؤال	مضمون السؤال	الإجابات			
		نعم		لا	
		التكرار	٪	التكرار	٪
1	هل يتم التحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بأعلى مستوى إداري؟	98	٪80.99	23	٪19.01
2	هل يتم التحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية ترفع تقاريرها إلى المستويات الإدارية العليا؟	96	٪79.34	25	٪20.66
3	هل يتم التحقق من قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص وتقييم أنشطة جميع المستويات الإدارية؟	77	٪63.64	44	٪36.36
4	هل يتم التحقق من مساندة الإدارة العليا لعمليات إدارة المراجعة الداخلية ؟	79	٪65.29	42	٪34.71
5	هل يتم التأكد من أن للمراجع الداخلي الحرية التامة في الاتصال بالمراجع الخارجي؟	67	٪55.37	54	٪44.63
6	هل يتم التحقق من عدم وجود قيود إدارية على عمل المراجع الداخلي؟	82	٪67.77	39	٪32.23
7	هل يتم التحقق من عدم قيام المراجع الداخلي بأية أعمال تنفيذية؟	70	٪57.85	51	٪42.15
8	هل يتم التحقق من وجود لائحة توضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية؟	54	٪44.63	67	٪55.37
إجمالي العدد / النسبة المئوية		623	٪64.36	345	٪35.64

المصدر: بيانات الدراسة

الجدول رقم (3): تقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي:

رقم السؤال	مضمون السؤال	الإجابات			
		نعم		لا	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
9	هل يتم التأكد من إلمام المراجع الداخلي بعمليات وسياسات وإجراءات الشركة ؟	77	٪63.64	44	٪36.36
10	هل يتم التحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي بالشركة ؟	85	٪70.25	36	٪29.75
11	هل يتم التأكد من معرفة المراجع الداخلي للاتجاهات والأساليب الحديثة في المراجعة ؟	48	٪39.67	73	٪60.33
12	هل يتم التأكد من وجود برنامج تعليمي وتدريبي مستمر لرفع كفاءة المراجعين الداخليين ؟	41	٪33.88	80	٪66.12
13	هل يتم التحقق من خبرة المراجعين الداخليين بالتشغيل الإلكتروني للبيانات؟	34	٪28.10	87	٪71.90
14	هل يتم التحقق من وجود العدد الكافي من المراجعين الداخليين بالشركة؟	83	٪68.60	38	٪31.40
15	هل يتم التأكد من أن المراجع الداخلي قادر على التعامل مع الموظفين في الأقسام المختلفة والاتصال بهم بصورة فعالة؟	66	٪54.55	55	٪45.45
	النسبة المئوية / إجمالي العدد	434	٪51.24	413	٪48.76

المصدر : بيانات الدراسة

الجدول رقم (4): تقييم أداء المراجع الداخلي:

رقم السؤال	مضمون السؤال	الإجابات			
		نعم		لا	
		التكرار	٪	التكرار	٪
16	هل تتم مراجعة تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية؟	78	٪64.46	43	٪35.54
17	هل تتم مراجعة تقييم المراجع الداخلي للنظام المحاسبي؟	94	٪77.69	27	٪22.31
18	هل يتم التأكد من مدى كفاية نطاق عمليات المراجعة الداخلية؟	61	٪50.41	60	٪49.59
19	هل يتم التأكد من استعداد الإدارة العليا للعمل وفقا لتوصيات إدارة المراجعة الداخلية؟	73	٪60.33	48	٪39.67
20	**هل يتم التأكد من قبول نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية من قبل الخاضعين للمراجعة؟**	64	٪52.89	57	٪47.11
21	هل تتأكد من متابعة المراجع الداخلي لملاحظاته وتوصياته؟	75	٪61.98	46	٪38.02
22	هل تقوم بمراجعة الخطة السنوية والفرعية لأعمال المراجع الداخلي؟	46	٪38.02	75	٪61.98
23	هل تتأكد من أن نتائج المراجعة الداخلية الواردة في التقارير تتفق مع الواقع؟	88	٪72.73	33	٪27.27
24	هل يتم التأكد من صحة الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الانحرافات؟	79	٪65.29	42	٪34.71
	النسبة المئوية / إجمالي العدد	658	٪60.42	431	٪39.58

المصدر: بيانات الدراسة

الجدول رقم (5): تقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي

رقم السؤال	مضمون السؤال	الإجابات			
		نعم		لا	
		التكرار	٪	التكرار	٪
25	هل يتم التأكد من مدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية؟	68	٪56.20	53	٪43.80
26	هل يتم التأكد من التزام المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة؟	76	٪62.81	45	٪37.19
27	هل يتم التأكد من قيام المراجع الداخلي بالتخطيط الجيد لعملية المراجعة الداخلية؟	78	٪64.46	43	٪35.54
28	هل تتحقق من نطاق وجودة الإشراف داخل إدارة المراجعة الداخلية؟	75	٪61.98	46	٪38.02
29	هل يتم مراجعة برامج مراجعة الذي يضعه المراجع الداخلي ؟	70	٪57.85	51	٪42.14
30	هل يتم الإطلاع والتحقق من شكل ومحتوى وطبيعة تقارير المراجعة الداخلية ؟	93	٪76.86	28	٪23.14
	النسبة المئوية / إجمالي العدد	460	٪63.36	266	٪36.64

المصدر : بيانات الدراسة

الجدول رقم (6): تقييم وظيفة المراجعة الداخلية

البيـان	نعم		لا	
	التكرار	النسبة المئوية ٪	التكرار	النسبة المئوية ٪
تقييم وظيفة المراجعة الداخلية من قبل مراجع الخارجي.	2175	٪ 59.92	1455	٪40.08
أ - تقييم استقلالية المراجع الداخلي.	623	٪ 64.36	345	٪35.64
ب- تقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.	434	٪ 51.24	413	٪48.64
ج- تقييم أداء المراجع الداخلي.	658	٪ 60.42	431	٪ 39.58
د- تقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي.	460	٪ 63.36	266	٪ 36.64

المصدر : بيانات الدراسة

جدول رقم (7): اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	الحد الأدنى لقبول الفرضية	النسبة المشتركة للأسئلة المتعلقة بكل فرضية	النتيجة
الفرضية الرئيسة	٪71	٪ 59.92	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الأولى	٪71	٪ 64.36	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الثانية	٪71	٪51.24	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الثالثة	٪71	٪60.42	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الرابعة	٪71	٪ 63.36	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: بيانات الدراسة

الأزمات التى تمر بها سوق الأوراق المالية

أ/عبد الوهاب علي حسن الغشم محمـــد براق

المقدمة:

تترك الأزمات المالية والاقتصادية أثرا كبيرا في الدولة التي تقع فيها، ويمكن أن تنتقل إلى المستوى العالمي وقد بينت الأحداث الاقتصادية والمالية الأخيرة أن النظام المالي الحالي ليس بمقدوره حماية النظام الاقتصادي العالمي.[1] نظرا لتكرار الأزمات عبر مراحل تاريخيه معينة، وكذا سرعة انتشارها وانتقالها من اقتصاد لآخر، نتيجة لارتباط الاقتصاديات والأسواق المالية العالمية بما يعرف اليوم بالعولمة# المالية والتي سهلت انتقال رؤوس الأموال على المستوى العالمي. وعانى الاقتصاد العالمي في الثلاث سنوات الأخيرة من اضطرابات بسبب انهيار قطاع الرهن العقاري في أمريكا والذي تسبب في إفلاس الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية فيها وفي معظم الدول الأوربية، وتجددت التهديدات بانهيارات أكبر مع بروز أزمة الديون اليونانية، وقد حذر اقتصاديون من أنه في حال فشل خطة إنقاذ اليونان في تهدئة الأسواق، فستتحمل الدول الأوروبية 650 مليار دولار لإنقاذ عدة دول عدا اليونان، وأعلن البنك المركزي الأوروبي أن البنوك الأوروبية تحتاج إلى 433 مليار دولار إلى مدى سنتين.[2] ويتخوف خبراء اقتصاديون من احتمال انزلاق كل من إسبانيا والبرتغال وإيرلندا في براثين أزمة جديدة إذا لم تتخذ تلك الدول إجراءات احترازية سريعة بعد ظهور بوادر تعثر القطاع المصرفي لتلك الدول.

---

(1) محمدالفتش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، معهد البحوث الإسلامية، طبعة أولى، 2000.

مصطلح للتعبير عن انتقال دول العالم من حالتها الوطنية إلي الحالة العالمية تذوب معها كل الحواجز السياسية والثقافية والاقتصادية لتكون المجتمع الدولي الجديد الذي يدعو إلية بعض المفكرين والاقتصاديين.

(2)إعلان البنك المركزي الأوربي، متاح في الجزيرة نت، http:aljazeera.net//www. تاريخ النشر 2010/06/02.

وفي الآونة الأخيرة، برزت الأزمة المالية الإيرلندية، التي تهدد استقرار نظام العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وبالتالى تهديد استقرار النظم الاقتصادية الأوربية، وتأثيراتها العالمية.

وسوف يتم في هذ البحث التطرق إلى المواضيع أدناه:

- مفهوم الأزمة المالية.
- الأزمات المالية والاقتصادية التاريخية.
- الأزمة المالية الحالية.

الجزء الأول: مفهوم الأزمة المالية:

لمعرفة مفهوم الأزمة سوف يتم التطرق إلى كل من تعريف الأزمة المالية، أسباب الأزمات المالية ومظاهر الأزمات على النحو الموالي:

أولا: تعريف الأزمة المالية وأنواعها:

يمكن تعريف الأزمة المالية وذكر أنواعها بالطريقة الموالية:

1- تعريف الأزمة المالية:

يقصد بالأزمة المالية " تلك الحالة من الاضطراب أو التوتر المالي الذي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات تتعلق بالسيولة. وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية أو أزمة مصرفية أو أزمة متعلقة بسعر صرف العملة. مما يستدعي تدخل السلطات بإجراء إصلاحات، والتخلي عن تلك السياسات المتبعة التي في ظلها نشأت الأزمة بغرض إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلاءم مع الوضع الراهن".[1]

كما يمكن أن تبدأ الأزمة المالية من داخل بورصة الأوراق المالية حيث تؤدي المضاربة إلى الارتفاع المستمر لأسعار الأسهم، ونتيجة للممارسات اللاأخلاقية تعود تلك الأسهم إلى الانخفاض بشكل مفاجئ وسريع داخل البورصة، يصيب مساحة مالية أو أكثر، حيث يبيع جميع المستثمرين أسهمهم في نفس الوقت ما يولد انخفاض قيمتها مسببا انهيارا للبورصة.[2]

---

(1) مصطفي كامل خليل الحجازي، المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، للفترة1- 2 أبريل 2009.

(2) زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، 2009، ص: 166.

2- أنواع الأزمات المالية:

يمكن ذكر بعض أنواع تلك الأزمات كما يلي:[1]

2- 1**الأزمات المصرفية:** وتتمثل تلك الأزمات المصرفية في أزمات العملة وأسعار الصرف، أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات".≠ وتحدث عادة عندما يكون هناك اندفاع كبير من قبل المودعين لسحب ودائعهم لدى أحد البنوك في نفس الوقت ما يسبب للبنك ضغطا على السيولة لمواجهة تلك الطلبات. وتأثير هذا النوع من الأزمات قوي على النشاط الاقتصادي الداخلي وتستمر لفترة طويلة نسبيا، وأصبح انتشارها شائعا في الفترات الأخيرة بسبب رفع القيود على حرية انتقال رؤوس الأموال عالميا، مما يستدعي تدخل الدولة لسد الفجوة في نقص السيولة للحد من تأثير الأزمة.

2- 2 **أزمات المديونية:** تكون عادة بوجود عجز في ميزان المدفوعات أو عجز في الميزانية العامة خصوصا من الجانب المالي، وجانب خدمة الديون، حيث يؤدي ذلك إلى اتخاذ سياسات توسعية لتغطية هذا العجز، منها الاقتراض الخارجي. وتساهم هذه القروض بشكل مباشر في زيادة حجم الديون الخارجية وزيادة الأعباء المالية وارتفاع الأسعار محليا.

2- 3 **أزمة النقد الأجنبي:** يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، إما بسبب المضاربة على تلك العملة أو لوجود فجوة سالبة في ميزان المدفوعات لتلك الدولة، مما يضطر البنك المركزي للتدخل بضخ نقود إضافية للسوق على حساب احتياطاته من العملة الأجنبية أو باللجوء إلى رفع أسعار الفائدة مما يؤثر على قيمة العملة.

---

(1)المرجع نفسة، 2009، ص: 161.

≠ هي بيع وشراء كميات ضخمة لنوع أو أكثر لأصول مالية أو مادية، كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الحقيقة مما يولد عنه فوارق سعريه تسمى بالفقاعة السعرية.

ثانيا: أسباب الأزمات المالية:

هناك من يربط الأزمات بالنظام الرأسمالي بحد ذاته، وهناك من يبرر حدوث تلك الأزمات نتيجة لما يسمي[1] "بالدورات الاقتصادية".≠

وتوجد عدة أسباب لحدوث الأزمة، يمكن إيراد بعض منها كما يلي:[2]

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

من العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الاختلال الهيكلي واختلال التبادلات التجارية مع ما يصاحبه من اختلال في ميزان المدفوعات والتدفقات الرأسمالية الأجنبية، وزيادة القروض، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع نسبة البطالة.[3]

2- اضطرابات القطاع المالي:

ويشمل القطاع المالي كل العمليات المالية داخل الاقتصاد، ويُقصد بذلك كل الإجراءات والسياسات المالية المعتمدة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال تحديد أسعار الفائدة، والسياسات الائتمانية، والتسهيلات المقدمة من طرف البنوك فيما يتعلق بالقروض والضمانات المقدمة وكذا تواريخ الاستحقاق، وإعادة تداول تلك الضمانات للحصول على السيولة.[4]

3-سياسات سعر الصرف:

تلجأ الدول إلى تعويم أو تخفيض سعر صرف عملاتها بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها، فعند انخفاض سعر صرف عملة ما تفقد تلك العملة قيمتها أمام العملات الأخرى مما

---

(1) ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون مايو/أيار السنة الثالثة: 2004.

≠هي ظاهرة ينتقل فيها الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الكساد ثم العودة للانتعاش مرة أخرى، وتحدث كل فترة زمنية معينة.

(2) أرشيد العابد، الأزمة المالية بين الأسباب والنتائج، يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة، أسبابها، نتائجها وانعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بالوادي، لليوم 03 فيفري 2009.

(3) عماد إبراهيم أبو شعبان، الأزمة المالية العالمية، مدخل في الأسباب، جامعة الأزهر بغزة، www.alemad.ps آخر إطلاع2010/01/02.

(4) المرجع نفسة، www.alemad.psآخر إطلاع 2010/01/02.

يؤثر على قدرتها كوسيط للتبادل التجاري، فيتأثر ميزان المدفوعات، كما أنها تفقد أهميتها كمخزن للقيمة، حيث تصبح القدرة الشرائية ضعيفة، مسببة حدوث أزمة مالية وقد تمس الوضع الاقتصادي.[1]

ثالثا: مظاهر الأزمات المالية:

رغم اختلاف أنواع الأزمات إلا أنها جميعا تكاد تكون مظاهرها متشابهة، من تلك المظاهر،[2] التوسع في منح القروض والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية، وتشترك الأزمات المالية في العوامل التالية:[3]

- عدم استقرار الجهاز المصرفي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد على السيولة.

- تظهر الأزمة داخل بورصة الأوراق المالية لدولة ما وتنتقل إلى البورصات العالمية، مسببة حالة من الهلع والخوف المستثمرين فيها.

- انتشار الأزمة على المستوى الدولي وتأثيرها على الاقتصاد العالمي يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث الناجمة عنها، نظرا لاختلاف ظروف كل بلد عن الآخر.

- يساهم الاقتصاد الأمريكي في حدوث الأزمات، ويتأثر بها، كونه الاقتصاد الأكبر حجما على المستوى العالمي.

والملاحظ أن نتائج الأزمات تتشابه في مظاهرها من ركود اقتصادي وانخفاض في الإنتاج، يتبعه بطالة، متسببة في حدوث مشاكل اجتماعية وسياسية.

---

(1) عبداللهشحاتة، الأزمةالمالية، المفهوموالأسباب، بحثمنشورفيمنتدياتالجلفة، http://www.djelfa.info/vb/showthrea أخر اطلاع 2010/03/05.

(2) مغاوري شلبي، الاقتصاد في قفص الانكماش، بحث منشور في موقع http://www.islamonline.netآخر إطلاع2010/01/01.

(3) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، لليوم 03 فيفري 2009.

الجزء الثاني: الأزمات المالية والاقتصادية التاريخية:

عرف العالم عدة أزمات اقتصادية عبر مراحل التاريخ الاقتصادي، وهنا يمكن سرد أهم تلك الأزمات بالطريقة الموالية:

أولا: أزمة 1929 الاقتصادية بأمريكا:

ظهرت أزمة 1929 الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية داخل بورصة نيويورك وسرعان ما امتدت إلى بقية الجوانب الاقتصادية الأمريكية، ثم انتقلت إلى باقي الدول الرأسمالية ودول العالم.

وسيتم التطرق إلى أسباب الأزمة وانتشارها، ومظاهرها والتدابير التي اتخذت للخروج منها بالطريقة الموالية:

1- أسباب أزمة 1929 وانتشارها:

يعود سبب الأزمة إلى استثمار مبالغ ضخمة في البورصة، نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية داخل أمريكا، وقيام البنوك بتمويل قروض بشروط ميسرة، جذب مستثمرين جدد على الاستثمار في البورصة وسجل مؤشر "داوجونز" ارتفاعا كبيرا بنسبة 273 ٪. وعندما بدأت تظهر مشاكل في الاقتصاد الأمريكي سارع المستثمرون إلى التخلص من أسهمهم وزاد عدد الأسهم المعروضة إلى 30 مليون سهم في نفس الوقت، مما جعل العرض أعلى بكثير من الطلب واتجهت الأسهم نحو الانخفاض فأصبحت أسعار تلك الأسهم بلا قيمة، وخسر المستثمرون حوالي 200 مليار دولار أمريكي، وأفلست آلاف البنوك والشركات.[1]

وقد انتقلت تلك الأزمة إلى الدول الأوربية واليابان، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى ازداد ارتباط الدول الأوربية بالرأسمالية الأمريكية. وعملت الدول الأوربية على إعادة بناء اقتصادها المدمر وتدفقت الأموال من داخل أمريكا إلى الدول الأوروبية، وقد ساعد هذا الارتباط على انتقال الأزمة من داخل أمريكا إلى تلك الدول وكانت ألمانيا أكثر الدول الأوربية تأثرا بالأزمة "بسبب التعويضات عن الحرب العالمية الأولى". في المقابل فقد تأثرت كل من بريطانيا وفرنسا بدرجة أقل أمام اعتمادهما على المستعمرات وتضرر اليابان من تدهور المبادلات التجارية، فلجأ إلى إغراق الأسواق الخارجية بالبضائع الرخيصة.

---

(1) زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سابق، 2009، ص: 164.

2- مظاهر أزمة 1929،

وتمثلت مظاهر الأزمة في الاتي:[1]

- ارتفاع البطالة لتصل إلى حوالى ربع القوى العاملة في الاقتصاد الأمريكي.
- انخفاض الإنتاج، نتيجة للكساد الذي صاحب الأزمة وتدهور القدرة الشرائية للأفراد.
- انخفاض أسعار المواد الأولية، نتيجة خفض الطلب على تلك المواد الأولية.
- تراجع حجم المبادلات الدولية، وذلك نظرا لانتشار الأزمة على المستوى العالمي.

3- التدابير المتخذة للخروج من أزمة 1929،

للخروج من تلك الأزمة لم تقتصر التدابير والإجراءات على الجوانب الاقتصادية والمالية فقط، بل صاحبها الكثير من القرارات السياسية، تطلب تدخل الدولة لتنظيم عملية الإنتاج وإعادة التوازن بين العرض والطلب.[2]

وكان من النتائج المترتبة على هذه الأزمة امتداد آثارها إلى خارج الولايات المتحدة، وتهديد النظام الرأسمالي المعروف بمبدإ "دعه يعمل دعه يمر"[3] بالانهيار، حيث دعا الخبراء إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ومن نتائجها كذلك انهيار قاعدة الذهب[4] وكذلك تهيؤ الدول الكبرى لخوض حرب عالمية ثانية حتى تضمن أمنها ومصالحها الاقتصادية.

(1) عبد العزيز بودينة، العالم الرأسمالي في مواجهة أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى، بحث منشور في موقع الرؤية الاقتصادية، www.alrroya.com آخر إطلاع 2010/02/02.

(2) سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٨، متاح، www.echetirakiyoun.com.pdf آخر اطلاع، 2010/03/03.

(3) بشير نافع، استطلاع أولي للأبعاد الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية، متاح في الجزيرة نت، آخر اطلاع 2010/03/03.

(4) عطاء بن خليل أبو الرشتة، الأزمات المالية العالمية واقعها ومعالجتها من وجه نظر الإسلام، كتاب منشور في http://isegs.com/forum/showthread.php?p=15075.

ثانيا: الأزمات المالية اللاحقة:

لم تكن الأزمة المالية 1929 آخر الأزمات في النظام الاقتصادي بل تبعتها عدة أزمات متنوعه، يمكن سرد بعضها على النحو الموالي:

1- أزمة1987 بامريكا،

وقد حدثت بتاريخ 19 أكتوبر 1987في بورصة "وول ستريت" بأمريكا والتي تسببت في انهيار مؤشر "داو جونز الصناعي" بنسبة 23 بالمائة في يوم واحد، وهو أكبر هبوط في تاريخ المؤشر وقد حققت خسارة قدرها 500 مليار دولار، وقد نشأت الأزمة في سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم،[1] بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل،[2] كما خسرت بورصة لندن 22%، وبورصة طوكيو 17% ، وبورصة فرانكفورت 15%.[3]

1- 1 **أسباب أزمة عام 1987:** السبب الرئيس لحدوث الأزمة كان في ارتفاع أسعار الفائدة. فقد أدى رفع سعر الخصم إلى لجوء البنوك لرفع أسعار الفائدة، حيث لجأت الشركات الكبرى إلى عرض المزيد من أسهمها في السوق للحصول على السيولة، فانخفضت قيمتها، وأدى إحجام المستثمرين عن التعامل بها إلى تدهور أكبر لقيمتها وانهيار أسعارها، متسببا في انهيار البورصة وحدوث الأزمة المالية.

1- 2 **معالجة أزمة 1987:** استمرت الأزمة حوالى سنتين ثم عادت مؤشرات البورصة إلى وضعها القائم قبل الأزمة، وانتهت بتدخل،[4] الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والبنوك المركزية بضخ السيولة في النظام المالي، وتخفيض أسعار الفائدة، وتدخل الشركات

(1) حسنى على خريوش وعبد المعطي أرشد و محمود العيني، مرجع سابق، 1995، ص: 63.

(2) الدادي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة مقدمة في إطار مؤتمر، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13- 14 آذار(مارس) 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

(3) عبد الرحمن تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية، دار البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية: عدد 13، سبتمبر2009: ص - ص 131- 135.

(4) رمضان السراج، الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية، 2009، ملخص متاح في http://www.arrouiah.com آخر اطلاع 2010/01/05.

الكبيرة لإعادة شراء أسهمها. كما قامت كل من ألمانيا واليابان بدعم الدولار الأمريكي للحد من تدهور قيمته عن طريق شرائه بمئات المليارات.[1]

2-الأزمة المكسيكية 1994،

واجهت المكسيك في الفترة 1994 إلى 1995 أزمة مالية حادة بدأت بتدفق رؤوس الأموال من المكسيك نحو الخارج، وذلك بعد سنوات سابقة من الإصلاحات الاقتصادية من العام 1988 إلى 1993 والتي ساهمت في تخفيض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف وإن كان بدرجة ضعيفة، حيث تدفقت الأموال بشكل متصاعد بلغت مجموعها 104 مليار دولار أمريكي خلال فترة الإصلاحات.

وسوف يتم توضيح الأسباب وطرق الخروج منها كما يلي:

2- 1 **أسباب الأزمة 1994 في المكسيك:** كانت الأزمة نتيجة نقص في السيولة لسداد الالتزامات المالية أمام الخارج، أقساط وفوائد، وكذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وتدهور قيمة العملة.[2]

2- 2 **معالجة أزمة 1994 في المكسيك:** سارعت المكسيك بمعالجة الأزمة باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح بهدف إعادة التوازن للقطاع المالي واستقرار سعر صرف العملة، ووافق صندوق النقد الدولي على صرف قرض ضخم يقدر بمبلغ 17.8 مليار دولار أمريكي وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قروض بقيمة 50 مليار دولار لإعادة الاستقرار للسوق المالية في المكسيك.

(1) عبد الحمن تومي، مرجع سابق، ص: 135.

(2) إليانا أوليفييه، ترجمة، شريفة دحروش، ما الذي يميز الأزمة الاقتصادية الحالية عن سابقاتها، تقرير صادر عن المعهد الملكي الإسباني، الكانو، متاحفي، www.realinstitutoelcano.org/wps/porta آخر اطلاع بتاريخ 2009/08/04.

ثالثا: الأزمات المالية نهاية تسعينات القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين

سوف يتم التطرق لهذه الأزمات حسب الطريقة الموالية:

1- أزمة دول شرق آسيا 1997-1998،

هذه الدول هي تايلاند، فلبين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان، إندونيسيا، سنغافورة، وهونغ كونغ[1] التي عملت على تحرير القيود على حركة رؤوس الأموال وتحقيق التكامل مع الأسواق المالية العالمية بغرض تسهيل الحصول على تدفقات رأسمالية عالمية.[2]

وقد أخذت تدرجا معينا يتم توضيحه كما يلي:

1- 1 **ظهور أزمة دول شرق آسيا 1997- 1998 وانتشارها:** أول ظهور لهذه الأزمة كان عندما أعلنت حكومة تايلاند فك ارتباط عملتها "الباهت" بالدولار الأمريكي فانخفضت قيمة الباهت بحوالى 20٪، وتراجع الاحتياط النقدي من 32 مليار دولار أمريكي إلى 6.6 مليار دولار أمريكي فقط، وقد بدأت كأزمة عملة ولكنها تطورت لتصبح أزمة هيكلية تمس النظام المالي، وأزمة مديونية لأن46 % من التدفقات الرأسمالية الخاصة كانت قروضا قصيرة الأجل.[3]

وانتقلت الأزمة إلى بقية الدول الست، حيث بدأت عملات تلك الدول بالتدهور، فقد خسر "الوون" الكوري الجنوبي تقريبا 2/1 نصف قيمته، وكذلك خسر مؤشر بورصة الأسهم 50٪ من قيمته سنة 1997، وفي ماليزيا، رصد البنك المركزي أكثر من 20 مليار دولار أمريكي لدعم "الرينجيت"، وكذلك خسر مؤشر البورصة 41 %من قيمته سنة 1998.[4]

---

(1) محمد علي إبراهيم العامري، إدارة الأزمة المالية في ظل التجربة الأسيوية، يومية الصباح العراقية، العدد: 1958 بتاريخ 2010/05/02 بحث منشور في موقع www.alsabaah.com

(2) عبد الرحمن تيشوري، أزمة النمور الأسيوية 1998، متاح في، http://www.rezgar.com. 2006/2/18 أحر إطلاع 2010/02/02.

(3) إليناأوليفييه ترجمة، شريفة دحروش ، مرجع سابق، www.realinstitutoelcano.org/wps/porta04آخر اطلاع بتاريخ /2009/08.

(4) عاطف اندرواس، السياسة المالية: الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 181.

2- 1**أسباب الأزمة الآسيوية 1997- 1998:** وتعود أسباب الأزمة عند شروع هذه الدول بتطبيق سياسات وإرشادات المنظمات الدولية "صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، تحت ضغط من الدول الصناعية الكبرى بداعي الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، فتم تحرير تنقل رؤوس الأموال، السماح بالاستثمار الأجنبي ورفع أسعار الفائدة.[1] ساهم ذلك في تحرير حركة رؤوس الأموال وتسهيل خروجها من تلك الدول تبعا لدرجة انفتاحها على الأسواق العالمية.[2]

وعليه فقد سارع صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة لمساعدة دول شرق آسيا، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ تلك الدول على أن تقوم بتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، من ضمنها تخفيض سعر العملة وتحرير تجارتها الدولية وخفض الإنفاق العام.[3]

2- الأزمة امالية الروسية 1998،

شهدت روسيا أزمة اقتصادية ومالية متأثرة بالأزمة الآسيوية عندما أثرت على أسعار النفط وسببت أزمة "الروبل" الروسي في نهاية 1998، حيث انهار الروبل الروسي وخسر 60 بالمائة من قيمته خلال 11 يوماً،[4] إثر إعلان الحكومة الروسية عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل.

وللخروج من الأزمة تم تقوية الأسهم الروسية، وتم استلام قروض من الخارج مقابل إصدار سندات قروض حكومية كضمان.

واستعادت السوق الروسية عافيتها وأصبحت على حد قول "سيلفي أرماند" في مجموعة "ترويكا ديالوغ" المالية أنها" إحدى أفضل الأسواق الحالية أداء في العالم إلى جانب الصين.

---

(1) محمد الفنتش، مرجع سابق، 2000.

(2) محمد علي إبراهيم العامري، طبيعة الأزمة المالية الأسيوية، يومية الصباح العراقية ، الأحد 02 أبريل 2010، العدد: 1950، متاح .http://www.alsabaah.com

(3) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، 1999 ص- ص150- 158.

(4) بحث حول الأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية، بتاريخ 30/6/2009 في الموقعwww.libyansai.gov.ly، اخر إطلاع، 2010/05/01.

كذلك تم معالجة الأزمة عن طريق تغطية الديون بأموال الدولة، ودعم العملة الروسية "الروبل" مباشرة في السوق.

وفيما يتعلق بتأثر روسيا بالأزمة الحالية، فقدت البورصات الروسية حوالي 20٪ وخسرت أسواق المال الروسية أكثر من 200 مليار دولار، في حين بلغت قيمة القروض حوالى 500 مليار دولار، في نهاية العام 2008، وقد أعلنت وزارة المالية الروسية أنها تعتزم ضخ أكثر من 45 مليار دولار في القطاع المصرفي الروسي للحد من تأثير الأزمة الحالية. وتنفيذ خطة إنقاذ تسمح بوضع ضوابط للإقراض العقاري، وتحديد سعر فائدة موحدة للبنوك، وشراء ديون المؤسسات المالية المتعثرة.

3- أزمة اليابان 2001:

قبل تفشي أزمة دول جنوب شرق آسيا الست كان يوجد اختلال في البنوك اليابانية، وعندما انطلقت العدوى للاقتصاد الياباني، وفي12 يناير 2001 أعلنت اليابان أن حجم قروض البنوك غير الفعالة وصل إلى 580 مليار دولار أمريكي، وفي مارس من نفس العام شهدت بورصة طوكيو انخفاضا حادا خسر على إثرها مؤشر "نيكس" 351.7 نقطة، بعد تصريح وزير المالية "كيتسنميازاوا" أمام البرلمان الياباني حول الوضع المالي وحول ديون البنوك المتعثرة ووجوب القيام بإصلاحات اقتصادية قبل حدوث كارثة.[1]

وقد أثرت الأزمة في اليابان على البورصات العالمية مهددة بحدوث أزمة عالمية، فقد انخفض مؤشر "فاينانشيال تايمز" في إنجلترا بمعدل 1.8٪ وتراجع مؤشر "كاك" الفرنسي بمعدل 1.2٪ وانخفض مؤشر "داكس" الألماني بمعدل 1.4٪.

3- 1 **أسباب الأزمة اليابانية 2001:** اجتمعت عدة أسباب لحدوث الأزمة منها، تراكم الديون اليابانية التي بلغت 5.4 تريليون دولار أمريكي، وتعثر البنوك في إصلاح اختلال المديونية لديها، حيث بقيت ديون معدومة وهي تمثل 3.9 تريليون دولار أمريكي من أصل الديون العامة اليابانية،[2] وكذلك تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي، نظرا لاعتماد

(1) مغاوري شلبي، اليابان، الاقتصاد في قفص الانكماش، بحث منشور في موقع http://www.islamonline.net أخر إطلاع2010/01/01.

(2) المرجع نفسه.

الاقتصاد الياباني على السوق الأمريكية، واستمرار تأثير أزمة دول جنوب شرق آسيا التي لم تتعاف نهائيا من أزمتها، إضافة إلى استمرار انخفاض قيمة الين الياباني أمام الدولار.

3- 2 **الخروج من الأزمة اليابانية 2001:** أصبح الخروج من الأزمة من أهم الأولويات في اليابان خصوصا بوجود تقارير تفيد بارتفاع الدين إلى 6.5 تريليون دولار في العام 2002،[1] وتمحورت الإجراءات في مساعدة البنوك على التخلص من ديونها، إجراء تخفيضات ضريبية وخاصة ضريبة الاستهلاك، تخفيض أسعار الفائدة، إضافة إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية ووضع خطط مشتركة لمساعدة اليابان للخروج من تلك الأزمة حتى لا تتعمق المشاكل الاقتصادية في أمريكا نفسها نظرا لارتباط اقتصاد الدولتين ببعضهما، ومنع انتشار الأزمة لبقية دول العالم.

الجزء الثالث: الأزمة المالية الراهنة:

لا تزال الأسواق المالية في العالم مضطربة بسبب تصاعد أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من التصريحات المطمئنة للخبراء والمحللين الاقتصاديين بقوة الاقتصاد العالمي، وكذا سرعة تدخل الأنظمة المصرفية لاحتواء تلك الأزمة.

وكانت بداية تفشي الأزمة التي وقعت في صيف 2007، بإعلان إفلاس أهم المؤسسات المالية العالمية مثل بنك الإخوة ليمان "Lehman Brothers Bank" و"واشنطن ميتيوال" "Washington Mutuale"، وما زالت الأزمة مستمرة حتى الآن وذلك بتفاعل أزمة اليونان الأخيرة والتي أصبحت تهدد بانهيارات مالية جديدة في الأسواق المالية العالمية خصوصا تأثيرها المباشر على العملة الأوربية الموحدة "الأورو"، وكذلك التخوف من حدوث أزمة في كل من إسبانيا والبرتغال، حيث صرح محافظ البنك المركزي الأوربي بأن "أوروبا تمر بأسوإ أزمة مالية منذ الحرب العالمية الأولى وسوف تواجه موقفا صعبا إذا لم تستطع احتواء الأزمة اليونانية". بالرغم من تحقيق منطقة اليورو نموا بسيطا في السداسي الأول من عام 2010، إلا أن التخوف ما زال قائما من تفشي الأزمة خصوصا مع استمرار تدهور قيمة اليورو، مع بروز الأزمة الإيرلندية أخيرا والتي تهدد مستقبل الاتحاد الأوربي ككل، وخصوصا مع تحقق

(1) حل الأزمة الاقتصادية في اليابان، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8172 بتاريخ 13 أبريل 2001، متاح في: _ www.aawsat.com آخر اطلاع بتاريخ 2009/9/22.

تخوفات المسؤولين الأوربيين من وقوع إسبانيا في أزمه مالية التي تحوم حولها حاليا، برغم تأكيدات الإسبان أنهم بحالة اقتصادية ومالية تسمح لهم بتخطي التهديدات بالوقوع في الأزمة.

أولا: العوامل المؤدية للأزمة المالية الحالية

كانت بوادر هذه الأزمة في الآفاق، قبل ظهورها داخل لاقتصاد الأمريكي نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية السابقة لها، فاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية شهد تراجعا كبيرا، حيث ارتفع الدين الأمريكي من خمسة 05 تريليون دولار عام 2000 ليصل إلى 12 تريليون دولار مع بداية الأزمة،[1] وتراجع حجم التجارة الخارجية الأمريكية، مما أثر في ميزان المدفوعات، وحجم احتياطاتها النقدية من العملات العالمية.

وعلى المستوى، الدولي فإن قرار تخفيض أسعار الفائدة من طرف أمريكا واليابان والكثير من الدول الأخرى، وكذا سياسات سعر صرف العملات من طرف الصين، إضافة إلى الثروات المتنامية في الصناديق الحكومية للدول، ونمو الثروات النفطية، هي عوامل ساهمت في وجود فائض من السيولة التي بدورها ضخمت الأرصدة من جانب الأصول، مما ساعد على توفير أموال كثيرة بفائدة منخفضة بحاجة للاستثمارات.[2]

1- أسباب الأزمة المالية الحالية:

ارتبط السبب الرئيس للأزمة بقرار تخفيض أسعار الفائدة، والسياسات المتساهلة في منح القروض العقارية من طرف البنوك الأمريكية والتوسع في إصدار المشتقات المالية،[3] مما ولد تدفق مزيد من الأموال في صورة صكوك ملكية، ومن هنا بدأت ينشأ ما يسمى بالفقاعات المالية.[4] ومع بروز حالة عدم السداد بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي وتراكم الديون في

(1) الأزمة المالية العالمية، 2008متاح في ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki آخر اطلاع 2009/08/11.

(2) جويل تراكتمان، الاقتصاد العالمي، أسبابة، وعلاجه والرد علية، متاح في http:/www//american.gov آخر اطلاع بتاريخ 2009/8/12.

(3) على لطفي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مصر، 2009، ص- ص: 5- 15.

(4) محمود عبد الغفار، أزمة القروض العقارية بين الاحتواء وتباطؤ النمو العالمي، متاح في الموقع: www.algazeera.net آخر اطلاع بتاريخ 2009/8/12

العام 2007 لثلاثة أضعاف،[1] بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العقارات بشكل كبير، أدى هذا إلى نقص السيولة لدى البنوك، مصحوبا بانخفاض قيمة الدولار، ففقدت البنوك القيمة الفعلية لموجوداتها وأصبحت مهددة بالإفلاس، واضطرار الكثير من الشركات والبنوك الكبرى لطرح المزيد من الأسهم في السوق المالية لافتقارها للسيولة لمواجهة الطلب المتزايد عليها، مما ساهم في زيادة اضطراب البورصة.[2]

2- الظروف المصاحبة للأزمة:

ظهرت الأزمة بإعلان بنك ليمان براذرز الإفلاس، وجرت تصفيه البنك في سبتمبر من العام 2008 حيث سيطر بنك "باركليز" البريطاني على عمليات "ليمان براذرز" الاستثمارية في أميركا الشمالية، وتولى بنك "نومورا" الياباني عملياته الآسيوية والأوروبية وفي الشرق الأوسط.[3]

- تدخل وزارة الخزينة الأمريكية بوضع المجموعتين، "فاني ماي"، و"فريدري ماك" الضامنتين لنصف القروض العقارية في أمريكا، البالغة 12 تريليون، تحت الوصاية لإعادة هيكلتهما وتقديم ضمانات في حدود200 مليار دولار.

- تحول العديد من بنوك الاستثمار إلى شركات قابضة للحصول على تمويل بنك الاحتياط الفدرالي.

وهكذا توالت انهيارات البنوك ومؤسسات التمويل، ففي أمريكا وحدها أعلن عن إفلاس 19 بنكا حتى بداية 2009.≠

---

(1) نبيل حشاد، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، دراسة منشورة بتاريخ 2008/2/14 WWW aldjazira.net.

(2) سفيان عيسي حريز، الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية، رؤية إسلامية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها علي الاقتصاديات العربية- مصر 2009 ص: 127.

(3) علي لطفي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب- التداعيات- المواجهة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009 ص ص: 5- 12.

≠ تجدر الإشارة إلى أن هذه شركات وساطة مالية لا تقدم قروضا عقارية للمدين، بل تشتري القروض العقارية من البنوك ثم تعيد تورقها، تجزئتها الى أوراق مالية بقيمة أصغر.

3-عوامل انتشار الأزمة:

انتقلت الأزمة من القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية القطاعات الاقتصادية وهددت بحدوث كساد في الاقتصاد الأمريكي وسرعان ما انتقلت الأزمة إلى دول العالم نتيجة لارتباط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. وما ساعد على انتشار الأزمة هو وجود استثمارات أجنبية في سندات الحكومة الأميركية، خصوصا الاستثمارات الصينية واليابانية واستثمارات الدول النفطية التي وصلت إلى ما يقترب من 6 ٪ من الدخل القومي الأميركي في عام 2007.[1]

ثانيا: تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي:

أدى انهيار البورصات إلى إصابة الاقتصاد العالمي بتداعيات خطيرة، الأمر الذي جعل الحكومات تتدخل لإنقاذ البورصات من الانهيار وإنقاذ بنوكها من الإفلاس حتى لا تتوقف عملية تمويل المشروعات، ومنها التمويل العقاري الذي يرجع إليه السبب في نشوء تلك الأزمة التي أصابت الجميع بالذعر الشديد. وأثرت الأزمة سلبا على قضايا التنمية وقضايا الغذاء وأسعار المواد الأولية.[2]

1- تاثير الأزمة على أمريكا والدول المتقدمة:

وبالرغم من عودة مؤشرات الأسواق المالية إلى الصعود نتيجة تراجع الين الياباني وتخفيض أسعار الفائدة في أمريكا وأروبا، إلا أن حجم الخسائر وصلت إلى 12 تريليون دولار داخل أمريكا لوحدها.[3]

وعلى ضوء تلك المؤشرات عدل صندوق النقد الدولي توقعاته العالمية لعام 2010 4% بعد أن توقع زيادة في النمو بواقع 0.75% فقط، وذلك نظرا للتعافي الهش للنشاط الاقتصادي، ونصح الصندوق باستمرار السياسات المالية، والالتزام الكامل بتدابير التنشيط المالي المخططة للعام

(1) بشير نافع، مرجع سابق، متاح في الجزيرة نت، آخر اطلاع 2010/03/03.

(2) مختار الشريف، ندوة حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على مصر"، متاح في موقعشبكة الأخبار العربية www.moheet.com، آخر اطلاع، 2010/03/03.

(3) حسن الشامي، المرجع نفسة، متاح في موقع شبكة الأخبار العربية .www.moheet.com آخر اطلاع، 2010/03/03.

2010، بحيث تتخذ الدول استراتيجيات للخروج من حالة الإجراءات الطارئة في اقتصادها وإصلاح القطاع المالي. وقد حذر "دومنيك- ستراوس- كان" مدير صندوق النقد الدولي "أن البلدان معرضة لخطر العودة للركود إذا توقف العمل بالتدابير المضادة للأزمة في الوقت الراهن".[1]

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل زيادة نمو اقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى بلغ 0.5 ٪ فقط خلال عام 2009، وهو ما يعني عمليا انكماشا حادا في تلك الاقتصاديات.

كانت اليابان من أكثر الدول تأثرا بالأزمة، حيث ارتفعت قيمة الين الياباني، فأثر ذلك على تخفيض الصادرات وبالتالي تراجع مستوى الإنتاج وارتفاع مستوى البطالة، وفي سبتمبر 2008 شهد سوق الأسهم اضطرابات واسعة ما دفع البنك المركزي للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة 0.5%.[2]

2- تاثير الأزمة على دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية: تراجع نمو الاقتصاد الصيني من أكثر من 12٪ إلى أقل من 9٪ خلال 2008 ومع ذلك تبقى من أعلى معدلات النمو في العالم، وتمتلك الصين أكبر احتياطي نقدي في العالم سمح للصين بتقديم خطة تحفيزية بمبلغ 600 مليار دولار، وتوسيع استثماراته بامتلاك بعض الشركات الصناعية الكبرى في الدول الغنية،[3] وتوقع البنك الآسيوي للتنمية أن تحقق الاقتصاديات الآسيوية عام 2008 نموا نسبته 8.7٪، وهي الأضعف في السنوات الخمس الأخيرة.[4]

---

(1) الأفاق الاقتصادية، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 26 يناير 2010

(2) مرزوقي مرزوقي، تأثيرات وتطورات الأزمة المالية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية، يوم دراسي حول الأزمة، مرجع سابق، 03 فيفري 2009.

(3) سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، مرجع سابق، نوفمبر 2008، آخر اطلاع، 2010/03/03.

(4) أزمة دول جنوب شرق آسيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10752، بتاريخ 6 مايو 2008، آخر اطلاع، 2010/01/26.

وقدرت مؤسسة "مورجان ستانلي" المالية أن التدفقات المالية إلى الدول النامية خفضت خلال 2009 بما يتجاوز200 مليار دولار مما زاد من العجز في ميزان المدفوعات لأكثر من 80 دولة في العالم[1] وقدرت الخسائر المباشرة للدول النامية بمبلغ 400 مليار دولار.[2]

3- آثار الأزمة على الدول العربية:

أما الدول العربية فقد صرح مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي "بأن انخفاض إنتاج النفط أدى إلى خفض 3.5٪ من إجمالي الناتج المحلي النفطي، أما الناتج المحلي غير النفطي فقد استمر في النمو ولكن بنسبة أقل، وتراجع إلى 3.2٪.

ومن المتوقع أن ينتعش النمو إلى 4٪ خلال العام 2010"[3] وكانت الدول العربية النفطية أكثر تضررا نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية.[4] أما الدول غير المنتجة للنفط فقد كان تأثرها بالأزمة ضعيفا نظرا لضعف ارتباطها بأسواق رأس المال العالمية وانخفاض أسعار النفط قلل من نفقاتها النفطية وكان تأثر تلك الدول من جراء نقص التدفقات الواردة من الخارج وهي عبارة عن تدفقات تحويلات المغتربين العاملين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخيل السياحة والصادرات.[5]

أما أسواق الأسهم العربية فلم تتأثر كثيرا نظرا لضعف ارتباطها بأسواق الرهن العقاري الأمريكي وقلة ارتباطها بالأسواق المالية الدولية، ما عدا تلك الأسواق التي تسمح بالاستثمار الأجنبي فيها. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" فإن مجموع استثمارات البنوك العربية في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني

(1) سامح نجيب، مرجع سابق، ٢٠٠٨، متاح، www.echetirakiyoun.com.pdf آخر اطلاع 2010/03/03.

(2) جواد حديد، الأزمة المالية الدولية وتداعياتها دوليا وعربيا، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2009، ص:31- 32.

(3) النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، نشرة الإلكترونية 11 أكتوبر 2009، صندوق النقد الدولي، آخر اطلاع، 2010/03/03.

(4) التقرير السنوي 2009، صندوق النقد الدولي، آخر اطلاع، 2010/03/03.

(5) مكافحة الأزمة العالمية، نشرة الإلكترونية 11 أكتوبر 2009، صندوق النقد الدولي، آخر اطلاع، 2010/03/03.

المنخفض لا يزيد على 1 ٪ من مجموع أصول هذه الاستثمارات، وبالتالى فإن تأثرها كان محدودا جدا.[1]

ونتيجة لانخفاض أسعار البترول، فقد انخفضت معدلات النمو في الدول العربية إجمالا من 6% قبل الأزمة إلى 2.5%، 3% في عامي 2008- 2009 كما انخفضت تدفقات رؤوس الأموال جراء انخفاض الاستثمار الأجنبي، وتحويلات اليد العاملة من الخارج، خاصة الدول غير البترولية. ورغم ذلك فقد قدرت الخسائر العربية حسب تصريحات الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمبلغ 2500 مليار دولار أمريكي وانخفض معدل النمو إلى 3 %.[2]

وأشهر الأزمات العربية هي أزمة دبي العقارية وأزمة ديون أبو ظبي، حيث تراجعت البورصة في دبي لتصل إلى 60٪ في الأيام الأولي للأزمة،[3] وتحملت دبي ديون أبو ظبي قدرها 80 مليار دولار لمشاريع الأبراج والبنية التحتية.[4]

وفيما يتعلق بتأثر الاقتصاد اليمني بالأزمة المالية العالمية فلم يتأثر بشكل كبير لعدة اعتبارات منها، أن السوق المالية في اليمن محدود جدا وغير نشط، لا يوجد ارتباط قوي بين البنوك اليمنية والبنوك العالمية والتراجع عن خوصصة بقية البنوك وإصلاح القطاع المصرفي جنبها الوقوع في الأزمة.[5]

وقد أشار محافظ البنك المركزي اليمني إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك تجاه الخارج وأن نسبة السيولة تصل إلى أكثر من 50 ٪ من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي

---

(1) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مرجع سابق، 13- 14مارس 2009.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها علي التجارة الخارجية للدول العربية، ص ص81- 85، 114.

(3) الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، النسخة العربية 15 ديسمبر 2009.

(4) جواد حديد، الأزمة المالية الدولية وتداعياتها دوليا وعربيا، مرجع سابق، مصر، 2009، ص: 33.

(5) احمد عبد الرحمن السماوي، برنامج إصلاح القطاع المالي في الجمهورية اليمنية ودورة في حماية القطاع المصرفي اليمني من تداعيات الأزمة العالمية، مؤتمرا لازمة المالية العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص: 213.

بالريال اليمني، حيث بلغت قيمة رؤوس أموال البنوك اليمنية مجتمعة بما فيها الاحتياطات 120 مليار ريال يمني في نهاية 2008.[1]

إضافة إلى أن اليمن تمتلك احتياطا نقديا متواضعا يتم الاحتفاظ به كودائع تصل 1380 مليون دولار ودائع تخص البنوك ومبلغ 6992 مليون دولار تخص احتياطات البنك المركزي اليمني في الخارج، وهي لا توظفها في استثمارات مالية بل تخفض كاحتياطات يمنية في الخارج، على شكل سندات خزينة وعملات رئيسة أخرى. وبالتالي فإن تأثير الأزمة عليها كان محدودا جدا، وهذا ما دعا إليه مدير صندوق النقد الدولي مؤخرا، حيث حث الدول على تنويع احتياطها النقدي، والتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة.[2]

وقد استفادت اليمن من انخفاض أسعار المواد الأولية خلال الأزمة مما سمح لها بتقليص فاتورة الاستيراد.

وتأثرت مداخيل اليمن من العملة الصعبة، نتيجة لانخفاض أسعار البترول وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اليمن، ولكن عدم ارتباط اليمن العضوي في ميزانيتها على المدخلات الخارجية بشكل كبير جنبها الوقوع في مشاكل كثيرة، وتوافر احتياطي نقدي متناسب مع حجم الاقتصاد اليمني ساعدها على تخطي آثار الأزمة ومواصلة تنفيذ خططها التنموية بالرغم من التعثر في تنفيذ الخطط السابقة، إلا أن الحكومة اليمنية صادقت على الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ما بين 2011 و2015، وتهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي عال ومستدام يسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

ثالثا: التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المالية الراهنة

شهد العالم أكبر تدخل حكومي في الاقتصاد منذ أزمة الكساد الكبير 1929، فالبنوك المركزية تنفق الآن آلاف المليارات في تأميم أكبر البنوك العالمية وشركات التأمين، وفي شراء الأوراق المالية لإنقاذ النظام المالي والاقتصادي من حدوث كساد كبير. فقد عمدت البنوك المركزية في بداية الأمر إلى ضخ أموال كبيرة في الأسواق لتغطية نقص السيولة من

(1) المرجع نفسة، 2009، ص: 217.

(2) المرجع نفسة، 2009، ص: 219.

أجل تنشيط السوق وإعادة ثقة المستثمرين والاتفاق بين البنوك المركزية لإجراء تدابير لمعالجة سوق القروض والاستمرار في تقديم السيولة للسوق المالية وإيقاف استمرار تدهور البورصات العالمية.[1]

1- التدابير المتخذة من طرف الدول المتقدمة:

بادرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان والصين وبقية الدول الناشئة الأخرى إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة، وقامت معظم الدول بشراء عدة أصول من بنوك وشركات استثمارية وصناعية بغرض حمايتها وإنقاذها من الإفلاس.[2]

ففي أمريكا ومع ظهور الأزمة بشكل علني وافق الكونجرس على السماح للحكومة بضخ 700 مليار دولار تستخدمها في شراء أصول شركات وبنوك تعاني من نقص السيولة والمساهمة في رؤوس أموالها.[3]

وفي نوفمبر 2008 أعلن البنك المركزي الأمريكي عن خطة إنقاذ جديدة وتقضي بتوفير حوالي 800 مليار دولار لدعم القطاعات الاقتصادية الحرجة.

وتم اللجوء إلى إجراء تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة حتى وصلت إلى الصفر، وتخفيضات ضريبية بغرض تنشيط الطلب الاستثماري والاستهلاكي.

ومع نهاية يناير 2009 تم إقرار خطة التحفيز الاقتصادي التي وصلت قيمتها إلى 819 مليار دولار من طرف أوباما الرئيس الأمريكي الجديد، كما تعهد بشراء الديون المعدومة نتيجة الإقراض العقاري والتي وصلت 7 تريليون دولار.

أما الدول الأوروبية التي انتقلت إليها عدوى الأزمة مباشرة، لارتباطها الشديد بالاقتصاد الأمريكي، حيث حملت ألمانيا وفرنسا الإدارة الأميركية مسؤولية حدوث الأزمة، عندما انتقدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركيل" الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،

(1) علي لطفي، مرجع سابق، مصر 2009، ص: 14- 15.

(2) محمد خليل فياض، مرجع سابق، مصر، 2009، ص- ص: 162- 166.

(3) حمزة بن حسين الفبعر الشريف، الأزمة المالية العالمية ، قراءة في مأزق الأسباب والنتائج ومبحث عن مخرج، بيت الخبرة العالمي للاستشارات المصرفية الإسلامية جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.

لعرقلتهما مشروعا ألمانيًّا لتشديد الرقابة على عمل صناديق التحوط،≠ أثناء قمة مجموعة الثمانية عام 2007.(1)

وسارعت الدول الأوربية إلى إجراء عدة تدابير منها تخفيضات في أسعار الفائدة، وتخفيضات ضريبية، ودعمت مباشرة السوق المالية بما قيمته 2.3 تريليون دولار دفعة واحدة. فبريطانيا قامت بضخ 500 مليار جنيه إسترليني، وألمانيا 500 مليار يورو، وفرنسا 350 مليار يورو، وتبعتها بقية الدول الأوروبية. وأعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيضخ 95 مليار دولار في أسواق المال للإقراض بين البنوك. إضافة إلى ذلك تدخلت معظم الدول الأوربية بصورة فردية، وأحيانا بشكل تعاون ثنائي أو بمساعدة البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لإنقاذ مؤسساتها المالية ومنع تفشي الأزمة في اقتصاداتها.

بالنسبة للدول الآسيوية الناشئة فقد قرر وزراء مالية 13 دولة آسيوية خلال اجتماع البنك الآسيوي للتنمية، إنشاء صندوق مشترك للاحتياطات بالعملات الصعبة بمبلغ 80 مليار دولار (52 مليار يورو) لاستخدامه في حالة وقوع أزمة مالية إقليمية، على أن تتكفل الصين واليابان وكوريا الجنوبية بتمويل الصندوق بمبلغ 80 ٪، بينما تقدم الدول العشر الأعضاء المبلغ المتبقي.(2)

وأعلنت الصين أنها وافقت على خطة تحفيزية كبيرة تقارب 600 مليار دولار وألغت الضرائب على شراء الأسهم، كما قامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة للدولة. كما فرضت على البنوك رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي مقابل ودائعها 0.5 ٪، وحققت الصين نموا اقتصاديا بمعدل 11.9 ٪ في الربع الأول من العام الحالي 2010.

≠ استحدثت صناديق التحوط في عام 1949 وتعمل على استخدام الأموال المقترضة من الغير واستثمارها في أدوات مالية تدر عائدات اعلى من الفائدة التي تدفعها عن تلك الأموال المقترضة.

(1) بحث منشور حول تأثير الأزمة المالية عالميا، موقع الجزيرة الإلكتروني، www.aljazeera.net بتاريخ، 2008/09/21، آخر اطلاع، 2010/02/20.

(2) 13 دولة آسيوية تنشئ صندوق مشترك بمبلغ 80 دولار أمريكي، جريدة الشرق الأوسط، الصفحة الاقتصادية، العدد: 10752 www.asharqalwsat.comبتاريخ، 06ماي 2008، آخر اطلاع، 2010/02/20.

قيام البنك المركزي الياباني بضخ 14.2 مليار دولار أمريكي لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق. وخصص البنك الدولي 100 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية لمساعدة الدول النامية.(1)

وقد ساهم الصندوق كطرف أساسي في الجهود المبذولة لمساعدة الدول التي تضررت من الأزمة،(2) بعد اجتماعات الربيع عقدها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بواشنطن يومي 12- 13 من أفريل عام 2008، وساهمت الدول ذات الفائض المالي ما يعادل 2٪ من إجمالي ناتجها المحلي لتنشيط الاقتصاد العالمي.(3)

2- التدابير المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي:

في النصف الثاني من عام 2009، وافق صندوق النقد الدولى على قروض بلغت قيمتها 65.8 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة* ل15 دولة عضو و1.1 مليار وحدة سحب خاصة ل 26 دولة زيادة على مواردها وذلك بعد تعهد مجموعة العشرين على زيادة موارد الصندوق. كما ضخ صندوق النقد الدولى كمية من حقوق السحب الخاصة بقيمة 283 مليار دولار للاقتصاد العالمي بهدف زيادة احتياطي الدول الأعضاء خاصة النامية لمواجهة حالة الركود، وجاء هذا الإجراء تلبية لدعوة مجموعة العشرين في الندوة المنعقدة في لندن لإتاحة السيولة للنظام الاقتصادي العالمي.(4)

أشار الصندوق في بيان صحفي أنه حقق زيادة في الإقراض الميسر يصل إلى 17 مليار دولار أمريكي حتى نهاية 2014، وذلك تماشيا مع ما دعت إليه مجموعة العشرين في أفريل أثناء قمة

(1) موقع الجزيرة نت الإلكتروني، http://www.aljazeera.net، 2010/5/3.

(2) التقرير السنوي 2009، صندوق النقد الدولي، آخر اطلاع، 2010/03/03.

(3) كلمة مدير عام الصندوق في اجتماع محافظي البنك الدولي بتركيا، 6 أكتوبر 2009، منشورات صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 20جانفي 2010.

*وحدة سحب خاصة واحدة تساوي 1.5 دولار أمريكي في ذلك التاريخ.

(4) غلين غونسلينغ، مكافحة الأزمة العالمية، صندوق النقد الدوليين، نشرة إلكترونية، 28 أغسطس 2009، آخر اطلاع، 2010/02/20.

لندن، حيث يتوافر لدى الصندوق 8 مليارات دولار أمريكي للعامين القادمين وقت إعلان البيان، ويسعى لتوفير المزيد من الأموال وذلك بتشجيع سداد الديون بدون فوائد حتى العام 2011.[1]

قال النائب الأول لصندوق النقد الدولي "جون ليبسكي" إن مجموع القروض الجديدة من الصندوق للدول الأعضاء جنوب الصحراء في العام الماضي 2009 قد ارتفع بمقدار خمسة أضعاف تقريبا عن العام السابق 2008 حيث بلغ 5 مليار دولار أمريكي بأسعار فائدة منخفضة جدا كما صرح بأن الصندوق قام بتوزيع 250 مليار أمريكي على الدول الأعضاء، البالغ عددهم 186 عضوا من مخصصات حقوق السحب الخاصة بعد موافقة الأعضاء على توزيعها.[2]

3- التدابير المتخذة في الدول العربية:

أعلنت الدول العربية اتخاذها عدة إجراءات اعتبرتها كافية لمواجهة تأثير الأزمة العالمية على المنطقة، حيث استمر الإنفاق الحكومي للتخفيف من تداعيات الأزمة نظرا لوجود احتياطي نقدي كبير لديها خاصة الدول النفطية، تم استغلالها لمواجهة نقص السيولة. وتم الإعلان عن خطة تحفيز اقتصادي تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص عن طريق توفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسهيلات للقطاع الخاص ودعم الشركات التي تواجه صعوبة في التمويل للاستمرار في نشاطها من خلال تقديم ضمانات حكومية للائتمان كما هو حاصل لأزمة دبي العقارية، وأزمة ديون أبو ظبي حيث بادرت إمارة أبو ظبي لمساعدة دبي لسداد ديونها البالغة 80 مليار دولار، وأوعزت إلى الشركات العاملة في أبو ظبي لشراء أصول شركات مسجلة في دبي لإنقاذها من الانهيار.[3] كما اتفق الدائنون على خطة إعادة هيكلة ديون شركة "دبي العالمية" المقدرة بمبلغ 26 مليار دولار.

---

(1) بيان صحفي رقم 09/305، إدارة العلاقات الخارجية، صندوق النقد الدولي، بتاريخ 17 سبتمبر 2009، آخر اطلاع، 2010/02/20.

(2) تصريح نائب صندوق النقد الدولي "جون ليبسكي"، النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، بتاريخ 18 فبراير 2010.

(3) أرسلان شيخاوي، أزمة دبي كانت منتظرة مع أزمة العقار والنمو غير الطبيعي للاقتصاد غير الحقيقي، مقال منشور في جريدة الخبر الجزائرية، العدد: 5745 بتاريخ، 2009/10/30.

وأما الدول غير النفطية فقد اتخذت العديد من الإجراءات المحددة لتخفيف آثار الأزمة منها ما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية ومنها ما يتعلق بتنشيط السياحة والصادرات وتنشيط الأسواق المالية التي كانت أول القطاعات تأثرا بالأزمة المالية العالمية لتساهم في تغطية النقص في السيولة، والحفاظ على استمرار معدلات النمو الاقتصادي.[1] وقد أشار البنك الدولي إلى ممارسة الأعمال لعام 2010 إلى أن المنطقة العربية أصبحت من أنشط مناطق العالم من حيث الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال.[2]

الخاتمة:

أدت أزمة الرهن العقاري إلى تصدع الاقتصاد الأميركي ومعه اقتصاديات دول العالم، التي تعرضت لخسائر كثيرة، وضياع أجزاء كبيرة من مدخراتها، وفشلت سياساتها النقدية، نتيجة ارتباط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي وبالعملة الأميركية الدولار، الأمر الذي جعل العديد من هذه الدول تدعو إلى فك هذا الارتباط والتفكير في إنشاء أسواق جديدة بديلة للأسواق الأميركية وإحياء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل على تحقيق مصالحها. وتجديد الدعوة لإصلاح المؤسسات الدولية، السياسية والاقتصادية، مثل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وصندوق النقد والبنك الدولي.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول الكبرى منذ بداية الأزمة المالية العالمية المتمثلة في ضخ السيولة للمصارف وتقديم ضمانات للودائع، وتخفيض نسب الفائدة، إلا أنها لم تفلح في تبديد المخاوف من الانهيار الوشيك للأسواق المالية فالمؤشرات لا تزال مضطربة وغير مستقرة، خصوصا مع الأزمة النقدية اليونانية التي أثرت على أسعار اليورو وعلى إثر ذلك ضاعفت الحكومات الغربية المساعدات العاجلة للقطاع المصرفي لتفادي انهيار وتفكك عملة اليورو.

وتشير البيانات الاقتصادية الراهنة إلى التحسن في ناتج الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 02 % في العام 2010 حيث بلغت معدلات النمو العالمية في حدود6 ٪، عقب الهبوط الحاد الذي حدث عام 2009 بزيادة قدرها نقطة مئوية ويتوقع أن يرتفع المؤشر إلى 2.5 % في حلول عام 2011. وعموما اتخذت معظم الدول خاصة الدول الكبرى تدابير مالية ونقدية عاجلة لمواجهة الأزمة المالية الحالية ومنع انتشارها كخطوة أولية للخروج من الأزمة.

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، مرجع سابق ص- ص: 15- 20.

(2) المرجع نفسة، ص: 11.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالمنهج الإسلامي قد أخذ حيزا مهما من الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية الحالية وأسبابها، وكيف عالج قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الزكاة، وكيف حافظ على الثروات ورؤوس الأموال، وفق القاعدة الشرعية المعروفة الغنم بالغرم، "إذا ساهم رأس المال في العملية الاستثمارية، صناعة أو تجارة أو غيرها، فعليه أن يتحمل نصيباً من المخاطر. وقد نجحت المصارف الإسلامية في تجنب خسائر كبيرة من جراء الأزمة البعيدة عن سعر الفائدة الربوي. ورغم وجود أخطاء في عمل المصارف الإسلامية إلا أنها لا تتعلق بالمنهج بل بالممارسات البشرية، والقصور في المعرفة الكافية بالنواحي الفقهية والشرعية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية.

الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية

أ/يحياوي سمير

تمر الدول العربية في هذه الحقبة الزمنية بالعديد من التحديات الخارجية والداخلية والتي تفرض على شعوبها وحكوماتها ضرورة العودة سريعا وبدون تباطؤ إلى الاتحاد ونبذ الخلافات. فالدول العربية تتوفر لها من الإمكانيات المادية والبشرية والروحية ما لا يتوفر لكثير من الدول الأخرى، وبالتالي فهي أقدر من غيرها على التقدم والرقي، وإذا كان التقدم والرقي يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات ليتزايد الإنتاج، ولتتزايد العمالة ويعم الرخاء والرفاهية ويقل الاعتماد على الخارج، فإنه لا بد من تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ولا شك أن التكامل الإقليمي بين الدول العربية يمكن أن يلعب دورا جوهريا في تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

ومن بين أهم العناصر التي يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها في تطورها ونموها وبناء اقتصادها بكيفية جيدة إضافة إلى إمكانية مساعدتها على التكامل الاقتصادي وهي الاستثمارات العربية البينية، إذ أن الحديث عن هذا العنصر الأخير يقودنا إلى التطرق إلى مشكلة الفوائض المالية العربية غير المستغلة، والمستغل منها هو خارج حدود الوطن العربي الذي هو بأمس الحاجة إلى هذه الفوائض من جهة والاستثمارات العربية البينية من جهة أخرى، لبعث التكامل العربي وتقوية المجال التنافسي والتفاوضي في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة ولذلك سنتطرق إلى الإشكالية التالية:

- **ما هي الآفاق المستقبلية للاستثمار العربي البيني مقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟**

أولا: علاج مشكلات الاستثمار في الدول العربية:

في الحقيقة هناك عدة سياسات يمكن صياغتها بحيث تساعد الدول العربية على حل مشكلات تدفق الاستثمارات سواء كانت عربية أم أجنبية، وبالمقابل تقوم بجذب المزيد منه

إلى الدول العربية، وتوقف هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، ومن بين هذه السياسات نذكر ما يلي:

1- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الوطني أو العربي أو الأجنبي، ويظهر ذلك من خلال تحقيق معدلات متزايدة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي، أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف والتي يكون لها أثر كبير وسلبي على تدفق الاستثمار بأنواعه التي ذكرناها سابقا، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة، ويؤكد ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، ثم إلى الدول النامية التي تملك برنامجا لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت أيضا معدلات نمو مرتفعة، والاستثمار العربي يتجه إلى الدول العربية التي بها أكثر استقرار في الاقتصاد الكلي[1].

كما تؤثر أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الصرف المحلي على الاستثمار الخاص وكذلك الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الأسواق العربية، وأيضا أسعار الفائدة، وفي ضوء تأثر تدفقات الاستثمار بأسعار الصرف والفائدة العالميين، فإن دعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة لهذا الاستثمار تفوق معدلات الفائدة العالمية وتغطي التذبذبات الموجودة في أسعار الصرف يعتبر أمرا هاما لجذب الاستثمار، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، بالإضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة إلى جذب المزيد من الاستثمارات، والدول العربية لديها الإمكانيات اللازمة والكافية لدعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

(1) هيل عجمي جميل، "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل"، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، الإمارات، العدد 22، 1999، ص 37.

2- تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي والدولي:

من المتوقع أن يتحقق تلازم بين الانفتاح الاقتصادي وتدفق الاستثمار العربي والأجنبي، من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة العربية والعربية الأجنبية عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات. وبالمقابل سيترتب على هذه الاتفاقيات آثار توسعية على حجم السوق، ومن ثم على تدفقات الاستثمار، ويتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول العربية عدد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يلي[2]:

أ- إصلاح هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات المتمثلة في كثرة عدد فئات التعريفة الجمركية.

ب- تقليص الحواجز غير الجمركية من رسوم الخدمات ورسوم الفحص والرقابة النوعية وغيرها.

ج- تحسين كفاءة البنية الأساسية المادية من طرق ومبان ومطارات ووسائل نقل واتصالات وكهرباء.

د- تحسين معايير الاختبار والمعاينة والتوثيق، بحيث تتفق مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى إشراف القطاع الخاص في أسس التطوير.

هـ- تدعيم التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ يعد ضرورة لا بد من السعي باتجاه تفعيلها بين الدول العربية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التكامل الإقليمي الجادة والفعالة والمبنية على الأسس الصحيحة، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، كما تمثل أهمية بالغة لزيادة الاستثمارات العربية البينية.

3- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية:

وفيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار، فعلى الدول العربية أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار (قانون الشركات، قانون تشجيع الاستثمار، قانون ضريبة الدخل، قانون

(2) فريد أحمد قبلان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات"، دار النهضة، القاهرة، مصر 2008، ص ص 366 – 367.

المناطق الصناعية والتجارية...)، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار. وكذلك العمل على إعادة النظر في قوانين الملكية العامة، بحيث يتساوى المستثمرون الأجانب والعرب مع المستثمرين الوطنيين، ورفع القيود المتعلقة بالأنشطة والقطاعات غير المسموح للمستثمرين الأجانب الدخول فيها، وفي بعض الحالات حتى المستثمرين العرب والوطنيون. وكذلك تبسيط الإجراءات والرسوم، وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري[3].

أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي في الدول العربية فيجب مراعاة أن المؤسسات الجديدة تسهل فاعلية السياسات التي تحكم سير العمل في أسواق العمل والإنتاج والأسواق المالية. كما تشمل نوعية الحوكمة مثل كفاءة القطاع العام ودرجة الفساد وفرص سيادة القانون، وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير الأداء المؤسسي باعتباره عنصرا جوهريا في جذب المستثمرين الأجانب[4]:

أ- استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار والإشراف عليه سواء كان محليا أم إقليميا أم أجنبيا، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وإصدار التراخيص بأقصى سرعة في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

ب- إنشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة وحقوق الملكية الفكرية.

ج- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل على فرص الاستثمار المتاحة.

4-تحسين النظام الضريبي والإدارة الضريبية:

على الرغم من الإعفاءات الضريبية التي توفرها الأنظمة الضريبية في العديد من الدول العربية، بحيث تؤدي إلى تخفيض عبء السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لهذه الدول

(3) عبد الهادي عبد القادر سويفي، "قراءات في اقتصاديات الوطن العربي"، جامعة أسيوط، القاهرة، 1999، ص 210.

(4) نفس المرجع، ص 211.

مواقع تنافسية في جذب الاستثمارات على العموم مقارنة بدول أخرى متطورة وسائرة في طريق النمو، بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية، وفيما يلي عرض لأهم السياسات المقترحة بشأن تطوير النظام الضريبي والإدارة الضريبية في الدول العربية[5]:

أ- الحوافز الضريبية في الدول العربية: ونذكرها فيما يلي:

- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا هاما لتطوير القطاعات الأخرى.
- تقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا يقلل من عدد الضرائب ويعتمد على الأسعار النسبية ويوسع الأوعية الضريبية.
- التيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب على الدخل.

ب- الحوافز المالية غير الضريبية: ونذكرها فيما يلي:

- بحث الاستفادة من تجارب بعض الدول في منح علاوات للاستثمار بحيث تمثل نسبة من نفقات المشروع، وقد يقترح تقديمها في شكل منحة نقدية كنسبة من إجمالي الاستثمارات الثابتة والتي يجب أن تستخدم في تكنولوجيا حديثة.
- مساهمة الدولة في إعداد دراسات الجدوى، ودعم المستثمرين عن طريق توفير العقارات والأراضي في بعض المناطق أفضل من منحهم إعفاءات ضريبية.
- السماح بمعدلات اهتلاك متسارعة لمعدات المصانع عند احتساب الضرائب على الأرباح الصناعية للإسراع بعملية التحديث التكنولوجي.

5- تنمية الموارد البشرية:

تواجه الدول النامية ومن بينها الدول العربية على الصعيد العالمي مشكلة انخفاض قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والمحافظة على الاستثمارات والأموال المحلية، وذلك بسبب توجه الاستثمارات غالبا إلى الدول التي تتوفر بها قوة عمل تتسم بالمهارة وبارتفاع الإنتاجية وبالقدرة على تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، بالإضافة إلى توفر

(5) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، القاهرة، أكتوبر، 1998، ص 31 – 32.

مشروعات البنية الأساسية، والجدير بالذكر أن تركيبة القوى العاملة العربية تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها[6]:

أ- انخفاض إنتاجية العامل بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ب- تواضع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ج- ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من نصف قوة العمل العربية.

د- انتشار البطالة المقنعة.

هـ- هجرة الكفاءات.

و- تدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من 15 سنة) إلى سوق العمل.وعلى ضوء ما سبق يتضح أن جذب المزيد من الاستثمارات يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وبصفة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، حيث إن انخفاض تكلفة العمالة ليس محددا هاما لهذه الاستثمارات إذا لم تكن مدربة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات تنمية العنصر البشري التالية[7]:

أ- تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم وغير المؤهلين.

ب- توسيع المجالات المهنية في التعليم الثانوي.

ج- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الأبحاث العلمية في مختلف المجالات، وذلك من خلال التعاون مع الجامعات لخدمة الصناعة.

د- إعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمي وتنمية القدرات البحثية وإتاحة كافة الوسائل المتاحة لكسب المهارات مع ضرورة توفير المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية العربية.

(6) عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

(7) حسين عبد المطلب الأسرج، "استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أوت، القاهرة، 2005، ص 45.

6- تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي:

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية وحققت أداء اقتصاديا أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات اللازم اتخاذها لإصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص[8]:

أ- إعادة رسملة البنوك في الدول العربية ودمج الكيانات الصغيرة منها، وتحقيق تطبيق كفؤ لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان، بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال.

ب- إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة.

ج- حث البنوك التي تتسم بقدرة محدودة على الاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها، مما يدعم من قوتها ويعزز من قدرتها على المنافسة.

د- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي العربي والذي تستند فلسفته على الحد من المساهمة العامة للحكومات في البنوك، وتطوير نظم المعلومات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

7- توفير البنية الأساسية الملائمة:

يعتبر توفير البنية الأساسية عاملا أساسيا في عملية التنمية من ناحية وأحد الشروط لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية على السواء من ناحية أخرى. وبرغم قصور الأداء الحكومي على المستوى العربي في هذا المجال بحجة عدم توفر موارد مالية في بعض البلدان العربية، إلا أن ما يلفت الانتباه هو عدم اتخاذ تلك الحكومات إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص بجميع أنواعه في الدخول في هذا النوع من الاستثمار بحيث يتم توفير إطار تنظيمي يحدد مدى مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من الخدمات.

(8) نفس المرجع، ص ص 43 – 44.

إن تبني الحكومات العربية استراتيجية لتعويض عدم قدرتها على توفير البنية الأساسية يتطلب أن تقوم على أساس ما يلي[9]:

أ- خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عمليتي الإنشاء والتشغيل لقاعدة البنية الأساسية، وذلك إلى أقصى مدى ممكن إذ سيؤدي هذا الوضع إلى تحسين فاعلية خدمات البنية الأساسية وكذلك المحافظة على الموارد الموجودة.

ب- تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام BOT الذي يعني قيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل، ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، مع تحسين قيام المشروعات العامة لتحسين فاعلية الاستثمارات في البنية الأساسية.

ثانيا: تنامي الاستثمارات العربية البينية رغم التحديات:

أرجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملاحظة في حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إضافة إلى أثر التدفق النقدي النفطي، إلى عدة عوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، نذكرها على النحو التالي[10]:

1- **العوامل الداخلية**، ومنها:

أ- التحسن الإداري: فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص أم خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك، هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

(9) فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 381.

(10) علي لطفي، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص ص 133 – 135.

ب- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تلازم التحسن الإداري المشار إليه مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال إقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية، وكان المثال الأبرز على ذلك في العامين 2005 و2006 مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن توسيع مدينة جبل في الإمارات وإحداث مدينة 06 أكتوبر في مصر.

ج- استكمال برامج الخصخصة: وكان من الأسباب التي شجعت كذلك على زيادة الاستثمارات العربية البينية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة، بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتمليكها كما حدث على سبيل المثال في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك، فقد جذبت الخوصصة العديد من المستثمرين العرب.

د- انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج: وجاء كذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدا في مجال الموارد الطبيعية، وهذا يعتبر عاملا مهما في زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البينية.

هـ- تطور وتحسن بعض النشاطات الاقتصادية في بعض المجالات: ومثال ذلك ما يلي:

❖ **السياحة:** تجاوزت الاستثمارات العربية المعلنة في هذا المجال وحده 25 مليار دولار أمريكي عام 2006، وهذا بسبب الأهمية الخاصة للقطاع السياحي بحيث يعتبر قطاعا جاذبا لقطاعات أخرى.

❖ **الاتصالات:** كان سببا في زيادة الاستثمارات العربية البينية، حيث شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا.

❖ **العقارات:** ساهمت الطفرة العقارية التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة زيادة في الاستثمارات العربية البينية، وتمثلت مظاهر ذلك في إقامة مدن سكنية بأكملها بتمويلات عربية مشتركة.

2- العوامل الخارجية:

ونذكر منها ما يلي:

أ- أحداث سبتمبر: بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في بعض الأوساط وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الخارج بصفة عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إلى العالم العربي، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

ب- الطفرة البترولية: أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية، وجزءا آخر وجهته إلى الدول العربية على هيئة استثمارات في المجالات السالفة الذكر.

هذه العوامل مجتمعة سواء الداخلية منها أم الخارجية تضافرت لتوجد بيئة جاذبة للاستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات البينية، فإنها لا تزال قليلة جدا مقارنة بحجمها في الخارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار، في حين أنها على المستوى العربي لا تتعدى 60 مليار دولار، وهذا بسبب التحديات المفروضة عليها والمعوقات التي ذكرناها سابقا.

3- تحديات الاستثمارات العربية البينية:

أ- يواجه الاستثمار العربي البيني تحديات خطيرة من شأنها أن تقف كحائل دون وصوله إلى المستوى المطلوب في الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية جاهدة لتنميتها ورفع مستواها، إن هذه التحديات راجعة إلى ما يلي:

استمرار هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية إلى الخارج:

بالرغم من الحاجة الماسة للأموال العربية واستثماراتها، نظرا لما تعاني منه أغلب الدول العربية من تحديات التنمية كالأمن الغذائي والمديونية والفقر وغيرها، إلا أن هذه الأموال والاستثمارات تبقى تأخذ طريقها إلى البلدان الغربية مفضلة الاستثمار فيها، مما ينعش

اقتصادياتها على حساب الاقتصاديات العربية، ولعل من أبرز الأسباب التي دعمت هجرة رؤوس الأموال العربية فيما سبق، هو النمو المتزايد للعوائد النفطية في السبعينات، خاصة لدى دول الخليج العربي وعدم توفر آنذاك البنية الاستثمارية المناسبة لاستيعاب تلك الفوائض المالية، ويمكن تقسيم دوافع انتقال رؤوس الأموال العربية إلى الدول الغربية إلى دافعين[11]:

- **الدوافع الجاذبة:** وتتمثل في توافر المناخ المناسب ونضوج الفكر الاقتصادي وتعدد قنواته بالدول الغربية، إضافة إلى العوائد المغرية التي يحصل عليها المستثمر.

- **الدوافع الطاردة:** تعود إلى تعاظم الطفرة النفطية في دول الخليج العربي وزيادة ثروات العائلات الحاكمة ورجال الأعمال والباحثين عن فرص لزيادة الثراء في الخارج، في مقابل ذلك كان هناك ضعف للبنية الاقتصادية العربية وفشل معظم الدول على توفير البنية الأساسية لاستثمار تلك الأموال، بل عدم وجود فرص استثمارية مجدية للاستثمار في دول الخليج التي تعتمد على النفط والغاز، ضف إلى ذلك انعدام الاستقرار السياسي في أغلب الدول العربية.

أما عن حجم الاستثمارات العربية بالخارج فالمعلومات الدقيقة عنها غير متوافرة، وإن وجدت فإن هناك تضاربا في قيمتها حسب مصدرها، فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدرها ما بين 800 و1000 مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ما بين 2400 و3000 مليار دولار، ويعود ذلك إلى إضفاء طابع السرية عليها، وطبيعة النظام المصرفي العالمي، إضافة إلى طابع السيولة الذي يغلب على معظم هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها[12]. وللإشارة فإن معظم الاستثمارات العربية في الخارج هي خاصة يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة والتي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية وخاصة الحكومات الخليجية.

---

(11) علاء الدين زعتري، "هجرة الأموال الإسلامية، الآثار والأسباب والعلاج"، المؤتمر العلمي الثالث الإسلامي، من موقع www.alzatari.org.bahos-islami/26.html , le 07/02/2010.

(12) محمد عبد العاطي، "الاستثمارات العربية بالخارج"، قسم البحوث والدراسات الجزيرة نت، من موقع www.aljazeera.net/hr/exeres/a45f374e-a29f-4bda-973f. 2010/01/05.

ب- التوترات الراهنة في المنطقة العربية: تمر المنطقة العربية في الوقت الراهن بظروف صعبة جدا، ناتجة عن نشوب توترات واضطرابات سياسية في بعض الدول العربية كالسودان ولبنان ومصر، وظهور ما يسمى بالإرهاب الدولي في بعض الدول العربية الأخرى كالسعودية، ولعل الأزمة التي يمر بها العراق من جراء الاحتلال الأمريكي لأراضيه تعتبر أشد التوترات في المنطقة العربية، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية مع الكيان الصهيوني التي تنخر في جسد الوطن العربي منذ زمن بعيد وما لها من تأثير سلبي على الدول العربية المجاورة. ولا ننسى أيضا قضية الصحراء الغربية هي الأخرى تبقي التوتر قائما في المغرب العربي الكبير، وبالخصوص بين الجزائر والمغرب. كل هذه التوترات وغيرها من شأنها أن تؤثر على الاستثمار في المنطقة العربية بصفة عامة والاستثمار العربي البيني بصفة خاصة.

وبطبيعة الحال فإن استمرار توتر الأوضاع في الوطن العربي وبالخصوص في العراق وسيادة اللااستقرار واللاأمن فيها سوف يعمل على نفور الاستثمارات العربية منها واتجاهها إلى أماكن الاستقرار. كما أن استمرار الحرب على العراق من شأنه أن يؤثر حتى على الدول العربية المجاورة، خاصة في مجال السياحة بما فيها السياحة البينية والتي تعتبر مصدر دخل العديد من الدول العربية. كما تؤدي هذه الأوضاع إلى هروب رؤوس الأموال العراقية خاصة الخاصة منها إلى الاستثمار في الخارج.

وفي الأخير يمكن القول إن التوترات الحالية في العراق من جراء الحرب عليه واحتمال تسرب هذه التوترات إلى دول عربية مجاورة خاصة سوريا ولبنان، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تحدث في بعض الدول العربية وانتشار الإرهاب الدولي والتفجيرات المتكررة في بعض الدول العربية الأخرى، لن يكون في صالح تنمية الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لأن الاستقرار السياسي وتوفر الأمن يعتبر شرطا أساسيا لجلب المستثمر الأجنبي.

ثالثا: الاستثمارات العربية في الخارج:

لا زالت الدول العربية تعاني من تدني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة، حتى حصة هذه الدول أصبحت أقل من حصة دول جنوب إفريقيا عام 2004، ولتصحيح هذا الوضع قامت معظم الدول العربية خلال

السنوات القليلة الماضية باتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وتحسين الإطار التشريعي من أجل جذب المزيد من تدفقات هذا الاستثمار ليصل إلى الحجم الذي يتماشى والإمكانيات الاقتصادية والبشرية لهذه الدول.

وتنقسم الدول العربية من حيث حاجتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى الدول ذات العجز المالي والمديونية الخارجية، والتي تعد بحاجة ماسة إلى هذا الاستثمار باعتباره أحد مصادر التمويل المكملة للمدخرات المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية بجانب ما يوفره هذا الاستثمار من مزايا هامة لاقتصاديات هذه البلدان، وتشمل هذه الدول كلا من مصر والأردن والمغرب وتونس والجزائر واليمن وسوريا وموريتانيا. وتضم المجموعة الثانية بعض الدول العربية ذات الوفرة المالية مثل دول مجلس التعاون الخليجي الست، والتي تتنافس مع البلدان النامية لجذب هذا الاستثمار باعتباره مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا الملائمة، والمهارات الفنية والخبرات الإدارية وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتها.

1- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة (1998 – 2008) وأهميته النسبية:

تبدو محاولات الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الاستثمارات العربية في الوطن العربي غير كافية، فقد تطرقت دراسة صندوق النقد العربي في هذا الصدد إلى أن المنطقة العربية في سعيها نحو جذب المزيد من الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية، فإنها دائما ما تقع في منافسة مع العديد من مناطق العالم التي تتمتع بمزايا استثمارية نسبية، فالمنطقة العربية في مجموعتها تظل منطقة قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية، ولهذا فإن هذه المنطقة كانت من أقل مناطق العالم قدرة على جذب هذه الاستثمارات باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء.

فالانطباع السائد حول الدول العربية وتحديدا حول مناخها الاستثماري أنه دون المستوى، حيث إنه لا يزال مرتبطا بالصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب الأوضاع الجديدة في العراق والسودان ولبنان، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

أ- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية للفترة (1998 – 2008):

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية زيادة ملحوظة خلال

السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينات، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل تحسين صورتها على المستوى الدولي من جهة وتحسين المناخ الاستثماري بجعله ملائما من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضح هذا التطور.

جدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1998 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	705330	107860	138167	820430	629675	565160	734892	973329	1461074	197883	169735
الاقتصاديات المتقدمة	506553	841942	111779	595284	442448	361265	414186	613089	972762	135862	962259
الاقتصاديات النامية	190752	228178	25683	215421	175935	183994	290397	329292	433764	529344	620733
الاقتصاديات الانتقالية	8026	8486	6998	9725	11293	19901	30308	30948	54548	90866	11436
إجمالي الدول العربية	5348	4331	5957	9324	8360	14899	24539	46691	71012	80838	96482

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات أنكتاد، آخر تحديث ديسمبر 2009، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

تشير بيانات الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، بسبب الأهمية التي يكتسيها على المستوى الاقتصادي، ضف إلى ذلك رغبة الدول ككل في جذبه وبذل المزيد من الجهود على مستوى تحسين المناخ الاستثماري، وإيجاد البيئة الملائمة لذلك. فعلى المستوى العالمي نلاحظ خلال سنوات الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في منحنى تصاعدي حتى بلغت أقصاها في سنة 2000، حيث بلغت 1381675 مليون دولار، وتراجعت في سنة 2001 إلى 820430 بسبب أحداث 11 سبتمبر، وواصلت التدفقات في الانخفاض إلى غاية 2003 أين بلغ الانخفاض أكثر من النصف مقارنة

بسنة 2000، وبلغت قيمة التدفق في 2003 ؛ 565160 مليون دولار، ثم أخذت التدفقات في الارتفاع إلى أن بلغت أقصاها في سنة 2007 حيث بلغت قيمة التدفق 1978838 مليون دولار.أما فيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دول العالم فلم تحد عن القاعدة، حيث معظم التدفقات استحوذت عليها الدول المتقدمة، وهذا ليس غريبا لأن هذه الدول تحتوي على فرص استثمارية كبيرة بالإضافة إلى مناخها الاستثماري الجيد وقلة المخاطر والاستقرار الكبير في جميع المجالات، أما الدول العربية فهي في تحسن مستمر من حيث التدفقات الواردة إليها، فخلال سنوات الدراسة تضاعفت التدفقات 18 مرة ابتداء من سنة 1998 أين قدرت التدفقات بـ 5348 مليون دولار، إلى غاية 2008 أين بلغت التدفقات 96482 مليون دولار، وفي حقيقة الأمر يرجع هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية منذ بداية منتصف التسعينات إلى التحسن في مناخ الاستثمار في هذه الدول، لا سيما وأن معظمها قد قامت خلال الفترة السابقة بإصدار أو مراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمارات والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة والتجارة والأسواق المالية. وتبرز أهمية النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من أن الاقتصاديات الوطنية التي انخرطت في الاقتصاد العالمي وشاركت في الحقبة الحديثة منه، قد نمت بمعدلات أعلى من غيرها من البلدان التي لم تتبع هذه الخطوات، ويظهر ذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية التي خفضت أسعار وارداتها وحفزت الصادرات، وبالتالي ساعدت على توزيع عادل للموارد وإنتاجيتها، أي أن السبب لا يعود بالدرجة الأولى إلى دور التدفقات الرأسمالية في دفع عملية النمو، لأن البعض منها وخاصة القصير الأجل كان عرضة للتقلبات الحادة التي عرقلت مسيرة النمو والإدارة السليمة للاقتصاد.

ب- الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (1998 – 2008): ينضم إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة (1998 – 2008).

العام	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي العالم	2.35	3.47	4.33	2.59	1.91	1.52	1.76	2.16	2.99	3.62	2.78
الجزائر	1.26	0.6	0.8	2.17	1.87	0.93	1.04	1.06	1.54	1.25	1.57
البحرين	2.88	6.81	4.53	1.01	2.56	5.30	7.70	7.79	18.42	8.93	7.96
جيبوتي	0.67	0.79	0.59	0.59	0.59	2.27	5.79	8.33	21.25	23.40	24.45
مصر	1.19	1.11	1.24	0.54	0.72	0.31	2.62	5.47	8.95	8.67	5.69
العراق	0.08	-0.05	-0.01	-0.04	-0.01	0.00	1.18	1.52	0.70	0.70	0.48
الأردن	3.92	1.92	9.63	2	1.27	4.35	7.15	14.07	23.17	12.40	10.33
الكويت	0.23	0.24	0.04	0.5	0.01	0.14	0.04	0.29	0.12	0.11	0.04
لبنان	6.71	5.12	5.78	8.5	7.14	14.44	8.85	12.17	11.75	11.08	12.93
ليبيا	-0.54	0.42	0.41	-0.38	0.71	0.58	1.12	2.42	4	7.56	4.64
موريتانيا	0.02	1.27	3.73	6.88	5.89	7.96	25.48	44.05	5.81	5.60	3.22

المغرب	1	3.43	1.14	7.43	1.19	4.65	1.59	2.80	3.75	3.82	2.83
فلسطين	5.53	4.51	1.51	0.5	0.27	0.46	1.11	0.96	0.38	0.52	..
سلطنة عمان	0.72	0.25	0.42	0.03	0.6	0.12	0.45	4.97	4.72	7.74	5.57
قطر	3.39	0.91	1.42	1.68	3.22	2.66	3.78	5.89	6.17	7.36	7.42
السعودية	0.06	0.08	0.1	0.28	0.24	0.36	0.78	3.83	5.19	6.45	8.06
الصومال	00	0.04	0.01	00	0.01	0.04	0.22	1.04	3.79	5.57	..
السودان	3.39	3.46	2.99	3.65	3.93	6.08	5.67	6.95	8.07	4.38	3.79
سوريا	0.47	1.48	1.37	0.52	0.53	0.77	1.31	2.07	2.01	3.31	4.16
تونس	3.37	1.77	4.01	2.44	3.90	2.34	2.26	2.70	10.70	4.62	6.85
الإمارات	0.53	-1.79	-0.72	1.7	1.75	4.81	9.41	8.16	7.77	7.41	4.96
اليمن	-3.47	-4.03	0.07	1.38	0.95	0.05	1.04	-1.80	5.87	4.24	1.71

(00): لا يوجد تدفقات.

(. .): البيان غير متاح.

إشارة ناقص (-): خروج للاستثمار الأجنبي المباشر (هروب).

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات – أنكتاد – آخر تحديث ديسمبر 2009، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

لقد تحسنت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، وذلك بسبب التحسن في المناخ الاستثماري، لكنها تبقى غير كافية لأن الدول العربية لا تتحكم فيها، ويحدث في بعض الدول العربية هروب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تبينه النسب السابقة، ولكن على العموم تبقى هذه النسبة متذبذبة ومتفاوتة بين الدول العربية، وذلك بسبب التفاوت القائم في اقتصادياتها.

وسنحاول إحداث مقارنة نسبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية والدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم.

جدول رقم (03): المقارنة النسبية لحصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1998 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% التدفق في الدول العربية مقارنة بالعالم	0.8	0.4	0.4	1.1	1.3	2.7	3.3	4.8	4.9	4.5	5.7
% التدفق مقارنة بالدول المتقدمة	1.05	0.5	0.5	1.6	1.9	4.1	5.9	7.6	7.3	5.9	10.1
% التدفق مقارنة بالدول النامية	2.8	1.9	2.3	4.3	4.8	8.2	8.5	14.2	16.4	15.3	16.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1998 – 2008).

من الملاحظ أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة جدا، وهذا بسبب المعوقات والمشاكل الموجودة على مستوى الدول العربية، لكن تعد 2008 أحسن سنة على الإطلاق بحيث وصلت حصة الدول العربية إلى 5.7 % من إجمالي

العالم، و10.1 % مقارنة بالدول النامية، وهذا نتيجة للإصلاحات التي قامت وتقوم بها من أجل النهوض باقتصادياتها.

ملاحظات:

- نلاحظ أن التدفقات في العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت تطورا كبيرا خلال فترة التسعينات لكن عرفت تراجعا مع بداية الألفية الثالثة، خصوصا مع ظهور الإرهاب الدولي وعولمته.
- الدول المتقدمة أصبحت دولا مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث إنها تستحوذ على أكثر من 80 % من إجمالي التدفقات.
- أما الدول العربية فرغم الإصلاحات التي قامت بها والتحفيزات والمزايا التي تقدمها إضافة إلى الضمانات التي تمنحها، إلا أن التدفقات الواردة إليها تمثل جزءا قليلا من الإجمالي.
- بالنسبة للدول النامية فإن التدفقات تطورت بصورة واضحة، لكن يجب أن نؤكد بأن التطور لم يكن متساويا بين جميع الدول النامية، وإنما ذهب إلى البعض منها كالصين وكوريا وماليزيا وإندونيسيا وجنوب إفريقيا إذ أنها تحصل على أغلب التدفقات ولا يبقى سوى جزء قليل تقتسمه باقي الدول النامية.
- وعلى العموم لم توفق الدول العربية في مضاعفة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على كميات مهمة مقارنة بالدول النامية أو المتطورة، وهذا راجع إلى عدة معطيات كامنة في اقتصاديات البلدان العربية، خصوصا وأن أغلبها كان يتبع النظام الاشتراكي في التسيير الاقتصادي والسياسي والبعض الآخر يتبع النظام الملكي، وهذه التناقضات في الأنظمة جعلت المستثمر الأجنبي يتهرب ويفر منها، بل حتى الأموال والمستثمرون العرب والمحليون يقومون باستثمار أموالهم خارج البلدان العربية، وهذا لتوفر الشروط الملائمة لعملية الاستثمار.

ج- مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وتوزيعه القطاعي: تشير تقارير الاستثمار في العالم إلى أن أكثر من 50 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول العربية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ولوكسمبورج، وقد تركزت تلك الاستثمارات باتجاه الموارد الطبيعية خاصة مع ارتفاع أسعار

البترول والمعادن في الأسواق العالمية، حيث استحوذ قطاع البترول على نحو 60 % من تدفقات هذا الاستثمار في تلك الدول نتيجة لقيام الشركات الدولية بالإبقاء على مستويات مرتفعة نسبيا في الاستثمار في مشروعات الاستكشاف الجديدة.

د- مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية والاستثمارات العربية البينية: ولأجل التوضيح أكثر نقوم بعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1988 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمارات الأجنبية	5348	4331	5957	9324	8360	14898	24539	46691	71012	80838	96482
الاستثمارات العربية	2314	2183	1817	2646	2912	2843	5957	37263	16504	20660	3403
النسبة	0.43	0.5	0.3	0.28	0.35	0.25	0.24	0.8	0.23	0.25	0.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول سابقة.

إن إحصائيات الجدول تؤكد هروب وهجرة الأموال العربية كما ذكرنا سابقا، وهذا ما يؤكد أيضا أن نسبة الاستثمارات العربية البينية وقيمتها ضعيفة جدا مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، إذ لا تتعدى 50 % في غالبية السنوات ما عدا في 2005 بسبب الطفرة التي حدثت في المملكة العربية السعودية وبالضبط عند قيام المملكة بفتح المجال أمام المستثمرين لإنجاز مشروع مدينة الملك عبد الله وهي مدينة اقتصادية متكاملة.

2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1998 – 2008):

يوضح الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.

جدول رقم (05): تطور حجم الاستثمارات المباشرة الصادرة للفترة (1998 – 2008).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	68505	1078189	1213795	745662	536572	563399	929641	878988	1396916	2146522	1857734
الدول المتقدمة	636523	1007320	1075804	660034	482283	507183	795061	741972	1157910	1809531	1506528
الدول النامية	50584	68579	134799	82882	49642	45540	120445	122707	215282	285486	292710
الاقتصاديات الانتقالية	1398	2291	3192	2747	4647	10677	14135	14309	23724	51505	58496
الدول العربية	-811	1179	2283	855	3098	-1745	7476	12188	23193	61785	38738
% الدول العربية من الإجمالي العالمي	-0.1	0.1	0.2	0.1	0.6	-0.3	0.8	1.4	1.7	2.4	2.1
% الدول العربية من إجمالي الدول النامية	-2	2	2	1	6	-4	6	10	11	18	14

(-) إشارة سالب: معنى رجوع الاستثمار إلى الدول العربية.

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصائيات – أنكتاد – أخر تحديثة ديسمبر 2009، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول العربية بالانخفاض الشديد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في العالم، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن التدفقات الخارجة من هذا الاستثمار قد سجلت قيما سالبة، وهذا يدل على رجوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، وترجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التراجع إلى الأثر السلبي لانخفاض أسعار البترول العالمية على الموازين التجارية للدول العربية المصدرة لهذا النوع من المواد مثل الكويت والسعودية والإمارات وليبيا، بالإضافة إلى تزايد الإنفاق الحربي في بعض الأقطار العربية الذي أصبح يستنزف جزءا هاما من عائدات النفط لديها.

تعتبر معظم الاستثمارات العربية في الخارج استثمارات خاصة يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية وبخاصة الحكومات الخليجية التي تحاول استثمار العوائد الضخمة للنفط والغاز في أسواق المال الأجنبية، وتتوزع هذه الأموال ما بين استثمارات مباشرة متنوعة في العقارات والأراضي والشركات التجارية والمشاريع السياحية وغيرها، وأخرى غير مباشرة في الأسهم والسندات.

وتتركز معظم الاستثمارات العربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوروبا تحتل فرنسا وسويسرا وبريطانيا المراكز الأولى بين الدول العربية الجاذبة للاستثمار العربي، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى نسبة قليلة من الاستثمار العربي في آسيا خاصة في ماليزيا وسنغافورة لما تتمتع به هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي بها.

وعلى العموم تتصدر الإمارات العربية المتحدة مجموعة الدول العربية المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم تليها الكويت وبعدها السعودية ثم البحرين، لأنها تحتوي على عوائد نفطية كبيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، كما أنها تعتبر الأولى أيضا في تصدير الاستثمارات العربية البينية.

خلاصة:

عملت الدول العربية على تعزيز وتنمية الاستثمارات العربية البينية إدراكا منها في أنها هي التي سوف تطور الهياكل الإنتاجية العربية وتخلق صناعات عربية متطورة، تؤدي بها في النهاية إلى تشابك اقتصادياتها بما يسمح بإحداث تكاملها الاقتصادي، فبذلت العديد من

الجهود وأبرمت الكثير من الاتفاقيات لكن ذلك لم يؤد إلى رفع الاستثمارات العربية البينية إلى المستويات التي كانت تأمل فيها، ولم تمكن الدول العربية بالنهوض باقتصادياتها، وتوجهت تلك الاستثمارات إلى الدول الغنية خاصة الخليجية، واتضح أيضا أنها تركزت في المجال الخدمي بعيدا تماما عن النشاطات الإنتاجية سواء في المجال الصناعي أم الزراعي، والتي تعتبر الأمل بالنهوض بالاقتصاديات العربية بالطريقة الصحيحة من أجل الوصول إلى النمو والتكامل. وقد واجهت الاستثمارات العربية البينية العديد من المعوقات والتحديات التي كانت سببا في ضعفها وعدم رفع مستواها، وكانت متعلقة إما بالبيئة الخارجية، والبعض الآخر كان سببه ضعف المناخ الاستثماري العربي ووجود نقائص فيه لا تتماشى ومتطلبات تعزيز الاستثمارات العربية البينية، التي ينبغي توفرها من أجل النهوض بها وبما يخدم مصلحة الدول العربية في تنمية اقتصادياتها ودفع مسيرة تكاملها الاقتصادي نحو التحقيق، ولهذا ينبغي وضع الأولوية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك لتنمية الاستثمارات العربية البينية، ودفع العمل المشترك من أجل الوصول إلى مخطط جديد للتخصيص وتقسيم العمل فيما بين الدول العربية. وفي هذا المجال ينبغي الاهتمام أكثر بالاستثمارات العربية البينية وبالخصوص المشروعات العربية المشتركة التي لها علاقة بالمجالات الإنتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي. ويتأتى ذلك بتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية عن طريق إصلاح البيئة المؤسسية والإجرائية والخدمات الحكومية لتنظيم استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، والبعد ما أمكن عن البيروقراطية والتوجه نحو الشفافية خاصة في إطار تعاظم التنافس الدولي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة بالشكل الذي يوفر التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية وتشجيع مبادرات القطاع الخاص.

سبل تطوير رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه

د/ عروب رتيبة

الملخص:

تعتبر إدارة المعرفة أصلا استراتيجيا يسمح للمؤسسة بتعظيم مزاياها على المدى الطويل مقارنة بالمنافسين. كما أصبحت القدرة والمشاركة والتجديد أكثر من الآخرين المصدر الدائم للميزة التنافسية.

بالمقابل ولكي تبقى المؤسسة في وضعية تنافسية، عليها تثمين أصولها غير المادية أو "رأس المال الفكري" أكثر من أصولها المادية، أو تثمينهما بالتوازي.

ويتوقف نجاح المؤسسات أكثر فأكثر على الاستعدادات الفكرية للعاملين وقدراتهم على التغيير والتكيف في ظل محيط اقتصادي غير مستقر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، المعارف، التطوير، المحافظة

Résumé:

La gestion du savoir est un actif stratégique qui permet aux entreprises de maximiser leurs avantages à long terme sur leurs concurrents. La capacité d'apprendre, de coopérer et d'innover plus vite que les autres est devenue pour les entreprises la principale source durable d'avantage compétitif. Par conséquent, pour rester compétitives, les entreprises doivent capitaliser sur leurs actifs immatériels, ou leur «capital intellectuel», plutôt que sur leur infrastructure, ou valoriser les deux éléments en parallèle. La prospérité des entreprises dépendra de plus en plus des aptitudes intellectuelles de leurs travailleurs et de leur capacité à changer et à s'adapter à la dynamique d'un nouvel environnement économique.

المقدمة:

ظهر مفهوم رأس المال الفكري مقترنا مع زيادة أهمية المعرفة في إنجاز الأنشطة وانتشارها الواسع، فأصبحت المنظمات تنظر إلى المنتجات المعرفية التي هي نتاج القدرات الذهنية والفكرية موردا هاما لأنشطتها. فرأس المال الفكري يطلق على مجموع المهارات والخبرات والمعارف المتراكمة في العنصر البشري، فهو يعبر عن تلك المعارف التي يمكن تحويلها إلى أرباح والتي مصدرها القدرات الذهنية والفكرية للمورد البشري.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري الآتي:

ما هي سبل تنشيط رأس المال الفكري وأساليب المحافظة عليه؟

ويتفرع عن هذا السؤال الجوهري الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هي أسباب المحافظة على رأس المال الفكري وصيانته؟
- ما هي طرق تنشيط رأس المال الفكري؟
- ما هي أساليب المحافظة على رأس المال الفكري؟

ينقسم الموضوع إلى ثلاثة أجزاء، يحتوي الجزء الأول على أسباب المحافظة على رأس المال الفكري، أما الجزء الثاني فسيخصص لعرض سبل تنشيط رأس المال الفكري. وأخيرا سيتم تناول أساليب المحافظة على رأس المال الفكري.

أولا: أسباب المحافظة على رأس المال الفكري:

تشير إدارة رأس المال الفكري إلى تلك الأنشطة والجهود التي تهتم بكيفية توفير تلك القدرات والحفاظ عليها وتنميتها واستغلالها أحسن استغلال بشكل يدعم المركز التنافسي للمنظمة ويضمن بقاءها ويعظم أرباحها.

من هذا المنطلق يمكن عرض أسباب المحافظة على رأس المال الفكري في النقاط الآتية:

1- ميزة تنافسية:

تبحث المؤسسات عن ميزة تنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها، مما يجعل المستهلكين أو المستفيدين يقبلون على التعامل معها، ومن أمثلة المزايا التنافسية انخفاض التكاليف، ارتفاع جودة السلعة أو الخدمة، السرعة، المرونة، وغيرها.

إضافة إلى العناصر سالفة الذكر يعد رأس المال الفكري أحد المكونات الأساسية للميزة التنافسية، حيث يعزز أداء المنظمة ويجعلها قادرة على الاستجابة لبيئة المنافسة دائمة التغير، فضلا عن ذلك ولأهمية هؤلاء الأفراد كميزة تنافسية فقد أطلق عليهم البعض لفظة "الزبون الداخلي". أي تم المساواة بينهم وبين الزبائن خارج المؤسسات، لذا يجب التعرف على شخصياتهم ودوافعهم واتجاهاتهم وطموحاتهم، حيث إن لكل واحد منهم بمثابة إضافة فريدة في موقعه لذلك وجب تحفيزهم والمحافظة عليهم واستخراج أقصى ما لديهم من طاقات لخدمة المؤسسة.

2- ثروة كبيرة:

يعد رأس المال الفكري (ثروة كبيرة) بالنسبة للمنظمات وتأتي هذه الثروة من مصادر متعددة، أولها أن الإنسان في الثمانين من عمره لا يفقد أكثر من ثلاثة في المائة من قدرته الدماغية. وهذا يعني أن (97٪) من القدرة الدماغية ستبقى حيوية فعالة وهذه لإنسان عادي فكيف الحال لرأس مال فكري يبقى مستثمرا لهذه القدرة في هذا العمر؟ أليس ثروة حقا؟ أما المصدر الثاني لكونهم ثروة هو قدرتهم على تسجيل براءات الاختراع التي تشكل قيمتها مبالغ خيالية.[1]

3- نفقات عالية:

يمثل الحصول على رأس المال الفكري وتنميته، تكلفة عالية تتحملها المؤسسات والتي تنفق في الجوانب الآتية:

3- 1- الاختيار: توضح عملية اختيار الموارد البشرية (رأس المال الفكري) الآليات والإجراءات التي يتم بموجبها تحديد نوعية الموارد البشرية لعموم المنظمة. إن هذه العملية ترسي الدعائم المتينة لفاعلية المنظمة إذا تمت وفق الأسس العلمية. يحقق اختيار العاملين المناسبين الكفاءة الإنتاجية والربحية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.[2]

---

[1] عادل حرحوش المفرجي و أحمد علي صالح، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 127.

[2] سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003، ص 119.

وتتحمل المؤسسة بموجب هذه العملية (الاختيار) تكاليف كبيرة من أجل ضمان حسن الاختيار.

3-2- التعيين: التعيين هو الخطوة الأخيرة في عملية التوظيف والتي تبدأ من الاستقطاب ثم الاختيار وأخيرا التعيين... ويتضمن هذا الأخير أربع نقاط أساسية هي إصدار قرار التعيين والتهيئة المبدئية، ثم التقييم أثناء التجربة وأخيرا التمكين بعد مرور الفترة المحددة للتجربة وثبات صلاحية الموظف.[1]

وتتحمل المؤسسات تكلفة عالية عند تعيين رأس المال الفكري.

3-3- التدريب وصقل المعارف- المهارات: تنفق المؤسسات تكلفة عالية لأغراض تدريب رأس المال الفكري وصقل معارفهم ومهاراتهم باستمرار بشكل يجعلهم مواكبين لآخر التطورات العالمية المعاصرة ويزيد من قدرتهم الابتكارية والإبداعية في إنتاج الشيء الجديد لصالح مؤسساتهم.

ويشير التدريب إلى مجموعة الطرق المستخدمة في تزويد الموظفين الجدد أو الحاليين بالمهارات اللازمة لأداء وظائفهم بنجاح.[2]

وبدون هذا الإجراء يصبح رأس المال الفكري في المؤسسة أداة إعاقة لا إبداع بسبب تقادم معارفهم وعدم قدرتهم على مواكبة الابتكارات المتلاحقة والمعارف المتسارعة.

4-عامل بقاء:

يمثل رأس المال الفكري في المؤسسة والمحافظة عليه عاملا مهما لبقائها واستمرارها، لأنهم يمثلون الفئة الممتازة التي تكونت لديها الخبرة العلمية والعملية المتراكمة.

---

[1] عادل حرحوش صالح ومؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، علم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2006، ص 94.

[2] جاري ديسلر، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المعتال، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 264.

ويقود الحديث إلى نقطة أساسية أن الموارد البشرية (رأس المال الفكري) تختلف عن باقي العناصر الأخرى، كونها تكتسب مع مرور الوقت المزيد من الخبرات والمهارات، مما يصقل أداءها ويزيد من إنتاجيتها، أي أنها تزداد قيمة بمرور الوقت.[1]

5- تكلفة الاستشارة:

تتطلب عملية جعل المنظمات متعلمة وتشخيص رأس المال الفكري فيها إنفاق تكلفة كبيرة لأغراض الاستشارة التي تقدمها شركات أو مكاتب متخصصة في هذا المجال، ويعد ذلك أحد أسباب المحافظة على رأس المال الفكري.

ثانيا: طرق تنشيط رأس المال الفكري وتطويره:

تتمثل سبل تنشيط رأس المال الفكري في النقاط الآتية:

1-عصف الأفكار:

يعتبر العصف الذهني أو الانطلاق الفكري محاولة لخلق الأفكار التي تستخدم لإظهار المشاكل ومعرفة أسبابها وتأثيراتها على سير العمل.

ويمكن النظر إليها على أنها تفكير جماعي لعدد من الأفراد بهدف الوصول إلى أفكار إبداعية قد لا يتوصل إليها كل منهم بصورة انفرادية.

وتتمثل أهمية أسلوب العصف الذهني في النقاط الموالية:[2]

- يقلل حالات الكبت أو الشعور بالخوف وفقدان الثقة بالنفس.
- يثير الحماس لدى أعضاء فريق العمل ويشجعهم على تقديم الأفكار الإبداعية والخلاقة لمعالجة مشاكل العمل.
- تنمية وتطوير روح المنافسة والإبداع الجماعي لجميع أعضاء فريق العمل.

---

[1] زيد منير عبوي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص 104.

[2] قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات مفاهيم وعمليات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 20006، ص ص 239- 240.

2- السينكتيك Synectics (تآلف الأشتات أو المترابطات)[1]:

يعد (وليم جي جورون) وجماعته من جامعة "كمبردج" الأمريكية أول من ابتكر هذا الأسلوب عام 1944 ونشر في كتابه (المترابطات).

السينكتيك كلمة يونانية تعني الجمع بين العناصر المختلفة. والهدف منها معالجة المشكلات الصناعية من خلال إنعاش الخلق والإبداع باستخدام إجراءات ميكانيكية تحاول عمل مظاهر عقلانية للعمليات الإبداعية التي تكون أكثر تأثيرا. يلائم المنظمات الصناعية كثيرا إذ أنه نشأ وتطور في أحضان الصناعة الأمريكية.

من إجراءاته التنفيذية، تكوين جماعات من (5- 7) أفراد، تعيين خبير المجموعة ويكون عارفا بالمشكلة.

تتبع الخطوات الآتية: (تعيين المشكلة/ جعل الغريب مألوفا/ فهم المشكلة/ جعل المألوف غريبا)، تقديم الحلول واختيار ما يناسب المعايير المحددة مسبقا. باستخدام المعادلة الآتية:

روعة الحل= تعدد المتغيرات بساطة الحل.

3- حلقات الجودة:

تعرف حلقات (دوائر) الجودة بأنها "وحدات عمل ذاتية تتكون كل منها من مجموعة صغيرة من العاملين (من 3 إلى 12 عملا) يديرها ويوجهها مشرف أو ملاحظ هؤلاء العاملين والذي يقوم بتدريب أعضاء المجموعة على الأساليب الأساسية لحل المشكلات، بما فيها الوسائل الإحصائية وأسلوب العمل الجماعي كفريق".

وتهدف حلقات الجودة إلى تحقيق هدفين أساسيين:[2]

- تخفيض تكلفة العمل بتقليل فترات الوقت غير المنتج الناجم عن وجود مشكلات تعرقل سير العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية.

- تحسين ظروف بيئة العمل بتنمية مهارات العاملين الفنية والقيادية ورفع روحهم المعنوية وتعميق انتمائهم للتنظيم من خلال إبراز مدى مساهمة وأداء كل منهم.

---

[1] عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 135.

[2] بهيرة الموجي، دوائر الجودة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1995، ص 5- 6

4- الإدارة على المكشوف:[1]

منهج حديث في الإدارة وطريقة جديدة للتفكير، توصل إليها المهندس (جاك ستاك) عندما اخترع طريقته المشهورة "اللعبة الكبرى للأعمال" وضمنت أفكار الإدارة على المكشوف في كتاب بعنوان: The Power at Open Book Management.

الهدف منها استخدام المعلومات الموجودة في أذهان الأفراد أولا بأول وذلك من خلال شحن القدرات الذهنية لهم بتوفير الجو الملائم لتوليد الأفكار من خلال اجتماعات ولقاءات تتضمن المصارحة بلغة الأرقام بين أعضاء المنظمة ويفهمون علاقاتهم بحيث يتكون لديهم الحس الرقمي الذي يمكنهم من إطلاق طاقاتهم وغربلة الاقتراحات نحو التطوير.

من إجراءاتها التنفيذية تكوين فريق العمل ويجب أن يكون ذا معرفة دقيقة باستراتيجيات المنظمة الحالية والمستقبلية، ترشيح استشاري ليساعد الفريق على الالتزام بمنهج (OBM)، تحديد مستوى المعرفة أو المهارة لكل عضو من أعضاء الفريق، تحديد آمال وطموحات كل عضو في الفريق، الالتزام بالضبط الاجتماعي للفريق من خلال قيم الإدارة والتحضير ونظم الثواب والعقاب.

5- مجموعات الممارسة:[2]

فكرة "مجموعات الممارسة" مبنية على أساس أن التعليم يتم بشكل أفضل في مجموعات، لكنها ليست أي مجموعات. فلا يمكن جمع أي عدد عشوائي من الناس في حجرة ثم نتوقع أن يتعلموا شيئا.

مجموعات الممارسة هي مجموعات غير رسمية من الأفراد يتجمعون بشكل تلقائي حول اهتمام واحد أو حل مشكلة ما ولا همّ لهم سوى اكتساب المعرفة في أحد المجالات المتخصصة. ويعمل أفراد المجموعة على تبادل المعلومات ويدرب كل منهم الآخر خلال لقاءاتهم المتعددة.

---

[1] عادل حرحوش المفرجي و أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 136.

[2] توماس ستيورات، رأس المال الفكري ثروة المنظمات الحديدة، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للاعلام العلمي(شعاع)، القاهرة، جمهورية مصر العربية، السنة الخامسة، العدد التاسع، أكتوبر 1997.

6- الإثراء الوظيفي:

بدأ تطبيق هذه الفكرة في شركة IBM وتقوم على توسيع دائرة الفرد، بحيث ينتقل من مجرد أداء واجبات نمطية محددة ومتكررة إلى أداء أنشطة أخرى إضافية ليست مختلفة عنها وإنما قريبة منها وداخلة في نطاق تخصصها. وذلك بقصد امتصاص الطاقة الموجودة عند الموظف وإمداده بالفرصة المناسبة لاستيعابها.[1]

تم تطوير هذا الأسلوب إلى ما أصبح يعرف باسم "الإثراء الوظيفي" والذي يضيف إلى الموظف مسؤوليات جديدة في اتخاذ قرار أو إجراء دراسة أو الانضمام إلى عضوية فريق عمل يدرس مشروعا جديدا وتضع تصورا للخطة الملائمة لتنفيذه.

7- التمكين:

المقصود بالتمكين رفع قدرته على اتخاذ القرارات بنفسه وبدون إرشاد الإدارة، فالهدف الأساسي من التمكين توفير الظروف للسماح لكافة الموظفين بأن يساهموا بأقصى طاقتهم في جهود التحسين المستمر.[2]

وبالتالي فإن مصطلح التمكين يتضمن مشاركة عملية في اتخاذ القرار مع المستويات الإدارية الأخرى، إنه يعني أكثر من مجرد التفويض. فالموظف يشعر بالمسؤولية ليس فقط عن الأعمال التي يؤديها بل يشعر بالمسؤولية كذلك عن الأعمال خارج حدود وظيفته، بحيث تعمل المنظمة كلها بشكل أفضل.

---

[1] أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص 32- 33

[2] محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص2004138

ثالثا: أساليب المحافظة على رأس المال الفكري:

سيتم التعرض إلى أساليب المحافظة على رأس المال الفكري لأنه يعد التحدي الأكبر أمام المؤسسات القائمة على المعرفة وبدون البحث عن عوامل للمحافظة على رأس المال الفكري ستتعرض المؤسسة إلى واحد أو أكثر من المشكلات الآتية:

- قد يندثر رأس المال الفكري وتصبح القيمة الحقيقية لأفكاره ولإبداعه لا تساوي شيئا، وهذا سيؤثر على القيمة السوقية للمنظمة.

- ربما يهاجر رأس المال الفكري إلى مؤسسات أو دول أخرى دون رجعة، وذلك لأن مؤسساتهم لم تستطع تحويل خبراتهم ومهاراتهم إلى ممارسات تنفيذية فاعلة. وخطورة هذا الموضوع تكمن في إمكانية هؤلاء على نقل الأفكار والخبرات التي يمتلكونها شخصيا، فضلا عن البيانات والمعلومات التي تخص منظماتهم السابقة إلى المنظمات الجديدة وبذلك يمنحون المنظمات الجديدة فرصة إستراتيجية ومكمن قوة مضافا مقابل تهديد وموطن ضعف لمؤسساتهم القديمة.

- قد يعرقل رأس المال الفكري خطط المنظمة ويصبحون أداة تثبيط لها، خاصة إذا فشلت في معرفة رغباتهم وحاجاتهم ومتطلباتهم، وهذا ناتج عن التغير في ميزان القوى داخل المنظمات.

وفيما يلي بيان بأساليب المحافظة على رأس المال الفكري:

1- تنشيط التحفيز المادي والمعنوي:

تتعدد وتتفاوت دوافع الأفراد نحو العمل وتعد منظومة هذه الدوافع وفق ترتيبها الخاص لكل فرد هي المحرك المحوري الدافع للفرد للالتحاق بالعمل والانضباط فيه وبذل أقصى طاقة فيه. وتتعدد مفردات الدوافع الخاصة في كل فرد وتتفاوت درجة أهمية كل منها أيضا، من مادية واقتصادية ونفسية واجتماعية وغيرها.[1]

ومن أجل التأثير على هذه الدوافع، تستعمل مؤثرات خارجية، والتي يطلق عليها "الحوافز" من أجل دفع الفرد لأداء الأعمال الموكلة إليه على أحسن وجه.

---

[1] إبراهيم رمضان الديب، دليل إدارة الموارد البشرية، مؤسسة أم القرى للترجمة والنشر والتوزيع، بدون مكان النشر، 2006، ص 43.

ونشير إلى أن التحفيز ينبغي أن يمس الجوانب الآتية:

- الجوانب المادية مثل الأجور والمكافآت والمشاركة في الأرباح والحوافز الإبداعية.
- الجوانب المعنوية وتشمل عل سبيل المثال إشعار العاملين بأهميتهم وإشراكهم في الإدارة.
- الجوانب الاجتماعية وتضم احترام العاملين أيا كان موقعهم الوظيفي وتعزيز مكانتهم في المجتمع وتقديم الخدمات الطبية لهم وتوفير السكن وفرص التعليم وإكمال الدراسات العليا.

2- التصدي للتقادم التنظيمي:

يشير التقادم إلى عجز الفرد عن تطوير مهاراته وخبراته باستمرار وتخلفه عن مسايرة التطوير والتجديد الذي يحصل في حقل اختصاصه.

أما التصدي للتقادم فيعني جميع الإجراءات والوسائل التي تتخذها المنظمة من أجل تطوير قدرات وإمكانيات وخبرات ومهارات العاملين فيها وباستمرار بما يجعلهم قادرين على مواكبة آخر التطورات الجارية. يجب أن ينصب التصدي إلى جميع أنواع التقادم التنظيمي، وهي:[1]

- تقادم المعرفة ويشمل تقادم الخبرات والمهارات الإدارية وتقادم الخبرات والمهارات الفنية وتقادم الخبرات المهنية.
- تقادم القدرات ويظهر تحت تأثير الجوانب الشخصية الذاتية.
- التقادم الثقافي ويتبلور تحت تأثير القيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية.

3- مواجهة الإحباط التنظيمي:

الإحباط عبارة عن الحالة النفسية التي تنشأ من جراء فشل الفرد في إنجاز أو تحقيق أهداف معينة بسبب وجود عوائق وعقبات لا يمكن مواجهتها والسيطرة عليها أو التحكم فيها.

[1] عادل حرحوش المفرجي و أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص ص 147- 148

إن أهم مظاهر الإحباط التنظيمي هي:[1]

- تنظيمية: الغياب، ارتفاع معدل دوران العمل، ارتفاع نسبة التذمر والشكاوى، ترك المؤسسة، ضعف الانتماء والولاء.

- مادية: تشمل العدوان، تخريب الآلات والمعدات... الخ.

- نفسية: تضم عدم الرضا، الاستياء، التوتر والقلق، الفشل من التكيف، الانطواء والاكتئاب.

4- تقليل ضغوط العمل:

يعرف ضغط العمل بأنه "استجابة تكيفية ذاتية ناتجة عن أي تصرف أو موقف أو حدث والذي يضع عبئا خاصا على فرد ما".[2]

ولضغوط العمل آثار متعددة الجوانب، فهي تمس الأداء، السعادة النفسية للفرد، وصحته.

ولتقليل ضغوط العمل ينبغي الحد من الأسباب المؤدية لها، والمتمثلة في غموض الأدوار، تحمل مسؤوليات أكثر مما يجب، نقص الدعم الاجتماعي، صراع الدور، أحداث الحياة الضاغطة.

5- زيادة الالتزام التنظيمي:

يتعلق مفهوم الالتزام التنظيمي بدرجة اندماج الفرد بالمؤسسة واهتمامه بالاستمرار فيها.

ويعود سبب الاهتمام بالالتزام التنظيمي، كون احتمالات ترك العامل الملتزم (تنظيميا) للعمل ضئيلا، كما أنه يكون أكثر رغبة في التضحية من أجل المؤسسة التي يعمل بها.

---

[1] لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بمظاهر الإحباط، أنظر:

D.Picard, la veille sociale prévoir et gérer la conflictualité industrielle, édition vuibert, paris, 1991.

[2] جمال الدين محمد المرسي وثابت عبد الرحمان إدريس، السلوك التنظيمي نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 514

ويمكن عرض أصناف الالتزام التنظيمي في الشكل الآتي:

الشكل: تصنيف الالتزام التنظيمي

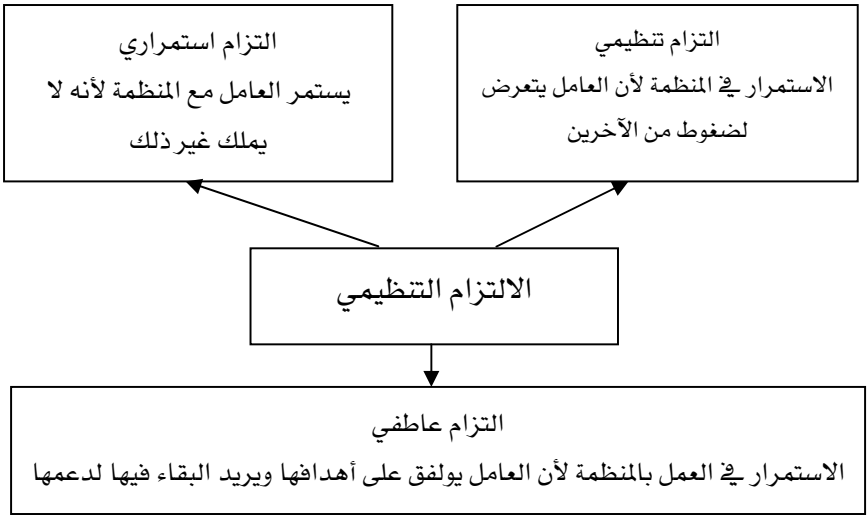

المصدر: جيرالد جبرينبرج وروبرت بارون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي وإسماعيل علي بسيوني، إدارة السلوك في المنظمات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 216.

6- تعزيز التميز التنظيمي:

يقصد بها جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمنظمة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في عقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق واحترام الآراء وزيادة الحوارات المفتوحة بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة. وهذا من شأنه زيادة عدد المتميزين في المنظمة ومن ثم يمنحها سمة القوة والبقاء.[1]

ومن وسائل قياس التميز التنظيمي: عدد براءات الاختراع، عدد الأفكار الجديدة أو التطويرية، عدد البحوث والدراسات، تطوير القيمة السوقية للمنظمة.

[1] عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 150.

الخاتمة:

تتركز نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- كثير من الأصول الفكرية التي تملكها المؤسسة ومهارات وخبرات العاملين بها والمعلومات المتوافرة لديهم عن العملاء والموردين يكون في شكل معرفة ذهنية غير مادية وغير مسجلة وغير متاحة لصانعي القرار. وبينما ينشغل صانعو القرار بمتابعة وقياس حركة رأس المال العيني بالتفصيل، فإنهم يفتقدون لمعايير واضحة تمكنهم من متابعة وقياس حركة رأس المال الفكري.

- تحتفظ المؤسسات برأس المال الفكري لأنه يشكل ميزة تنافسية لها من خلال قدراتهم على الابتكار والإبداع المتجدد الذي يحافظ على مستوى التفوق للمؤسسة المعنية، لذلك يستلزم الأمر من المنظمات توفير المناخ الملائم لهم لإطلاق طاقاتهم وقدراتهم.

- تسعى المؤسسات إلى عدم التفريط برأسمالها الفكري لأنه يمثل ثروة كبيرة لها تسهم في زيادة قيمتها السوقية. لذلك ينبغي توفير الحوافز المادية والمعنوية المستمرة والمنزلة الاجتماعية المرموقة.

- تنفق المؤسسات مبالغ كبيرة من أجل تنمية رأس مالها الفكري وصقل معارفه ومهاراته باستمرار لجعله قادرا على استيعاب التغيرات السريعة.

- تعمل المؤسسات جاهدة على المحافظة على رأس مالها الفكري لأنه أداتها في إدامة بقائها ويمكن أن تحقق ذلك إذا سعت إلى زيادة الانتماء التنظيمي لرأسمالها الفكري من خلال تشجيع إقامة العلاقات الإيجابية بين العاملين وتقليل حالات التناقض بين قيمهم وقيمة المؤسسة.

- رأس المال الفكري الذي لا يجد طريقه للتوظيف والممارسة هو بمثابة رأس مال مدفون ومهدر.

المراجع:

- جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2004.

- جبرينبرج جيرالد وبارون روبرت، ترجمة رفاعي رفاعي محمد و بسيوني إسماعيل علي، إدارة السلوك في المنظمات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004

- الديب إبراهيم رمضان، دليل إدارة الموارد البشرية، مؤسسة أم القرى للترجمة والنشر والتوزيع، بدون مكان النشر .2006.

- ديسلر جاري، ترجمة أحمد عبد المعتال محمد سيد، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003.

- ستيورات توماس، رأس المال الفكري ثروة المنظمات الجديدة، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، جمهورية مصر العربية، السنة الخامسة، العدد التاسع، أكتوبر 1997.

http:// www.edara.com (12/02/2010أخرتصفح)

- صالح عادل حرحوش والسالم مؤيد سعيد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، علم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2006.

- عباس سهيلة محمد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.

- عبد الغني أمين سعيد، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

- عبوي زيد منير، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.

- المرسي جمال الدين محمد وإدريس ثابت عبد الرحمان، السلوك التنظيمي نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- المحياوي قاسم نايف علوان، إدارة الجودة في الخدمات مفاهيم وعمليات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 20006.

- المفرجي عادل حرحوش وصالح أحمد علي، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2003.

- الموجي بهيرة، دوائر الجودة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1995.

- Picard. d, la veille sociale prévoir et gérer la conflictualité industrielle, édition vuibert, paris, 1991.

أهمية المعلومات والاتصال في عملية التفاوض التجاري.

أ/كسـنة أمحمد

المقدمة:

إن المنافسة التي تشهدها المؤسسات اليوم، والتغير السريع في بيئة الأعمال وفي أذواق وتطلعات كل المتعاملين مع المؤسسة، وكثرة المخاطر والفرص، وغيرها من المتغيرات الأخرى التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أهداف المؤسسات، وأمام كل هذا وجدت نفسها أمام ضرورة البحث عن ما يضمن لها صمودها وتحديها لذلك، فتنبهت إلى المعلومات باعتبارها موردا استراتيجيا، إذ التحكم في مصادر المعلومات يعتبر مؤهلا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

كما أن للاتصال دورا كبيرا وفعالا في تدفق المعلومات وسيرها السير الحسن بما يخدم مصالح المؤسسة ويضمن لها حسن استغلالها، فهو يمثل أحد الدعائم الرئيسة التي لا يمكن الاستغناء عنها خاصة وأن المؤسسات اليوم تعيش في محيط سريع التطور والتغير في كل المجالات ويحمل في طياته انعكاسات كبيرة. هذا من جهة ويمتاز بحدة المنافسة من جهة أخرى، التي أصبحت تحتم ضرورة خلق بيئة مواتية وسريعة الاستجابة لكل المتغيرات من خلال تفعيل قنوات الاتصال والاهتمام به كمهارة يجب إتقانها من طرف المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق التميز في ظل كل التحديات التي تواجهها.

وبزيادة حجم التبادل التجاري وتنوعه وكثرة المتغيرات التي تتحكم فيه، ومع دخول المؤسسات في المنافسة على الأسواق ومحاولة اكتساحها ازدادت أهمية التفاوض التجاري وهو الأمر الذي دفع إلى تدريب المفاوضين وإعدادهم الإعداد الجيد بما يتلاءم مع كل المتغيرات الجديدة، وكذا تبني استراتيجيات تفاوضية تساهم في تحقيق ما تصبو المؤسسات الوصول إليه من أهداف.

أولا: المعلومات:

تعتبر المعلومات كقوة إستراتيجية سواء بالنسبة للأفراد أم المؤسسات أم الدول، ولهذا فالبحث عنها واستغلالها الاستغلال الأمثل أصبح هو الشغل الشاغل لكل من يسعى إلى تحقيق أهدافه ورسم استراتيجياته.

1- مفهوم المعلومات:

للمعلومات تعاريف كثيرة ومتنوعة، اختلفت باختلاف وجهات نظر الكتاب والزمن الذي قدمت فيه، ونذكر أهمها:

- هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفة مناسبة، بحيث تعطي معنى خاصا وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها. [8، ص28]

- المعلومات: هي بيانات تتعلق بحقائق ومواقف معينة تم وضعها في محتوى ذي معنى لمتلقيها بحيث يضفي عليها قيمة لأنه يتأثر بها أو لأنها تحقق منفعة معينة. وتعتبر المعلومات مخرجات يتم الحصول عليها نتيجة تشغيل البيانات ووضعها في إطار ذي معنى ودلالة وفائدة، والتي تم توفيرها للمستقبل الذي سوف يستخدمها في صنع القرارات.[1، ص232]

2- المعلومات اللازمة لعملية التفاوض التجاري:

يمكن تقسيم المعلومة اللازمة لعملية التفاوض التجاري إلى ما يلي:[11، ص19- 22]

- معلومات خاصة بالمؤسسة: تعتبر سياسات وإجراءات البيع التي تتبعها المؤسسة جزءا من الأنظمة والتعليمات التي يجب الالتزام بها في كل عملية أو نشاط بيعي، كما أن المعرفة والالتزام بهذه السياسات والإجراءات تمكن من زيادة ثقة العملاء بالمؤسسة ومن أهم هذه المعلومات ما يلي:

✓معلومات عامة عن المؤسسة فيما يخص شكلها القانوني وتاريخها في السوق.

✓سياسات وأساليب التسعير التي تعتمدها المؤسسة.

✓إجراءات وأساليب تسليم المنتجات إلى العملاء.

✓الإجراءات والأساليب المعتمدة لإعداد التقارير لمتابعة أنشطة البيع بالمؤسسة.

● معلومات عن المنتجات التي تقدمها المؤسسة: من المهم أن تكون المعرفة كاملة ودقيقة بالمنتجات التي تقدمها المؤسسة، والمواصفات والخصائص التي تتميز بها هذه المنتجات ومن أهم هذه المعلومات:

- ✓أنواع وأصناف المنتجات التي تتعامل بها وتقدمها المؤسسة.
- ✓خصائص ومواصفات كل من المنتجات التي تصنعها أو تقدمها المؤسسة.
- ✓الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من خلال شرائهم المنتجات.
- ✓الصورة الذهنية لمنتجات المؤسسة في أذهان المستهلكين.

● معلومات عن المنافسين: إن المعلومات التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة عن المنافسين في السوق، تساعد على حصر نقاط الضعف والقوة للمؤسسة المنافسة والمنتجات التي تقدمها بالإضافة إلى دورها في تحديد الأساليب المناسبة والتي يمكن اتباعها للتغلب على المنافسة وزيادة حصة المؤسسة في السوق ومن هذه المعلومات ما يلي:

- ✓ أسماء وعناوين المؤسسات المنافسة وفروعها.
- ✓ حجم وحصص المؤسسات المنافسة في السوق.
- ✓ مواصفات المنتجات المنافسة والميزات التنافسية التي تتمتع بها.
- ✓ الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها المنافسون.

● معلومات عن العملاء: على المؤسسة أن تكون على معرفة كافية بعملائها، وخصوصا العملاء الذين تتولى مسؤولية التعامل معهم، ويجب الحصول على معلومات أكثر تفصيلا ودقة فهي تساعد على تنمية العلاقة بالعملاء نتيجة معرفتهم، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى ازدياد ثقة العملاء بالمؤسسة ورغبتهم في التعامل معها، بالإضافة إلى أهميتها في تحديد الأسلوب والحوافز المناسبة التي يمكن أن تدفعهم إلى شراء المنتجات ومن هذه المعلومات ما يلي:

- ✓ أسماء وعناوين العملاء الذين تتولى مسؤولية التعامل معهم وخدمتهم.
- ✓ المنتجات التي يفضلها العملاء.
- ✓ قدراتهم الشرائية وتوقعات احتياجاتهم المستقبلية.
- ✓ التعرف على عملاء المؤسسة الذين يتعاملون مع مؤسسة أخرى منافسة وأسباب ذلك.

- معلومات عن ظروف السوق: يتطلب ذلك الإلمام بالمعلومات التالية:
  - ✓ العادات والقيم الاجتماعية السائدة في المنطقة.
  - ✓ الظروف الاقتصادية السائدة بشكل عام.
  - ✓ الطبيعة العامة للمنطقة البيعية (صناعية، تجارية).
  - ✓ نوعية المؤسسات المنافسة وحجم تعاملاتها في السوق.

3- نظام معلومات التفاوض:

يعتبر نظام معلومات التفاوض سواء في المؤسسات الكبيرة أم الصغيرة من أهم الأشياء التي تملكها، نظراً لأنه يهم المؤسسة من جهة والمتعاملين معها من جهة أخرى، ولقد أولته المؤسسات أهمية كبيرة سواء من حيث تخصيص تكاليف خاصة به أم من حيث توجيه مزيد من الإشراف والأبحاث والدراسات للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، ضمانا لقيامه بالدور المنوط له وتحقيق الأهداف المرجوة منه بكفاءة وفاعلية.

ويمكن تعريف نظام معلومات التفاوض بأنه عبارة عن تجميع لجملة من العناصر (المادية، البشرية، المالية، المعلوماتية)، بهدف تحويل المدخلات إلى مخرجات تستغل أثناء عملية التفاوض، وتساهم في دعمه بالمعلومات اللازمة لذلك وقت الحاجة إليها.

4- خصائص المعلومة في نظام معلومات التفاوض:

المعلومة في نظام معلومات التفاوض لها سمات كثيرة تميزها عن المعلومة في أي نظام آخر نذكر منها: [12، ص261]

- المعلومة في نظام معلومات التفاوض قد تتنوع مصادرها (من النظام نفسه/ من خارج النظام).
- المعلومة في نظام التفاوض يجب أن يحدد مصدر توثيقها جيدا.
- المعلومة في نظام التفاوض لها نطاق زمني للظهور فيه، فمثلا يمكن إظهارها قبل مرحلة معينة من التفاوض أو إظهارها بعد مرحلة معينة من التفاوض أو إظهارها في فترة محددة.
- معلومة التفاوض يجب أن يحدد لها درجة ثقة معينة.

●نظام معلومات التفاوض نظام استفساري ولا يتم إدخال معلومات إليه، أي أن المستخدم دوره الأساسي الاستفسار وليس مطلوبا فيه إدخال أي بيانات إلا للمساعدة على الاستفسار.

5- أهمية المعلومات التجارية في عملية التفاوض التجاري:

تمر عملية التفاوض بمجموعة من المراحل المترابطة والتي يتعين القيام بها والسير على هداها وهذه الخطوات تمثل سلسلة تراكمية إذ أن مخرجات كل مرحلة تعتبر مدخلات للمرحلة التي تليها، لذا تعمل مختلف المؤسسات على توفير المعلومات الضرورية التي تتطلبها هذه العملية، ومن ثم تنظيمها والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم مصالح المؤسسة من جهة، والمتعاملين معها من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهمية المعلومات في هذه العملية في النقاط التالية: [4، ص24- 28]

● **تفهم المؤسسة التي يمثلها الطرف الآخر**: يجب على المفاوض الخارجي الذي يريد التعاون مع المؤسسة أن يسأل الأسئلة الصحيحة ليحصل على معلومات دقيقة، كذلك يجب أن يتعرف على نوعية صانعي القرارات في المؤسسة وهل هم من متجنبي الفشل أو الطموحين إلى النجاح؟ وهل هم من المحافظين على العادات والتقاليد أم هم من المبتكرين والمطورين؟ بالإضافة إلى ذلك من المهم أن يعرف المفاوض تقاليد المؤسسة وفلسفتها وممنوعاتها.

● **تفهم صانعي القرارات في المؤسسة**: في بعض الأحيان يكون التعرف على الصور الحقيقية للطرف الآخر أمرا بالغ الصعوبة وخصوصا في المؤسسات المعقدة التنظيم، لأن الطرف الآخر الحقيقي صانع القرار الذي بيده أن يقرر التعامل أو عدم التعامل، فقد يكون أو لا يكون هو الشخص الذي يقوم بعملية التفاوض، وفي بعض الأحيان قد يكون الطرف الآخر أحد ذوي النفوذ على صانع القرار.

● **تفهم الذات**: إن التعرف على الذات هو بداية الحكمة، لذلك يجب على المفاوض أن يتعرف على دوره في عملية التفاوض، والطريقة الفعالة لتفهم الذات هي نفس الطريقة التي تستخدم لتفهم الآخرين، فيجب على المفاوض التعرف على أسلوب اتخاذ القرار والدور الذي يفضل أن يمثله في المفاوضات والصفات المميزة له. [4، ص24- 24]

●الإلمام بالموضوع والطرف الآخر: من الضروري التعرف على القضايا التي تهم الأطراف الذين يتم التفاوض معهم؟ وما هي الضغوط التي يشعرون بها؟ وما هي الحلول التي تقدم في

هذه المفاوضات؟ ومعرفة ما إذا كان بالإمكان معرفة أفضل البدائل للوصول إلى تسوية؟ بالإضافة إلى هذا لا بد من الإلمام بالمعلومات التالية:[14، ص115]

✓ أن يكون عند المفاوض معلومات وافية ومدروسة عن الطرف المفاوض الآخر وعن مطالبه، وما هي الحدود الدنيا التي يمكن أن يقبل بها، وكذلك معلومات عن شخصية رئيس الفريق المفاوض الآخر وعن كل عضو من أعضائه ومستواهم العلمي وخبرتهم السابقة، ودراسة عن شخصية كل منهم وعاداته ونقاط الضعف والقوة لدى كل منهم وذلك بكافة الوسائل.

✓ التعرف على الدوافع السلوكية للطرف المفاوض الآخر بقصد التنبؤ عما يكون عليه سلوكه أثناء المفاوضات. اتجاه التأثيرات والمناقشات المختلفة أمر هام وضروري.

✓ توافر المعلومات الوافية المدروسة عن الطرف الآخر وعن نوعية مطالبه التفاوضية، ومستوى قدراته، والمستوى التعليمي والعملي، لأعضاء الفريق المفاوض، إضافة إلى التعرف على مركزهم ومواقفهم الرسمية، ومستويات اتخاذ القرار لدى كل واحد منهم، وهذه المعلومات بالضرورة تساعد على معرفة الأساليب التفاوضية للطرف الآخر وكيفية إدارته للعملية التفاوضية، وبالتالي كيفية التصدي لطروحاته التفاوضية على شتى أنواعها.

• معرفة الظروف التي ستجري فيها عملية التفاوض: إن أهم شيء يساعد على إتمام عملية التفاوض بنجاح هو معرفة الظروف التي ستجري فيها هذه العملية، وهو ما يتطلب ضرورة الإلمام بكل المعلومات التي تساعد في كشف خفايا هذه الظروف ويتمثل ذلك أساسا فيما يلي: [20]

✓ تجميع المعلومات حول البيئة التي ستجري فيها عملية التفاوض في الظروف الاقتصادية والسياسية والقيام بتحليلها وفهم كيفية استخدامها من طرف فريق التفاوض.

✓ إن عملية التفاوض هدفها دائما هو إيجاد حل لمشكل معين، وهو ما يوجب على فريق التفاوض تحديد المشكل تحديدا دقيقا وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة حول سبب هذا المشكل، وأين يمكن إيجاد حل له وكيف يتم ذلك.

✓ نظرا للدور البارز الذي يلعبه تماسك فريق التفاوض في كسب الموقف، فمن الضروري جمع المعلومات اللازمة فيما يخص ثقافة وشخصية كل عضو من أعضاء هذا الفريق، ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك للقيام بتوزيع الأدوار بينهم توزيعا يتلاءم مع شخصية وثقافة كل فرد.

✓ ضرورة جمع المعلومات عن مكان وموعد التفاوض وكيفية إعداد هذا المكان إعدادا يساعد على الوصول إلى حلول مرضية.

✓ ضرورة وضع خطة: كأي عمل آخر فإن التخطيط هو الخطوة الأولى في سلم النجاح، وحتى يستطيع الفرد أن يضع خطة فإنه من الضروري عمل بحث في خلفية الموضوع الذي سيفاوض الآخرين فيه، ومعرفة كافة القضايا والمواضيع التي تحيط بالموضوع، ومن المهم جداً أن يكون لديه وجهة نظر خاصة به حول الموضوع محل التفاوض، وأن يعرف وجهة نظر كل من سيدخل معهم في عملية التفاوض حول نفس الموضوع.

ثانيا: الاتصال:

مما يكاد يتفق عليه كل الباحثين أن الاتصال هو العصب الرئيس للمؤسسة الذي تضمن من خلاله التدفق الحسن للمعلومات وهو القناة الرئيسة التي تمكنها من الاتصال بالبيئة الداخلية والخارجية لها، وهو ما دفع بالمؤسسات إلى ضرورة تفعيل الاتصال والنظر إليه كوسيلة إستراتيجية ذات أبعاد إيجابية يجب استغلالها لصالحها.

1-مفهوم الاتصال:

نعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف التي قدمها الكتاب والباحثون للاتصال:

● **يعرف الاتصال بأنه:** العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد القائم بالاتصال (مثيرات) رموزا لغوية في الغالب بهدف تعديل سلوك الآخرين مستقبلي الرسالة.[15، ص257]

● الاتصال هو إرسال المعلومات بأي شكل (صوت، بيانات، نصوص، صور) من مكان إلى مكان آخر باستخدام الوسائل الالكترونية أو الضوئية، أما اتصالات البيانات فهي مصطلح أكثر تخصصا ويصف عملية نقل واستلام البيانات من خلال الاتصالات التي تربط بين حاسوب واحد أو أكثر ومعدات إدخال وإخراج متنوعة.[10، ص91]

● **ويعرف الاتصال بأنه:** العملية التي من خلالها يتم تدفق وتبادل الخبرات والمعارف والمهارات والأفكار والمعلومات والقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات والمشاعر على مختلف الاتجاهات بين وحدات المشروع المختلفة. هذا من جهة ومن جهة أخرى بين المشروع أو المؤسسة أو البيئة الخارجية والعكس. ويتم هذا التبادل لتنسيق الجهود وتبادل وجهات النظر والآراء

والأفكار والمعلومات والمهارات والمعارف المتعلقة بالعمل ومشاكله حتى يتم تحقيق التفاهم بين العاملين بالمشروع وإحداث التأثير والاستجابة المطلوبة لديهم.[16، ص186]

ومن خلال سردنا لجملة التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاتصال هو العملية التي يتم من خلالها نقل المعلومات من المرسل إلى المستقبل، عبر قنوات معينة بهدف تحقيق أهداف واضحة، ومن ثم تلقي الاستجابة أو عدمها عن طريق التغذية العكسية.

2- فعالية الاتصال ودوره في نجاح عملية التفاوض التجاري:

نظرا لأهمية الاتصال ودوره الفعال في تحقيق الأهداف التفاوضية، اهتمت العديد من المؤسسات بكيفية الارتقاء بمستواه، وتنويع قنواتها وتفعيلها، ومن ثم توسيع دائرة النجاح المطلوب أثناء عمليات التفاوض التجاري التي تمارسها مع أطراف أخرى.

2- 1- مقومات فعالية الاتصال: لكي يتحقق لعملية الاتصال النجاح لا بد أن تركز على مجموعة من المقومات أو الركائز وهي:

- لا بد أن تكون الفكرة المراد نقلها واضحة ومحددة في ذهن المرسل.
- يجب أن يكون الشخص المستقبل مستعدا ومهيأ لاستقبال الفكرة التي يقوم المرسل بإرسالها.
- يجب أن يتوافر للمستقبل القدرة على تنفيذ ما جاءت به الرسالة.
- إزالة العوائق والحواجز التي تعترض الرسالة أثناء عملية الاتصال.[16، ص188]
- ومن أجل العمل على تطوير وزيادة فعالية الاتصال تتوفر مجموعة من الطرق والأساليب التي من شأنها أن تعمل على إزالة العوائق التي تواجه عملية الاتصال وهي:
- اختيار وسيلة الاتصال المناسبة.
- محاولة جذب انتباه وتفكير المستقبل.
- تقديم المعلومات بتسلسل منطقي وإرسالها بالشكل الأمثل.
- تطوير وبناء الثقة بين أطراف عملية الاتصال (المرسل والمستقبل).
- المتابعة من قبل المرسل للتأكد من فهم المستقبل للرسالة وذلك من خلال التغذية الراجعة.[13، ص253]

2- 2- **دور الاتصال في إشباع حاجيات المفاوضين:** يشكل الاتصال أحد العوامل الرئيسة التي لا يمكن الاستغناء عنها أثناء عملية التفاوض التجاري، وهو أحد الدعائم المحورية لذلك، إذ أن حاجة المفاوضين له ملحة، خاصة فيما يتعلق بإجراء المشاورات، واتخاذ القرارات التي تصاحبها درجة كبيرة من المخاطرة، أو في حالة السعي إلى تعظيم دالة هدفهم، في الوقت الذي تكون المعلومات المتوفرة لديهم محدودة أو غير كافية، مما يضطرهم إلى تكثيف عمليات الاتصال، بحثا عن المعلومة من مظانها.

2- 3- **دور الاتصال في تنمية مهارات التفاوض:** إن تنمية المهارات التفاوضية لدى الأفراد، في مختلف المجالات التي تحتاجها المؤسسة، يتطلب نوعا من الاستمرارية في التدريب، يرافقها تطوير في العلاقات مع التركيز على معالجة المشاكل بينهم، وخلق نوع من الموازنة بين أهدافهم وأهداف المؤسسة. وكل هذا يلعب الاتصال فيه دورا بارزا، يمكن أن تترجمه النتائج المحصلة من جراء عملية التفاوض التجاري و"تشكل المهارات لب القوى البشرية المتفاعل مع العملية الإنتاجية، وهي تشكل أحد المدخلات الفاعلة التي لا يمكن أن تغني عنها أي معدات أو ميكنات آلية، ويلعب العد السيكولوجي دورا هاما في مجال المهارات البشرية اللازمة". [3، ص18]

ولكي يصبح الشخص مفاوضا ناجحا فهو بحاجة إلى توفر أو تطوير المهارات التالية:

- القدرة على التخطيط والإعداد المناسب، بما في ذلك وضع أهداف ذكية لعملية التفاوض.
- التقييم الدقيق لحاجة وأهداف الأطراف الأخرى.
- تحليل المواقف ومعرفة جوانبها المختلفة من أجل الوصول إلى المعلومات اللازمة التي تكون مهمة أثناء عملية التفاوض.
- مهارة إدارة الوقت.
- القدرة على المناورة والمساومة وحسن التصرف في الأزمات.
- القدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة وقبول الرأي والرأي الآخر.
- الهدوء والمحافظة على التوازن النفسي والبعد عن التشنج والشد العصبي والسيطرة على الانفعالات.

●**اليقظة المستمرة:** وتعني ضرورة تواجد استعداد دائم للتفاوض قائم على حسن التخطيط والتنظيم والإعداد وتوزيع الأدوار والتدريب على ممارستها وتنسيق أدائها وهو ما يطلق علية اليقظة التفاوضية. [5، ص99]

2- 3- **دور الاتصال في قيادة العملية التفاوضية**: تبدأ أهمية الاتصال في قيادة العملية التفاوضية، من لحظة التفكير فيها حتى نهايتها، وذلك من خلال إيجاد إستراتجية تضمن النتائج الإيجابية لها، مما يؤكد ضرورة الإلمام بمهارات اتصالية عديدة ومختلفة، والعمل على تنميتها، يصاحب ذلك اهتمام واضح بالمبادئ والقوانين التي تفرضها جلسات التفاوض التجاري، وحتى يكون الاتصال فعالا ومحققا لأهداف التفاوض يجب أن يحد المفاوضون ثلاثة أشياء وبصورة مستمرة ومتزامنة طوال المفاوضات وهي:[7، ص149]

- التركيز باستمرار على أعماله وأفعاله وإيماءاته المقصودة.
- التركيز باستمرار على كيفية رد فعل الجانب الآخر.
- فحص بيانات وأعمال الأشخاص الجالسين على مائدة التفاوض.

ثالثا: التفاوض التجاري:

لقد أدى تداخل المصالح وتشابكها وكثرة الخلافات وانتشارها من جهة، وارتفاع وتيرة التنافس بين المؤسسات من جهة أخرى، إلى ضرورة البحث عن العملية المثلى التي تحد من هذه الخلافات وتحقق الإشباعات الممكنة لكل المؤسسات، وكان التفاوض هو السبيل الوحيد للتفاهم والتوافق الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق ذلك، والمبرر لذلك هو ارتباطه بجميع الميادين والعلاقات بمختلف أشكالها سواء بين المؤسسات أم بين الأفراد. ويعتبر التفاوض التجاري أحد هذه الأشكال، وهو ما سنتناوله في النقاط التالية:

1- مفهوم التفاوض التجاري:

● يعرف التفاوض بأنه شكل من التفاعل تحاول فيه الحكومات والمنظمات والأفراد إدارة بعض مصالحهم العامة المتصارعة، وهو عملية صريحة تتعلق بمشروعات أو مقترحات مضادة.[2، ص06]

• عرفه كيندي بأنه العملية الخاصة بحل النزاعات بين طرفين أو أكثر، والذي من خلاله يقوم الطرفان أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق المصلحة لكل منهما.[19، ص15]

• يرى فاولر أن التفاوض هو عملية تنطوي على التفاعل والذي من خلاله يشعر الأطراف أن لديهم الحاجة ليشتركوا معا في الوصول إلى مصلحة واحدة، ولديهم في البداية أهداف متفاوتة، وإنما يسعون إلى استخدام الحوار والإقناع لحل الخلافات وتقريب وجهات النظر للتوصل إلى حل مقبول ويحقق مصالح الجميع.[18، ص03]

• التفاوض التجاري هو مناقشة مشتركة لعناصر مشروع عقد مقترح تهدف الوصول أو تصور مشترك مقبول بين الطرفين.[06، ص64]

• يعني التفاوض التجاري وجود موقف بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الطرف الآخر بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية التجارية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير.[21]

مما سبق يمكن تعريف التفاوض التجاري بأنه أحد أشكال التفاوض التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويمثل الأسلوب الأنجع لتحقيق أهداف المؤسسة وحل نزاعها، وذلك في إطار علاقة تجمع طرفين أو أكثر.

2- مجالات التفاوض التجاري:

يمكن تحديد أهم المجالات التجارية التي يستخدم فيها التفاوض كالتالي:[12، ص28]

• نشاط الشراء وتأمين الاحتياجات من مستلزمات الإنتاج.

• نشاط البيع وتصريف الفائض من المنتجات والراكد والتالف.

• نشاط التصدير للدول المختلفة.

• نشاط الاستيراد من الدول المختلفة.

• نشاط الترويج للمنتجات والخدمات.

- نشاط التمويل وما يتضمنه من ضرورة توفير الأموال اللازمة.
- نشاط الإنشاءات والتوسيعات والتجديدات.
- نشاط الأفراد والعلاقات العمالية.
- نشاط الحصول على حقوق الإنتاج وحقوق المعرفة وامتيازات العلاقات التجارية وبراءات الاختراع.

3-أسس وشروط عملية التفاوض التجاري:

نشير إلى بعض الأسس والشروط التي يجب توافرها في عملية التفاوض والتي تعتبر كقيود يجب مراعاتها عند اختيار المفاوضين. [09، ص169]

3- 1- الأسس: وتشمل على ما يلي:

- عدم المساومة على المبدإ أو الهدف الرئيس.
- التفاوض من موقع القوة والثقة والتناسق والتماسك والصبر.
- تعزيز المركز التفاوضي من خلال اختيار الخصم واختيار أسلوب ملائم للتأجيل وضبط الانفعالات مثلا.
- الاستحثاث: أي ترك الفرصة كاملة للطرف الآخر لذكر ما لديه من طروحات.
- الدراما الجماعية: أي تمثيل عملية التفاوض داخل الشركة قبل تنفيذها في الواقع
- انتهاز الفرص مع توقع الأسوإ.

3- 2- الشروط: وتتمثل فيما يلي:

- توافر السلطة اللازمة لاتخاذ القرار لفريق التفاوض.
- الإعداد الجيد لخطة التفاوض.
- دراسة القواعد الحاكمة للتفاوض.
- عدم الاعتراف بقاعدة المباراة ذات المجموع الصفري.
- فهم كل طرف لحاجة الطرف الآخر.

4- أثر بعض المتغيرات على عملية التفاوض التجاري:

تتميز عملية التفاوض التجاري عن غيرها من عمليات التفاوض الأخرى، بكونها تعتمد على مدى ثقافة المفاوضين، بالإضافة إلى درجة الخبرة في هذا المجال، والقدرة على تسيير الوقت وإدارته بطريقة فعالة، كل هذه المتغيرات تولد عنها اهتمام واضح من طرف المؤسسات، إذ أنه كلما أمكن التحكم فيها انعكس ذلك بشكل إيجابي على نتائج عملية التفاوض التجاري، وسنحاول إبراز أثرها فيما يلي:

4- 1- تأثير البعد الثقافي في عملية التفاوض التجاري: تزداد مشكلة التفاوض تعقيدا عندما يكون أطراف هذه العملية ينتمون إلى ثقافات مختلفة، فعادة ما تعكس لغة التفاوض وأسلوب الحوار ثقافة كل طرف، وتشمل الثقافة أنماط السلوك التي يكتسبها الشخص من بيئته التي عاش فيها بالإضافة إلى كونها نمطا من المفاهيم والقيم التي تدعم ذلك السلوك، كما تنعكس ثقافة الشخص على اللغة التي يستخدمها المفاوض والتي قد يفسرها الآخر تفسيرا مغاير تماما لما أراد أن يوصله الطرف الأول. [05، ص104]

ويؤكد سالاكيوز أن هناك عشر وسائل تؤثر بها الثقافة على المفاوضات وهذه الوسائل هي: [07، ص170]

- هدف التفاوض
- موقف التفاوض: فوز/خسارة أو فوز/فوز؟
- الأسلوب الشخصي: غير رسمي أو رسمي؟
- الاتصال: مباشر أو غير مباشر.
- الحساسية المرهفة للوقت: مرتفعة أو منخفضة؟
- النزعة العاطفية: مرتفعة أو منخفضة؟
- شكل الاتفاق: عام أو محدد؟
- بناء الاتفاق: من أسفل إلى أعلى أو من أعلى إلى أسفل؟
- تنظيم الفريق: رئيس واحد أو إجماع رأي المجموعة؟
- تحمل المخاطر؟ مرتفع أو منخفض؟

4- 2- **أثر الخبرة على عملية التفاوض التجاري:** إن عملية التفاوض التجاري التي توصف بالنجاح، هي تلك التي تكون ناتجة عن خبرة عميقة مدعمة بجملة من المعارف المكتسبة، وتعتبر الخبرة من أكثر العناصر فاعلية وتأثيرًا وهي المفتاح الأساسي لشفرات هذه العملية، كما أنها أداة داعمة لكل مرحلة من مراحلها، ولا تقتصر الخبرة فقط على جوانب معينة من موضوع التفاوض وإنما تتسع لتلم بكل ما له صلة بذلك، وهذا ما يتطلب الاستفادة من تراكم الخبرات بما يخدم الأهداف المرسومة.

- إن الخبرة والاحتكاك مهارة أساسية يجب أن يتحلى بها فريق التفاوض حتى يمكنهم التغلب على معوقات الصفقات، وهذه الخبرة تتوالد نتيجة الاحتكاك المباشر بأطراف التفاوض والاستمرارية في هذا المجال. [07، ص570]

- قد تحتاج بعض المفاوضات إلى خبرات متخصصة وإلى مناقشات تفصيلية، وعندها قد يكون من المناسب عقد مفاوضات فرعية، أو تكوين لجان عمل لموضوعات متخصصة تضم عضوا من كل فريق وعددا قليلا من الاختصاصيين الذين يطرحون وجهات نظرهم وتحليلاتهم في المفاوضات الرئيسة فالاختصاصيون يقومون بدور مزدوج فهم يتفاوضون مع نظرائهم من الطرف الآخر حول بعض المسائل ذات العلاقة المباشرة باختصاصاتهم، أما عند طرح المسائل ذات المخاطرة فيصبح دورهم كمستشارين ينفذون قرارات الفريق الثاني إذ يقدمون له النصح والمشورة وكمثال على ذلك قد يطلب المفاوض التجاري من محاميه أن يوضح له الأخطار الناجمة أو يرسم السياسة التي يرغب في اتباعها، وسيترك للمحامي فرصة التعبير عن تلك السياسة في صيغة معينة. [17، ص122]

4- 3- **أثر الوقت على عملية التفاوض التجاري:** من أهم الموارد التي ساهمت في تطوير المؤسسات مورد الوقت، إذ أن استغلاله الاستغلال الأمثل كان هو العجلة الفاعلة في تحقيق التطور والرقي، ومن هنا فإن المنافسة الحقيقية هي المنافسة على استغلال الوقت وذلك بتحقيق الأهداف المنشودة في أوقاتها المحددة، ولا شك أن من لا يستطيع إدارة وقته لا يستطيع إدارة أي شيء آخر كما يقول بيتر دراكر. وتعد مشكلة تسيير الوقت أثناء العملية التفاوضية من أهم ما يعترض طريق المفاوضات، لذلك أصبح من الضروري البحث عن السبل الموصلة إلى استغلال الوقت.

خلاصة:

تبين لنا من خلال ما سبق:

- أن المشكلة بالنسبة للمؤسسات لم تعد هي البحث عن المعلومات بقدر ما أصبح هو كيفية استغلالها الاستغلال الأمثل مع ضمان كيفية تدني تكاليفها سواء في البحث أم التخزين أم الاستعمال.

- الاتصال هو القناة التي من خلالها يتم تدفق المعلومات وبالتالي تركيز المؤسسات على تفعيل عملية الاتصال والخروج عن الأنماط التقليدية لهذه العملية.

- يعتبر التفاوض التجاري الأسلوب الأنجع لتحقيق أهداف المؤسسة وحل نزاعها.

- يعتبر نظام معلومات التفاوض أداة داعمة لعملية التفاوض التجاري، من خلال توفير المعلومات اللازمة والضرورية وقت الحاجة إليها.

- للمعلومة أهمية كبيرة وواضحة خلال كل مرحلة من مراحل التفاوض التجاري.

- تتم عملية التفاوض التجاري تحت تأثير بعض المتغيرات، كدرجة النفوذ التي يتمتع بها المفاوضون، وارتباطهم بثقافة معينة، كما أن للخبرة تأثيرا كبيرا على هذه العملية، بالإضافة إلى مدى تسيير الوقت بكفاءة.

المراجع:

01- ثابت عبد الرحمان إدريس، التفاوض، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005.

02- جمال حواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005.

03- سلطان جري غزاي العتيبي، مدى فعالية التدريب في تنمية المهارات الخاصة بالمراقبة الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

04- شركة مركز القرار للاستشارات، مهارات التفاوض والعقود والتحكيم الدولي، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 01، مصر، .2002

05- صباح حميد علي، غازي فرحات أبو زيتون، الاتصالات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط2007،1.

06- طالب حسن موسى، الموجز في قانون التجارة الدولية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1997.

07- عاطف جابر طه عبد الرحيم، إدارة التفاوض الدولي، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 2008.

08- عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامراني، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2002.

09- عبد السلام أبو قحف، التسويق السياسي: فن البيع- التفاوض، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، الإسكندرية، 2004.

10- عماد الصباغ، نظم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2004.

11- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مندوب المبيعات: التقارير والمعلومات البيعية، المملكة العربية السعودية.

12- محمد طارق، مهارات التفاوض والتعاقد الحديثة، دون طبعة، مصر، دون سنة نشر.

13- محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2001.

14- محمود علي، محمد عوض الهزايمة، المدخل إلى فن المفاوضات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2006.

15- محمود فتحي عكاشة، مدخل الى علم النفس الاجتماعي، بل برنت للطباعة والتصوير، بدون طبعة، القاهرة، 1997.

16- مصطفى كامل أبو العزم عطية، مقدمة في السلوك التنظيمي، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، بدون سنة.

17- نادر أحمد أبو شيخة، أصول التفاوض، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

18- Fowler A.Negociation: skills and strategies. Institute of personnel management. London. 1990.

19- Kennedy.G.and Mcmillan.j. Managing negociation. Business Books. Limited. London. 987.

20- www.ngoce.org/altfunds.htm

21-www.uaeec.com

الملصقات الإشهارية
ودورها في تفعيل مسيرة التنمية في الوطن العربي

د.عبيدة صبطي

مقدمة:

مما لاشك فيه أن العالم يمر في السنوات الأخيرة بمرحلة تغيرات سريعة وعميقة، ولعل التنمية تعتبر من أبرز القضايا التي يهتم بها الساسة والقادة في مختلف الدول. حيث وضعت الحكومات لنفسها خططا وبرامج تنموية تتفق وفلسفتها الاجتماعية واتجاهاتها الأيديولوجية وثقافتها الوطنية، من اجل القضاء على التخلف والرفع من مستوى المعيشة.

لأن الحكومات العربية بمفردها لن تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل والأزمات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل وتقدمها الفعال إلا إذا دعمت من طرف وسائل الإعلام والاتصال. وذلك من خلال الدور الذي تقوم به، كواحدة من أهم الوسائل في مجال التوعية بالخطط التنموية العربية. حيث يجمع علماء الإعلام والاتصال والاقتصاد على أن المنظومة الإعلامية هي وليدة النظام السياسي القائم، وبأن وسائل الإعلام هي انعكاس للبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي توجد فيها.

حيث تجمعت حصيلة كبيرة من البحوث في هذا المجال، التي نتجت من جهود الباحثين على المستوى الشخصي، ومن قبل المؤسسات الدولية مثل اليونسكو، وعلى صعيد الدول نفسها، وهدفت هذه البحوث إلى تقديم نماذج ونظريات مختلفة توضح دور الإعلام في عملية التنمية وخاصة التنمية البشرية، إضافة إلى مراجعة لمحصلة البحوث والنظريات المتعلقة بالإعلام التنموي.

وهذا ما ركز عليه ممثلو الدول النامية لارتباطها بالعمل الإنمائي. حيث حظيت وسائل الإعلام الحديثة بالاهتمام الكبير في ندوة "ايغالس" بـ"النمسا" في سبتمبر (1983)، وندوة "ناميديا" بـ"نيودلهي" في ديسمبر (1983).

وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن السبيل الوحيد للتخلص من التخلف هو التنمية الشاملة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ونظرا لأن محاولات التنمية التي تمت في بعض الدول المتخلفة قد فشلت لتركيزها على المجال الاقتصادي فقط.

وعلى كل حال تعد وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الملصقات الإشهارية من الوسائل المهمة التي تقوم بخدمة قضايا الدول النامية ويجب عدم التمييز في استعمالها لفائدة الإنسان.

وفي هذا الصدد يبين السيد (فولار) رئيس الفيدرالية الأمريكية للاتصالات أن مجموع الأنشطة الإعلامية كان لا يتجاوز 2٪ ارتفع إلى 66٪ من مجموع النشاط الاقتصادي عام (1980)[1].

ونظرا لأهمية هذه الوسيلة الإعلامية، وجليل أهدافها، في تفعيل مسيرة التنمية، ولما لها من أثر إيجابي جاءت هذه الورقة أيضا لتبين دور الملصقات الإعلانية، وخصائصها، وطرق الاستفادة منها في المجال التنموي.

1. مفهوم التنمية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية. فمنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جديًا في عملية التنمية.

وعليه فقد طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، ولكن هذا الاستقلال لم يكن هو الغاية النهائية. مما حذا بهذه الدول أن تبذل جهودًا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بعد سيطرة سياسية وعسكرية واقتصادية للدول الاستعمارية على هذه الدول.

وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أم من خلال المؤسسات غير الحكومية أم الأفراد. ولهذا أصبحت التنمية مفهومًا منتشرًا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

كما أصبح موضوع **التنمية** موضوع حديث ارتبط بالتجارب الاشتراكية في العالم الثالث على الرغم من أنه كان مفهوما سابقا على ذلك في النظم الرأسمالية والشيوعية على حد سواء.

ومن ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا، إذ شمل، إلى جانب التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت، لفترة ليست قصيرة تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل اهتمت بها الكثير من التخصصات كعلم الاجتماع، وعلم السياسة. إلا أن المتتبع لقضية التنمية يستخلص بأن علماء الاقتصاد من العلماء السباقين في الانشغال بمسألة التنمية، إذ نجدهم يصبون اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية وأساليبها وذلك بغرض التعرف على إمكانية تنمية الدول النامية تنمية ذاتية، ومن جهة أخرى نجد علماء الاجتماع يسعون إلى التعرف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التي بدأت تشهدها هذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، أما علماء السياسة فكان انشغالهم منصبا حول تأثير المعتقدات السياسية والإيديولوجية في دفع عجلة التنمية[2].

1.1 تعريف التنمية لغة: يستخلص من الاطلاع على قواميس اللغة العربية أن تنمية الشئ تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع آخر. فقاموس المنجد يتضمن[3] نمى ينمى، نميا، ونماء، وينميه) المال وغيره: زاد وكثر، ونمى تنمية الشئ جعله ناميا.

يرى وبستر(Webster) في قاموسه اللغوي أن اصطلاح **التنمية** من الناحية اللغوية « إنما يعني التطور في مراحل متوالية»، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى[4].

2.1 تعريف التنمية اصطلاحا: هناك جملة تعريفات لمفهوم **التنمية**، وأول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها، يمكن إرجاعه في جانب كبير إلى تباين الاستناد النظري لصوغ المفهوم وتباين الأيديولوجيات التي تستند إليها عملية التنمية وأساليبها.

ومن هذه التعاريف نجد تعريف هيئة الأمم المتحدة الذي تقول فيه سنة(1955) بأن التنمية:

أ. العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه[5].

ب. ثم عرفتها في سنة (1956) تعريفا آخر « باعتبارها تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع »[6].

ج. تدعيم الجهود ذات الأهمية للمجتمع المحلي بالخطط الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العامة لدولة[7].

كما تعرف التنمية على أنها[8]:

- عبارة عن عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه.
- بأنها عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
- بأنها ليست طريقا واحدا أو اتجاها محددا، وإنما تعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات والإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

في حين عرفها البعض الآخر بأنها عبارة « عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن »[9]. في حين يرى آخرون بأن « التنمية تنطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو »[10].

أما محمد سيد محمد فيعرف التنمية على أنها:" زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا، مستخدمة الأساليب العملية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة[11].

في حين عرفها "محمد الجوهري " بأنها « عملية تغير ثقافي ديناميكية أي متصلة وواعية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع)، حيث تربط عملية التنمية بازدياد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجها» [12] .

وبالتالي نلاحظ بأن "محمد الجوهري" يؤكد على أن أهم خصائص التنمية هي الدينامكية أي الحركية الدائمة وليس الثبات أو الجمود، ويعني ذلك حسب وجهة نظره أن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل الإطار الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته.

وينص تعريف "إسكندر الديك" و"محمد مصطفى" للتنمية على أنها "عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية، البيئية. والتنمية الشاملة وإن كان غايتها الإنسان، إلا أنها يجب أن تحافظ على البيئة، التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البيئة التحتية والفوقية بالمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[13] .

وكذلك نجد كلا من "شرام وليرنر (Schram and Lerner)" يريان بأن التنمية ببساطة ماهي إلا « تغير قوي وكبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها، في حين ترى "آنية اللّه" أن **التنمية** « هي ذلك التغير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح للمجتمع بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشئونهم » فالتعريف الأول لشرام وزميله يركز على **التنمية** الآتية وتحريك القوى الكامنة في الأفراد سواء أكانت تلك القوى اقتصادية أم اجتماعية لتحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع بينما يركز تعريف"آنية اللّه" فقط على تحقيق تغير القيم إلى قيم أفضل ولكن يركز على التغيير المادي من خلال التحكم في البيئة كما يركز على تحقيق الحرية لأفراد المجتمع[14] .

2.تعريف الملصق:

لقد تعددت تعاريف الملصق على أنه "وسيلة استعملت لإعلام البعض بالقرارات والأحداث التي تهم الجماعة. أما ميشال لوني (Michel Lenet)" فيرى الملصقة الإعلانية تتوجه إلى

الجميع، وتشد انتباه جمهور محدد بحكم وضعيتها وتعتبر الملصقة من أفضل الوسائل وأكثرها كفاءة لتحفيز الحملة الإعلامية، وقوة الملصقة تكمن في عرضها لمرات عديدة موجهة لجمهور معين، لأجل سلوك معين من أجل معرفة فعالية هذه الوسيلة يؤخذ بعين الاعتبار المحيط الذي توجد فيه[15].

2.2 خصائص الملصق: للملصق المعلق خصائص عدة يعتمدها بهدف الإبلاغ، وهي خصائص الإعلان عموما، وأول هذه الخصائص[16]:

1.الصدمة: إن الصدمة هي إحدى خصائص الملصق وهي من مقوماته الأساسية التي تجعل منه قادرا للإثارة من حيث يكون وقعه على الناظر أو المتلقي شديدا بشكل من الأشكال ويكون التأثير مباشرا، فالصدمة أول خصوصية للملصق إذن، وهي التي تفتح لنا باب التلقي على مصراعيه.

2.الاستعارة البصرية واللغوية: إذا كانت اللغة تعتمد على الاستعارة وما شابهها من أساليب البلاغة، لإعطاء الكلام قوة وجمالا، وإمكانية في تعدد المعاني والتأويلات، فإن الصورة أيضا تسعى إلى صياغة موضوعها في قوالب غير مألوفة، "بحيث يستخدم هذا المدخل صورة بصرية لها صفة واضحة للتعريف بشيء آخر، وتذهب هذه الاستعارة إلى حد مخالفة المألوف، من خلال المبالغة في ما يتضمنه الملصق من صور وألفاظ، واختراق الأطر البصرية تستخدم في كثير من الإشهارات، وقد أصبح كثير من هذه الإشارات لغة عالمية مثل إشارة الإصبعين المرفوعتين على شكل رمزV للنصر..." كما أن هذا البعد الاستعاري في بناء الصورة لا يقتصر على استعارة رموز وصور، وإنما يسري ذلك على النص اللغوي الموازي، "فإما أن يستخدم عبارات مألوفة أو استعارات أو تركيبات كلامية لو توقفنا عندها لظهرت لدينا صور مخيفة أو مواقف متناقضة، والنتيجة تكون أفكارا هزلية تؤدي إلى إشهار ممتع للمشاهد".

3. التصميم البصري: لا بد لخلق جاذبية وجمالية الملصق من وضع تصميم مسبق، يأخذ بعين الاعتبار عددا من العناصر التقنية والجمالية، مثل توزيع المثيرات البصرية بشكل متواز، "بحيث يجتذب التصميم القارئ ويرضيه من الناحية الجمالية ويعطي تأثيرا أقوى وينقل الرسالة واضحة، ويثير اهتمام المشاهد أو الناظر بنفسه أو حب الاستطلاع لديه. فهذا المدخل إذن يعتمد على تصميم الإشهار حسب تسلسل بصري مدروس يرتب العناصر البصرية حسب

أهميتها ويركز على النقطة الأهم في الرسالة الإشهارية بطريقة ما، قد يكون باللون المختلف أو اللافت للنظر أو وضعها بشكل مختلف أو عكسي أو مكبر، أو في موقع بارز بحيث تكون أول ما ينظر إليه القارئ".

4.الاختزال: ويكون على مستوى اللغة والصورة أيضا، لكونه يعرض للقراءة السريعة، فالعين تخطف الإشارات اللغوية والأيقونية في لحظة زمنية محدودة، ومتزامنة.

5.المصداقية: ففي الإعلانات التجارية مثلا " يثق الناس بالمنتج المرتبط بمنشئه الأصلي، فعندما يعلن عن الجينز أنه أمريكي وعن الشاي أنه سيلاني وعن العطر أنه فرنسي وعن التقنية بأنها ألمانية، يوحي هذا الارتباط بأفضل جودة ويكسب ثقة المشاهد" هذه المصداقية هي أيضا إحدى ما تستند إليها أنواع الملصق من أجل إقناع المتلقي لمشاهدة مباراة هامة (حالة الملصق الإخباري)، أو اتباع قواعد طبية مصادق عليها من طرف مؤسسة صحية ما (حالة الملصق التحسيسي). بيد أن هذا البعد الذي توظفه الملصقات والإعلانات التجارية كثيرا ما يكون أداة للتحايل واستغلال سذاجة المتلقي العادي.

6. **البعد التواصلي:** أن الملصق وسيلة وأداة تبليغ وتخاطب بين الناس، وهو الأكثر تأثيرا ووقعا من أي فن آخر ذلك لأنه يستعمل اللغة السهلة والمبسطة والأخاذة حتى يجلب ويشد انتباه المارة.

3.2 الوظائف الاتصالية للملصق الاشهاري: لقد حدد " رومان جاكبسون"(1896- 1982) **الوظائف** الاتصالية للغة والتي يمكن أن نسقطها على الصورة في ست وظائف هي[17] :

1.**الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية:** وهي تحدد العلاقة بين المرسل والمرسل إليه وموقفه منها. فالمرسلة أو الصورة في صدورها تدل على طابع مرسلها وتكشف عن حالته، فضلا عما تحمله من أفكار تعلق بشيء ما(المرجع) يعبر المرسل عن مشاعره حياله.

2.**الوظيفة الندائية:** وتدخل الجمل الأمرية ضمن هذه الوظيفة، وهي توجد كما يستدل من اسمها في الجمل التي ينادى بها المرسل إليه لإثارة انتباهه أو ليطلب منه القيام بعمل من الأعمال.

3. **وظيفة إقامة الاتصال:** وذلك حين يقيم المرسل اتصالا مع المرسل إليه ويحاول الإبقاء على هذا الاتصال. وهنا تظهر ألفاظ مثل (ألو) وغيرها من الألفاظ التي لا تملك أي معنى أو هدف سوى إبقاء الاتصال. ومصطلح إقامة التواصل هذا أوجده "مالينوفسكي" للدلالة على

أهمية اللسان الذي يقوي ويشد وشائج الصلة بين الناس عبر تبادل الكلمات البسيطة دون أن تكون النية منه تبادل الأفكار.

4. **وظيفة ما وراء اللغة**: هناك مستويان من اللغة – المادة (اللغة - الهدف) وتتكلم عن الأشياء المحسوسة، واللغة الماورائية (أو ما وراء اللغة) وتتكلم عن اللغة نفسها، فالوظيفة الماورائية إذن تظهر في المرسلات التي تكون اللغة نفسها مادة دراستها، أي التي تقوم على وصف اللغة وذكر عناصرها وتعريف مفرداتها. وهذا ما نجده في الصورة التي تحمل معاني ورموز دلالية وما على المتلقي إلا فك هذه الرموز واستدلال معانيها.

5.**الوظيفة المرجعية:** وهي في أساس كل تواصل. فهي تحدد العلاقات بين المرسلة والشيء أو الغرض الذي ترجع إليه. وهي أكثر وظائف اللغة أهمية في عملية التواصل ذاتها. فهذه الوظيفة المسماة (تعيينية)، أو (تعريفية)، أو (مرجعية) هي العمل الرئيس للعديد من المرسلات، في حين لا تمارس الوظائف الأخرى، في مرسلات كهذه ، سوى دور ثانوي.

6. **الوظيفة الشعرية:** وذلك حين تكون المرسلة معدة لذاتها: كما في النصوص الفنية اللغوية (مثل القصائد الشعرية، وغيرها). فهي كذلك تؤدي إلى إضافة قيمة انفعالية وهذا يكون عندما تقوم بعض المؤسسات بالاعتماد على الفنانين والرياضيين في بعض الصور الإشهارية مثلا.

4.2 الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للصورة الإشهارية:

1. **الوظيفة الإعلامية**: تؤدي الصورة الإعلانية وظيفة إعلامية تتمثل في تقديم المعلومات، فهدفها الرئيس هو تحديد مضمون الرسالة التي تحويها الصورة، أو التي ينبغي إيصالها إلى جمهور معين.

2. **الوظيفة الإقناعية**: إن الإقناع هو العنصر الرئيس أو الوظيفة الأساسية التي يجب على الصورة أن تؤديها، فالهدف الرئيس من الصور الإعلانية بنوعيها الثابتة والمتحركة هو تبليغ رسالة معينة باستخدام مختلف أشكال الإقناع، سواء عن طريق الأمر، أي الحث على سلوك معين أم النهي أي إقناع المتلقي بضرورة التخلي عن ذلك السلوك المضر.

3. الوظيفة التربوية: وترتبط بالجانب السيكولوجي للفرد: أولا لأن المشاهدة المستمرة والمتكررة لهذا الملصق بألوانه وأشكاله تؤثر على الفرد الذي يبقى غير مبال أمامها.

4. **الوظيفة الجمالية**: إن اللمسة الجمالية في حقيقة الأمر تستخدم في الصور الإعلانية، وهذا لجلب الانتباه ومحاولة خلق رغبة لدى المشاهد. فالمصممون يتعمدون اللجوء إلى أسلوب جمالي تتلاعب فيه الألوان والأشكال والصور.

5. **الوظيفة الإبداعية:** هي مجال توضع فيه المعايير الثقافية المكونة لرصيد الفرد بين أيدي المنجز، لصياغة الرسالة الإعلامية في قوالب مقبولة ومفهومة من طرف الجمهور، وهي صيغة يتنبأ فيها بتحقيق رد إيجابي على رسالته، ويعتمد المصمم في الرسالة وفي العملية الإبداعية على حدسه، وذلك لعدم وجود مقاييس أخرى تذكر ثابتة يقاس عليها، مع مراعاة المحيط السوسيوثقافي للجمهور، فعملية الإبداع مرتبطة بصفة مطلقة على مصمم أو منجز الرسالة الملصق[18].

3. الملصقات الإشهارية ودورها في تفعيل مسيرة التنمية في الوطن العربي:

من الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام والاتصال وخاصة الملصقات الإشهارية والتي يمكن اعتبارها إسهاما إيجابيا للمجتمع، والتي يمكن أن تخلق شعورا بالانتماء إلى الوطن، وهذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلى الشئون والاهتمامات القومية، ومن مهام الملصقات الإشهارية نشر وتوضيح التخطيط القومي وتعليم المهارات اللازمة التي تساعد على إدخال طرق جديدة للمعيشة، كما يجب استخدام الملصقات لنشر عملية محو الأمية والتخصص الفني، وبهذا تقوم وسائل الإعلام وبالتحديد الملصقات بإعداد الناس للقيام بدورهم الجديد، وتحفيزهم على أن يبذلوا مجهودات أكبر وأن يقدموا مزيدا من التضحيات.

وعليه فإن طبيعة التفاعل بين وسائل الإعلام والاتصال والمجتمع تظهر على شكل مصغر في بعض الدول النامية التي انتقلت من ثقافة شفوية إلى ثقافة إعلامية، وفي هذه البلاد، أمكن ضغط خمسمائة عام من عمر تنمية الاتصال إلى ما يقرب من عشر تلك الفترة، وذلك بفضل أدوات الاتصال المتاحة، وفي كثير من الحالات، يتغير سير النمو بحيث لا يتبع النمط التاريخي في الطباعة، وفي الصورة وفي السينما، ثم في الإلكترونات،

وكثيرا ما نجد وسائل الإعلام الإلكترونية تسبق الطباعة مثلا، حيث تستطيع تخطي حواجز الأمية [19].

وتهتم الدول عادة، بإدخال وسائل الاتصال وتطويرها في المدن أولا ثم نشرها بعد ذلك في القرى، ولذلك فمن المؤكد في كثير من البلاد أن نرى الثقافيتين الشفوية والإعلامية، تسيران جنبا إلى جنب، وإذا نظرنا إلى هذه المناطق قبل إدخال وسائل الاتصال، ثم بعدها لوجدنا فروقا مذهلة[20].

إن عزلة الريف عن مراكز التحضر ونمط الحياة الاجتماعية والمهنية وارتفاع نسبة الأمية وانتشار السكان في مناطق واسعة، يهيئ ظروفا معقدة يصعب معها إيصال الخدمات واتساعها ومتابعتها. هذا بالإضافة إلى استحكام التقاليد والاعتقاد بالخرافات والتمسك، بالقيم البالية. كل ذلك يجعل الجهود والمحاولات المبذولة لتطوير الأوضاع الاجتماعية، ورفع الكفاية الإنتاجية في مثل هذه المناطق قليلة الفائدة وذات أثر محدود، وهنا يمكن للإذاعة والتلفاز أن يكون لهما دور فعال لتسيير المعرفة ولتحقيق الكثير من أهداف التطور والتنمية، فباستخدام التلفاز بصورة خاصة ستتوافر فرص نادرة لإدخال المفاهيم والقيم الجديدة، وسيكون هناك مجال واسع للتعليم والمتابعة. ومن أهم ما تقدمه الإذاعة والتلفاز هو مساعدة الفلاح على حل الكثير من مشكلاته وتزويده بالخبرة المهنية وإقناعه باستخدام الآلة وتدريبه على تشغيلها واستغلالها وفق أنسب الطرق لتطوير منتجاته الزراعية وتحسين أحواله المعيشية، ومساعدته على استيعاب الطرق الصحية في مكافحة الأمراض والوقاية منها، وتزويد المرأة بالمعلومات الخاصة بتدبير المنزل والعناية الصحية وتربية الطفل والمهارات المهنية الملائمة، والاهتمام ببرامج تعليم الأطفال وتربيتهم، وهذه وغيرها من موضوعات عديدة لا بد أن تلقى الكثير من الاهتمام من سكان الريف[21].

أما الملصقات الإشهارية فهي تعمل على تسهيل الاتصالات بين البشر كما تمارس دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، كما تساهم أيضا في تطوير العلاقات ما بين الأشخاص والجماعات. وكذلك تقوم بعمل كبير ومفيد للمجتمع وهو الإعلان عن بعض

السلع التي يحتاج إليها المواطن بكل شرائحه، وبالتالي فهي واسطة بين المنتجين والمستهلكين، وبين العارضين والطالبين. وذلك من خلال الصورة الإشهارية التالية:

كما تهدف الملصقات إلى التأثير على السلوك الاجتماعي للجمهور المستهدف. حيث لا يهدف هذا النوع من الإعلان إلى تحقيق أهداف ربحية أو تجارية بقدر ما يسعى إلى الدعوة إلى القيم والمبادئ الاجتماعية والحضارية التي تعود بالفائدة المعنوية على الفرد والمجتمع على المدى القصير والطويل حيث يشمل الإعلان على الموضوعات والقضايا الاجتماعية للمجتمع المحلي والتسويق للحملات السياسية. وهذا ما يوضحه الملصق التالي:

كما تهدف كذلك الملصقات للكشف عن أهمية الحركات المناهضة للفقر في المجتمع لمساعدة الطبقات الفقيرة وتحفيز أفراد المجتمع للانخراط في هته الحركات، و منظمات الإغاثة، مثل ما توضحه الصور التالية:

وأهمية الحفاظ على البيئة كما توضح الصور التالية:

بالاضافة إلى ذلك فهي تهدف كذلك الى التثقيف والتوعية الصحية وذلك من خلال الملصقات التالية:

كما تساهم الملصقات الإشهارية في دعم العمل التطوعي فيما يلي:

- إنقاذ العديد من الأسر ومساعدتها في تدبر أمرها من خلال تعليمها وتخليصها من أميتها.
- تحفيز المتطوعين للمساعدة.
- تحفيز أصحاب القرار لهذا العمل.
- تحفيز التجار والصناع للمساهمة في عمل مؤسسات المجتمع المدني .
- المشاركة في العملية التنموية المنظمة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التطوعي.

الخاتمة:

وعلى ضوء ما تقدم نستخلص بأن وسائل الإعلام والاتصال وخاصة الملصقات قد ساهمت بدور كبير في التنمية وبالتحديد في تنمية الموارد البشرية وتحريكها وذلك من خلال تأطير الهوية الوطنية والتعريف بها بحيث تكون واضحة المعالم سهلة الفهم عند الأفراد والجماعات والمؤسسات. ومتى كان ذلك، فإن فرصة النجاح في المشروع التنموي تكون أقرب إذ ليس المهم العمل وبذل الجهد بل الأهم أن يكون الجهد والعمل موجها نحو غايات وأهداف مطلوبة اجتماعيا وذات مردود اقتصادي عال.

فالاختلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة هو في جوهره قدرة الأخيرة في تحديد الأهداف والاتفاق عليها ومن ثم العمل الجماعي المتسق في إطار من النظام والتعامل القانوني. وإذا كان المقصود من التنمية إحداث نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان لا بد من وضع التصورات والرؤى الجماعية لما يراد تحقيقه أولا ، ومن ثم العمل على إيجاد البرامج والمشاريع التطويرية والتدريبية التي تحقق ذلك.

ومن هنا يتضح جليا أن دور الإعلام وخاصة الملصقات الإشهارية في تنمية شعور العمل الجماعي والمواطنة والاندفاع نحو المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية .

هوامش البحث:

(1) يسرى محمد أبو العلا: **إستراتيجية الإعلام والتنمية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، **2008، ص. 22.**

(2) السيد الحسيني: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار المعارف، 1982، **ص.5.**

(3) لويس معلوف: **المنجد**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1951، ص.918- 919.

(4) محمد عباس إبراهيم: **التنمية العشوائية الحضرية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص.108.

(5)عاطف عدلى العبد، نهى عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي**، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، مصر، دار الفكر العربي، 2007، ص. 9.

(6)محمد شفيق: **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1994، ص.13.

(7)عاطف عدلى العبد، نهى عاطف العبد: مرجع سبق ذكره، ص. 9.

(8)علي غربي وآخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، الجزائر، دار الفجر، 2003، ص.32.

(9) مصطفى زايد: **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**-1980) (1962**مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.53.

(10) منال طلعت محمود: **مدخل إلى علم الاتصال**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002/2001، ص.197.

(11) محمد سيد محمد: **الإعلام والتنمية**، القاهرة، دار المعارف، 1979، ص. 21.

(12) محمد الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص.144.

(13) عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد: مرجع سبق ذكره، ص. 12.

(14) **نبيل رمزي إسكندر، عدلي علي أبو طاحون: التنمية كيف؟ ولماذا؟ (التنمية بين المفهوم والآليات قضايا نظرية وبحوث ميدانية)**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، **1992، ص.12.**

(15)**Michel Lenet : Communication Sociale** ? paris, la documentation Française**, 1988, p.57.**

(16)http://akaabour1979.maktoobblog.com.

(17)**فاطمة الطبال بركة: النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون**، الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، **1993، ص ص.66 - 67.**

(18)**Moles Abraham : 1970, L'Affiche dans la Société urbaine**, Paris, Dunod.**p.71.**

(19)**علاء الدين أحمد كفافي وآخرون: مهارات الاتصال والتفاعل في علميتي التعليم والتعلم**، تحرير مصطفى عبد السميع محمد، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون، **2005، ص. 95.**

(20)**المرجع السابق، ص. 95.**

(21)**المرجع السابق، ص. 96.**

الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة

د/ عبد الرحمان تومي

الإشكالية:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ 1967 وإلى اليوم محاولتين من أجل التنمية.

تمتد الأولى من 67 إلى نهاية الثمانينيات، يغلب عليها الطابع الاشتراكي في مركزية القرار والتسيير، واحتكار التجارة الخارجية، وإعادة توزيع الثروة، وتنظيم الأسواق (المادية والمالية والنقدية).

أما الثانية فقد ظهرت مع بداية تسعينيات القرن الماضي.

ـ شهدت المحاولة الأولى تركيزا قويا في إنشاء صناعات مصنعة على مدار 21 سنة (67 ـ 88)، تخللتها مخططات ثلاثية ورباعية، حيث كان متوسط معدل الاستثمار لا يضاهيه معدل آخر في أفريقيا والعالم العربي، بل وحتى في بعض بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية، هذا مع تراجع مطرد في معدلات الاستثمار خاصة ما تعلق بالقطاع الفلاحي.

كل نفقات الاستثمار كانت تغطى عن طريق الميزانية والقروض الخارجية، غير أن المصدر الأساسي فيها هو قطاع المحروقات.

النتيجة: تعرفونها جميعا، فشل ذريع لسياسات التنمية، حيث لم تتمكن الجزائر من الإقلاع، بل وجدت نفسها غارقة في نسيج صناعي يتصف بتكنولوجيا تجاوزها الزمن، وديون خارجية هددت الناتج الداخلي الخام بالابتلاع، وقد عايشنا كلنا الإفرازات السياسية والاجتماعية، مما شكل أزمة حقيقية متعددة الأبعاد.

ـ أما المحاولة الثانية فقد خصص لها منذ 1999 إلى نهاية 2014 أزيد من 500 مليار $ أمريكي، لتجاوز مخلفات الأزمة من جهة، والانطلاق نحو التحليق بالاقتصاد من جهة ثانية، وفق قواعد السوق.

ـ في تقديرنا، المسافة بين قدرات الاقتصاد الجزائري، وافتكاك تأشيرة الركوب مع البلدان الصاعدة لا تزال كبيرة.

السؤال: ما هي الأسباب الحقيقية التي شكلت عائقا أمام الانتقال من الريع إلى القيمة المضافة؟

طبيعة النظام الاقتصادي السابق:

ـ اعتماده على مركزية القرار الاقتصادي.

ـ رفض المجتمع للنظام الاشتراكي، باعتباره يتناقض مع العقيدة والفطرة الإنسانية (تأميم الملكية).

ـ أطراف نافذة في مفاصل الحكم تابعة للفكر الرأسمالي (فرنسية المصالح)، عملت على إفشال النموذج التنموي.

ـ النقص الفادح في الكادر الجزائري، من حيث الخبرة، والتأهيل، جعل المخططات لم تحقق جل أهدافها.

ـ اعتماد الصناعات المصنعة قاطرة التنمية، دون مراعاة التوازن القطاعي، والاستثمار في المورد البشري.

ـ الإفراط في التركيز على البعد الاجتماعي، دون مراعاة أي مقياس للكلفة، والمردود (تدعيم الأسعار، البطالة المقنعة، قيمة الدينار السياسية).

ـ خنق القطاع الخاص وجعله على هامش النشاط الاقتصادي.

طبيعة النظام السياسي:

حزب واحد باسم الشرعية الثورية، ضيق على الحريات الفردية والجماعية، وميز بين الإطارات الجزائرية، يقدم المنخرط في الحزب على غيره في سلم الشغل وتحمل المسؤولية، مما ساعد على الهجرة نحو الخارج، كما وقف عائقا أمام الشريحة البرجوازية.

الجانب الاجتماعي:

الزيادة السكانية المطردة (أكثر من 3 ٪ في المتوسط)، ولد طلبا قويا على السكن والتعليم والصحة... الخ، دون أن يقابلها تطور في مخرجات الاقتصاد الوطني يلبي الاحتياجات الملحة.

انفجار اجتماعي سنة 88، وما تبعه من أحداث التسعينيات

هذا على المستوى المحلي، أما على الصعيد الخارجي يمكن تلخيص الأزمة في عاملين:

ـ انخفاض شديد لأسعار المحروقات سنة 86 (في حدود 10 $ / برميل) رافقه انخفاض شديد في قيمة الدولار.

ـ ارتفاع سقف الديون الخارجية، خاصة القصيرة منها والمتوسطة، مما ساهم في ارتفاع فاحش لخدمات الديون.

نتيجة: فشل نموذج التنمية الاشتراكي، بعد مسيرة لأكثر من 20 سنة من التمويل والإنفاق، كان المصدر الأساسي في ذلك، هو ريع المحروقات.

مرحلة الانكماش الاقتصادي:

تعتبر الفترة (89 ـ 99)، هي أصعب الفترات بعد الاستقلال، ذلك، كون الأزمة جاءت متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، وباختصار، فقد سجل النشاط الاقتصادي مؤشرات سلبية في كامل القطاعات تقريبا، ومع مجيء وصفة صندوق النقد الدولي (94 ـ 98)، التي ركزت على آليتين: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وفق ما يعرف بأسلوب الصدمة، من أجل كبح جماح التضخم، وهيكلة الديون الخارجية، وإعادة توازن ميزان المدفوعات، ومعالجة عجز الموازنة، وتصحيح قيمة العملة... الخ.

كان بالمقابل ثمن تجسد في:

ـ تسريح آلاف العمال (الخوصصة).

ـ تخفيض قيمة العملة (خسائر الصرف لدى المتعاملين الاقتصاديين، والتهام مدخرات المواطنين، وتدني قيمة الدخل).

ـ التخفيض من التوظيف (شبه كلي).

ـ رفع الدعم للأسعار... الخ من الإجراءات.

صاحب هذه الفترة انخفاض حاد في أ سعار الطاقة، ابتداء من السداسي الثاني لسنة 98، مما حدا بالحكومة إلى إلغاء نصف المشاريع التي كانت مبرمجة في تلك السنة.

يمكن اعتبار هذه العشرية على أنها حلقة مفرغة في سلسلة التنمية، وبحساب الربح والخسارة، فقد سجلت رصيدا سالبا بامتياز، وأن الإصلاحات التي نفذت لم تكن في بيئة مستقرة، فهي أقرب إلى ردات الفعل منها إلى إصلاحات جوهرية.

الفترة (2000 ـ 2010) بداية لنظام اقتصادي جديد، أطلق عليه اسم: اقتصاد السوق.

متغيرات كلية مساعدة:

ـ العامل الطبيعي: تخلل أثناء هذه الفترة عودة المناخ إلى حالاته الفصلية، ساعد كثيرا في توفير المياه، وانتعاش الفلاحة.

ـ الارتفاع المعتبر لأسعار الطاقة، مكن الجزائر من تغطية كل حاجياتها التنموية، والاجتماعية.

ـ قانون المصالحة الوطنية، سمح بإعادة الأمن والاستقرار للبلد بشكل كبير.

ـ استقرار الجهاز الحكومي.

ـ حزمة من التشريعات في مختلف المجالات ساعدت على تكوين بيئة أعمال مناسبة إلى حد ما.

ـ سجلت الفترة برنامجين تنمويين بغلاف مالي يفوق 265 مليار$ استهدفا:

← إنعاش الاقتصاد، بمعنى إعادته إلى وضعه الطبيعي (توقيف التدهور).

← دعم النمو، بغرض امتصاص البطالة، وتهيئة المناخ الاقتصادي لشروط أفضل، تتيح الفرصة للقطاع الخاص باحتلال الريادة، ويكون بذلك قاطرة الاقتصاد الوطني.

نتيجة كل مؤشرات الاقتصاد الكلي خضراء:

ـ توازن ميزان المدفوعات (يغلب عليه طابع الرصيد الموجب).

ـ توازن الميزان التجاري، بالرغم من كونه مؤشرا غير قوي.

ـ استقرار العملة الوطنية.

ـ الحفاظ على مستوى مقبول لمعدل التضخم (في حدود 3.5 ٪).

ـ صندوق ضبط الإيرادات يحوز على معدل أمان من العملة (أكثر من 50 مليار$).

ـ احتياطي معتبر من العملة الصعبة تجاوز 160 مليار$، أي ما يعادل أكثر من 60 شهرا من الواردات مع توقف النشاط.

ـ تحول الجزائر من دولة مدينة إلى دولة دائنة (نهاية شبح الديون الخارجية).

ـ اتساع حجم الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 170 مليار$.

انخفاض في معدل البطالة من 30 ٪ سنة 99 إلى 10٪ مع نهاية 2010.

ـ نمو اقتصادي سنوي خارج المحروقات بمتوسط 6 ٪، وقد سجل 9.3 ٪ سنة 2009، وهو الأداء الأفضل منذ 10 سنوات.

خلاصة القول، إن هذا كله تحقق بسبب موارد الريع، السؤال: هل انتقلنا إلى مرحلة القيمة المضافة؟

مؤشرات للاستئناس: مليار$ أمريكي

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	21.18	28.95	30.45	34.45	0.47
الواردات:					
مواد غذائية	3.374	3.572	4.656	7.397	5.519
مواد نصف م	3.845	4.637	6.678	9.502	9.557
س استهلاكية	2.922	2.830	3.546	6.172	5.868
النسبة: ٪					
مواد غذائية	17.6	17.7	18.0	19.7	14.9
مواد نصف م	41.5	39.7	36.1	33.0	38.3
س استهلاكية	15.3	14.0	13.7	16.5	15.9

ـ السلع الوسيطة تشكل في المتوسط 37.72 ٪ من مجموع الواردات، ينتظر أن تنخفض هذه النسبة بمجرد الانتهاء من مشاريع البنى التحتية.

مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:

السنة / البيان	2009	2010 ❖	2011 ❖❖
الفلاحة	20.0	2.5	3.4
المحروقات	ـ 6.0	ـ 0.4	ـ 0.8
الصناعة	5.0	5.2	5.3
البناء والأشغال العمومية	8.7	8.0	7.4
الخدمات	8.8	7.2	6.4
الحقوق والرسوم	6.8	3.1	3.8
خدمات الإدارة العمومية	7.0	6.5	7.0
الناتج الداخلي الخام بالحجم	2.4	4.0	4.0
ن د خ خارج المحروقات	9.3	6.0	6.0
ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	7.9	6.6	6.3

❖ قانون المالية التكميلي لسنة 2010. ❖❖ قانون المالية لسنة 2011.

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

السنة / البيان	05	06	07	08	09
إجمالي الناتج الداخلي الخام مليار د ج	7.564.6	8.512.2	9.408.3	11.042.8	10.135.6
المحروقات	٪ 44.3	45.6	43.5	45.3	31.5
القطاعات الأخرى	49.1	48.6	50.9	49.2	62.4
الحقوق والرسوم	٪ 6.6	5.8	5.6	5.5	6.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن قطاع المحروقات لا يزال هو سيد الموقف في دعمه للناتج الداخلي الخام، مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

أما التقهقر المسجل في سنة 2009 فهو يعود بالأساس إلى مشاكل فنية، كالتي لحقت بمركبات تكرير البترول بسكيكدة وغيرها. كذلك النقص المسجل على مستوى الكميات المباعة، نظرا لانخفاض مستوى الإنتاج.

نتيجة:

ـ من خلال الإحصائيات التي مرت بنا، تبين أن النمو خارج المحروقات حافظ على مستوى محترم، نتيجة الأموال التي ضخت بقوة خلال العشرية.

ـ لو تتمكن هذه القطاعات من الاستمرار 10 سنوات أخرى في نفس المعدل أو أكثر، يمكن أن نراهن على إقلاع حقيقي.

ـ استقرار الاقتصاد الكلي وتحسنه، يعتبر ضمانة حقيقية لإجراءات تصحيحات على المستوى الجزئي، وعلى هذا الأساس، إن ما ينقصنا في اعتقادي، هو إصلاحات عميقة وجريئة على مستوى الفرد، المؤسسة، القطاع.

الاقتصاد الجزائري لا يزال هشا:

بالرغم من النتائج المحققة في مسار الإصلاحات والتنمية، يبقى معدل الخطر مرتفعا نظرا للاعتبارات التالية:

ـ تبين الإحصائيات، أن أغلب النشاط الاقتصادي يمول من إيرادات مادة الطاقة التي تتحكم فيها متغيرات السوق العالمي (السعر، تقلبات عملتي التبادل ـ الدولار، الأورو).

ـ القطاع الخاص بشقيه، لا يساهم إلا بنسبة 34.69 ٪ من التمويل.

ـ تخصيص الموارد لتغطية الاحتياجات، يصطدم بعقبات:

← عقائدية (دور الزكاة من جهة، والربا من جهة أخرى).

← اجتماعية (ثقافة الاستهلاك، الزيادة السكانية، روح الاتكال).

← تقنية (تنظيمية، تسييرية، ضبطية).

هذه المفارقة ناجمة عن التردد الذي لا يزال يطبع السياسة المالية، وعليه، لا بد من الفصل الضروري بين الدائرة السياسية، والدائرة الاقتصادية، بمعنى:

← رسم حدود واضحة بين التمويل بواسطة الميزانية [1]، والتمويل بواسطة السوق (الاستثمار المباشر، سوق الرساميل).

← تحسين أداء القطاع المالي من أجل استغلال أمثل للموارد.

نتيجة:

الدولة لا تزال تسير بعقلية السبعينيات من القرن الماضي، حيث إن احتياجات تمويل المرافق العمومية، وتمويل الأسر، والمؤسسات، يغطى في جزئه الأكبر من قبل الميزانية، وهي سلبية خطيرة تبرز التبذير الفادح للموارد العمومية من قبل هذه الأطراف.

يستوجب التخلي فورا عن هذا النوع من البنية المالية، والانتقال إلى التمويل المشترك بين السوق والميزانية، والموارد العمومية، والموارد الخاصة (المترو، الطريق شرق غرب، تحلية مياه البحر، المسجد الكبير، تجهيز المؤسسات العمومية ـ صناعية، فلاحية، صيدية... الخ).

ـ ترقية الصادرات خارج المحروقات، تحتاج إلى جهد أكبر.

ـ السوق المحلي يحتاج إلى آليات أخرى، تمنع الاحتكار، وتقلص من السوق الموازي، وتحارب السلع المغشوشة.

ـ المنظومة الضريبية لا تزال تشكل ضغطا على العامل والمتعامل.

ـ المنظومة الجمركية، تحتاج إلى ترقية وتكوين في التشريع والكادر البشري.

ـ شفافية المعلومة: كحكومة، متعاملين، ملاحظين أو متتبعين في حاجة إلى مصدر معلومات موحد يتصف بالمصداقية.

ـ استغرب من إلحاق وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة أخرى، في الوقت الذي كنا ننتظر دعم هذا القطاع بإستراتجية بعيدة المدى.

[1] التمويل الحالي يتم بين الميزانية، وصندوق الاستثمار.

ـ نقص فادح في التكوين بالنسبة للعمالة، خاصة في بعض القطاعات، وتخلف واضح في تأهيل المؤسسات (عامة وخاصة)، الواجب يقتضي برنامجا إلزاميا لكل القطاع الصناعي، مع إعطاء مهلة للانخراط في سوق البورصة، قصد تشكيل سوق مالي حقيقي يساعد في عمليات التمويل (تمويل من السوق) إلى جانب الميزانية.

ـ تعميق الإصلاح في العدالة لضمان تقاضي سريع وناجع لكل أطراف العمليات الاقتصادية.

ـ تفعيل دور الثلاثية الاقتصادي والاجتماعي بشكل يرقى إلى مستوى المصداقية.

ـ ربط مخرجات المعاهد والمدارس والجامعات باحتياجات السوق، وبالنسيج الاقتصادي.

خلاصة:

ـ الاقتصاد الجزائري كتب له أن يمر بمرحلتين انتقاليتين: حيث أخذ أطول طريق للرأسمالية

← رأسمالية ← (مرحلة انتقالية) ← اشتراكية ← (مرحلة انتقالية)← رأسمالية (بداية الطريق).

ـ 40 سنة كاملة من استخراج الطاقة، وتمويل الاقتصاد ـ لم نتمكن بعد من الانطلاق. خمسون سنة من الاستقلال. إذا كنا قد فقدنا هذه المدة، علينا ألا نفقد الفترة التي أمامنا، علينا أن نستثمر في الإنسان الجزائري، وأن يكون عنوانا لكل تنمية.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markazbassira2009@hotmail.fr / markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة